



PROVISIONAL  
A/34/PV.79  
30 November 1979  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

معرض عرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد توماسون (ايسلندا)  
نائب الرئيس ( )  
ثم : السيد سنكلير (غيانا)  
نائب الرئيس ( )

— قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة  
للتصرف [ ٢٤ ] (تابع)

يتضمن هذا المعرض نصوص الكلمات باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات  
الطاقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من  
أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على  
نسخة واحدة من المعرض .

79-72668/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥مواصلة نذر البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
( ٤/34/35 ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل اعطاء الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن استرعي انتباه الجمعية الى حقيقة أن مشروع قرارين قد تم تسليمهما ، وسوف يوزعان بعد وقت قليل تحت الرمز ( ٤/34/L.41 ) و ( ٤/34/L.42 ) .

السيد تشن شو (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان حكومة وشعب الصين كانا لفترة طويلة مهتمين بكفاح الشعب الفلسطيني وشعوب عربية اخرى ضد العدوان والتوسع الاسرائيلي . وقد تابعنا عن كثب تطورات الموقف المضطرب في الشرق الاوسط . وهاهي ذي الجمعية العامة تبث مرة اخرى مسألة فلسطين . واسمحوا لي ان اقدم من فوق هذا المنبر ، نيابة عن وفد الصين ، اسمى التحيات الى الشعب الفلسطيني الذي يحارب ببطولة من اجل استعادة حقوقه الوطنية ؛ وان اعبر عن تعاطفنا العميق معه في معاناته .

لقد شنت السلطات الاسرائيلية خلال الثلاثين سنة الماضية أربعة حروب عدوانية ضد الشعب الفلسطيني وشعوب عربية اخرى ، واحتلت فلسطين ومساحات كبيرة من اراض عربية ، منتهكة بذلك السلم والامن في الشرق الاوسط . وللأسراع بخطى عملية " الاستعمار " و " الصهيونية " مارست السلطات الاسرائيلية أعمال قمع وحشية ونهب محموم في الاراضي المحتلة . وقد اضطرت اعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني الى ان ترحل عن ديارها ، التي كانت تقطنها لعدة أجيال . وبعد أن حرموا من اراضيهم ومساكنهم واملاكهم ، فانهم لا يستطيعون الان العودة الى ديارهم او الى فلاحه اراضيهم . وهم يعيشون اليوم مشردين ومحرومين في بؤس مرير . ولكن بطولة الشعب الفلسطيني لم تقهرها أعمال القمع الوحشية الاسرائيلية . فقد حمل الشعب السلاح تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وثابر في قتاله ، وتقدم الموجة تلو الموجة ، ووقف في عناد أمام كل المحن والاختبارات القاسية ، يكبل الضربات القاسية المتلاحقة للمعتدين . ولقد حظيت قضيته العادلة بتعاطف وتأييد شعوب العالم بأسره .

ان قضية فلسطين هي في قلب مشكلة الشرق الأوسط ، وترتبط ارتباطا وثيقا بالموقف في الشرق الأوسط برمته . وان كفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية لا ينفصل عن كفاح شعوب البلدان العربية لاستعادة أراضيها السليبة . ولايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط ، فمن اللازم البحث عن تسوية للقضية الفلسطينية ، وهذا يتطلب استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في العودة الى دياره واقامة دولته . وعلى اثر تطورات الأحداث في الشرق الأوسط ، اعترف عدد متزايد من البلدان وقطاعات متزايدة من الرأي العالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني مدركين أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط ، وانه فقط باحترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني سوف يمكن تحقيق حل شامل وعادل لمشكلة الشرق الأوسط . وفي الوقت الحالي ، ونتيجة للكفاح الذي طال أمده من جانب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ، أصبح الموقف موافقا بالنسبة للقضية العادلة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية ، في حين أن المعتدين الاسرائيليين يجدون أنفسهم في عزلة متزايدة ، وتتم ادانتهم بقوة متزايدة من جانب شعوب العالم .

ومع كل ، فان السلطات الاسرائيلية ، التي مازالت تتمسك بملاية سياساتها العدوانية والتوسعية ، رفضت الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتواصل اضطهاد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة . وفي أيلول /سبتمبر الماضي ، تمادت السلطات الاسرائيلية الى حد أن قررت السماح بشراء الاسرائيليين للأراضي العربية في الضفة الغربية وغزة الواقعة تحت احتلال السلطات الاسرائيلية في محاولة لاضفاء الشرعية واستمرار الاحتلال العسكري الاسرائيلي . وأعلنوا مؤخرا بوقاحة عزمهم على طرد عمدة نابلس وذلك لزيادة تضيق حكمهم الفاشي على الأراضي المحتلة . وعلاوة على ذلك ، فقد انتهكت اسرائيل باستمرار سيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه ، برا وجوا وبحرا ، وتسببت في خسائر فادحة في أرواح وممتلكات الشعب اللبناني والشعب الفلسطيني ودفعت جنوب لبنان الى اضطراب خطير .

وتتجرأ السلطات الاسرائيلية على استمرار أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى لأن هذه السلطات تحظى بدعم الدولتين العظميين . وفي السعي لأجل الهيمنة

العالمية ، فان الدولتين العظميين منقسمتان في تنافس محموم على موارد البترول والمناطق الاستراتيجية في الشرق الأوسط . وتواصل احدى الدولتين العظميين حماية المعتدين الاسرائيليين ، في حين ان الدولة العظمى الأخرى تنتهز كل الفرص المتاحة لكي تقوم بأعمال التسلل والتوسع وتفتيت وحدة البلدان العربية . وقد برهنت الحقائق التي لا تحصى على أن جوهر القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط انما يكمن في عدوان اسرائيل وتوسعها والتنافس بين الدولتين العظميين للهيمنة على الشرق الأوسط في مواجهة كفاح الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ضد العدوان والهيمنة . ونحن مقتنعون بأن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ، التي لها مصالح أساسية مشتركة ، ستقضي على تدخل الدولتين العظميين ، وتتحى جانبا مؤقتا الخلافات الداخلية ويوحدون صفوفهم لمواجهة الكفاح ، ويتغلبون على العقبات والصعوبات التي أمامهم على الطريق ويحققون أمانهم الوطنية بتأييد كل البلدان والشعوب المحبة للعدالة .

أصبحت قضية فلسطين بندا مهما على جدول أعمال دورات متعاقبة للجمعية العامة . وعلى الأمم المتحدة أن تلعب دورا فعالا لايجاد تسوية للقضية الفلسطينية . وفي السنوات الأخيرة ، تم اعتماد بعض القرارات البتأة في الأمم المتحدة ، وخاصة تلك التي تؤيد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والتي صدرت في الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجمعية العامة . وان اللجنة المعنية ببحث ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد قامت بعمل طيب ، ولكن نظرا للمقاومة العنيدة لاسرائيل وأعمال العرقلة من جانب الدولتين العظميين ، فانه لم يتم تنفيذ هذه القرارات حتى الآن . وهنا ، مرة أخرى ، نود أن نعبر عن الأمل الخالص في أن الدورة الحالية للجمعية العامة ستصدر قرارا حاسما آخر يتماشى مع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى وتتخذ اجراءات فعالة لتنفيذ هذه القرارات .

في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ، حينما اجتمع هاو جوفينج ، رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية ، مع وفد من المجلس الوطني الفلسطيني تحت رئاسة خالد فاهوم ، قال :

" ان حكومة وشعب الصين يؤيدان بالكامل الهدف النبيل للشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية ، بما في ذلك حق العودة الى دياره ، والحق في تقرير مصيره واقامة دولته . وتؤيد أيضا بقوة استعادة البلدان العربية للأراضي التي فقدتها وايجاد

حل شامل وعادل لقضية الشرق الأوسط . هذا هو موقفنا الدائم الذي لا يتغير . ونأمل  
باخلاص في أن البلدان العربية ستدعم وحدتها ضد العدو المشترك .  
ان بيان الرئيس هاو جوفينغ هو تعبير عن الموقف الصلب لحكومة وشعب الصين الذي سيقف دائما الى  
جانب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ويؤيد دون هوادة قضيتهم العادلة حتى يتحقق  
النصر النهائي .

السيد روس ( الأرجنتين ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان اهتمام جمهورية الأرجنتين  
بالمشكلات التي يعاني منها الشرق الأوسط ليست جديدة أو مسألة مصادفة . وهناك سببان رئيسيان  
لها : فمن ناحية ، الادراك التام لتهديد هذه المسألة للسلم والأمن الدوليين الذي ينطوى عليه  
موقف لا يمكن حله بطريقة مرضية لجميع الأطراف ، ومن ناحية أخرى ، تفهم للآلام التي تعاني منها  
شعوب هذه المنطقة منذ ثلاثين عاما والتي تشعر الأرجنتين أنها آلامها ، لاسيما من خلال مجتمعاتها  
الكبيرة من أصل يهودي وعربي . وبالتالي ، خلال السنوات العديدة الماضية اشتركت بلادى في منظمة  
مراقبة الهدنة للأمم المتحدة من خلال مجموعة من ضباط القوات المسلحة .

ولقد أدخل عام ١٩٦٧ عناصر جديدة في الوضع في الشرق الأوسط ، مما يجعله أصعب  
لايجاد حل شامل للنزاع . وان موقف الأرجنتين في ذلك الحين ، كما هو الآن ، واضح للغاية . وفي  
٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ فان وفد الأرجنتين في الدورة الطارئة الاستثنائية الخامسة للجمعية العامة قد  
اقترح ، بالنيابة عن بلادى وعن ١٩ دولة أخرى من أمريكا اللاتينية ، مشروع القرار A/L.523/Rev.1 .  
وهذا المشروع ، الذي أعرب تماما عن موقف الأرجنتين الذي مازالت تحافظ عليه ، قد تلقى تأييد  
أغلبية الدول الأعضاء ولكن لم تتم الموافقة عليه لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة . ومع ذلك ،  
فقد أصبحت أحكامه أساسا لما أصبح بعد ذلك القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ الصادر عن مجلس الأمن ،  
والذي صوّت وفد الأرجنتين لصالحه ، بالرغم من أنها أشارت في مجلس الأمن :

" اننا كنا نفضل نصا أوضح ، مثل ذلك الذي قدمته الى الجمعية العامة بـلـدـان  
أمريكا اللاتينية في تموز/يوليه ، والذي نص على انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من  
جميع الأراضي المحتلة نتيجة للنزاع الأخير " . (S/PV.1382, para.162)

وتمشيا مع الموقف الذي اعتمده منذ ١٩٦٧ وتمشيا مع مبادئ العدالة ، فاننا لا يمكن الا أن نأسف لأن اسرائيل مازالت تضطلع باجراءات ادارية على الأراضي المحتلة لا تروى الا الى استمرار وجودها في المشروع في هذه الأراضي ، وهذه هي نفس الاعتبارات التي أدت بالأرجنتين أن تقدم القرار ٣٢ / ٥ في ٢٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ المتعلق :

” بالاجراءات الاسرائيلية في المشروع الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة الرامية الى تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية ، والتكوين الديمغرافي لهذه الأقاليم منافية بذلك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والالتزامات الدولية لاسرائيل في اطار اتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩ ومنافية أيضا لقرارات الأمم المتحدة وكذلك تعتبر عقبة في طريق الجهود الرامية الى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ” .

ان هذا القرار قد تمت الموافقة عليه بأقلية (٣١ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٧ عن التصويت . وبذلك فاننا انضمامنا الى مساعي أغلبية المجتمع الدولي في مجهود لاقناع اسرائيل بالتخلي عن الاجراءات التي تتخذها في الأراضي المحتلة ولا سيما اقامة المستوطنات لأن هذه السياسات تمثل عقبة في طريق السلام وتؤدي الى التأثير على القرارات التي يمكن أن يتخذها الشعب الفلسطيني تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العمومية للمنظمة .

ان البابا يوحنا بولس الثاني قد أعلن أمام هذه الجمعية يوم ٢ تشرين الأول / اكتوبر :

” انني آمل وضع قانون خاص يكون - تحت ضمانات دولية كما قال سلفي بولس السادس - يحترم الطابع الخاص للقدس ، وهي ميراث مقدس للملايين الذين يعتقدون بالديانات المنزلة الثلاث اليهودية ، والمسيحية ، والاسلام ” . (A/34/PV.17,p.16)

ان ما قاله البابا يتمشى مع الموقف التقليدي للأرجنتين . وفي ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧١ خلال اجتماع مجلس الأمن الذي اعتمد فيه القرار ٢٩٨ قال ممثل الأرجنتين :

” ان القدس تتسم بنفس الأهمية للمسيحيين والمسلمين ، واليهود بحيث تبرز تماما اهتمام الأمم المتحدة وأعلى السلطات فيما يتعلق بما قد يحدث هناك في الوقت الحالي وفي المستقبل . ولا يمكن أن نقول ان الاهتمام بهذه المشكلة يعتبر احتكارا للدول المجاورة في الاقليم . أو أن صيانة وضعها هو مسؤولية المحتل . اننا نعرف أن القدس

لا تمثل الا جانبا واحدا من النزاع في الشرق الأوسط ، واننا نعرف اننا لا يمكن أن نحصل على حل نهائي للمسألة الى أن نصل الى تسوية كاملة للمشكلات الأساسية . واننا نفهم القيمة الكبيرة والاهتمام الذي تعلقه اسرائيل على مدينة القدس ، ولا يمكن أبدا أن يكون هناك شك في أن اهتمام المسيحيين والمسلمين هو نفس الاهتمام . ولهذا فاننا مقتنعون ان عاجلا أو آجلا ينبغي تحديد وضع القدس بطريقة واضحة مع مراعاة كل الحقوق التاريخية والدينية ” . (S/IV.1582)

ان موقف الأرجنتين فيما يتعلق بالقدس لم يتغير ، واننا نأمل أن الأطراف المعنية في المشكلة سوف تأخذ في الاعتبار هذا الرأي . واننا نعتبر أن العديد من الدول أيضا قد أكدت هذا الرأي في مناسبات عديدة أمام هذه الجمعية وفي مجلس الأمن . ان جمهورية الأرجنتين لا تشك في أن تنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني يمثل الجانب الأساسي لحل مشكلة الشرق الأوسط . وفي ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان وفد الأرجنتين في الدورة ٢٩ للجمعية العامة قال :

” ان الشعب الفلسطيني له الحق الكامل في تقرير مصيره ، وفي وضع أسسه كدولة ذات سيادة مستقلة ، لكن ليس على حساب حقوق اسرائيل . واسرائيل بدورها لها الحق في أن تكون دولة مستقلة وحررة ولكن ليس على حساب حقوق الفلسطينيين أو الدول العربية الأخرى المحيطة بها ” . (A/IV.2296)

وفي ٣٠ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ فان وزير خارجية بلادي قال :

” ان الذين يتخذون مواقف جامدة انما يتجاهلون الحقائق المحيطة بهم ، أولئك الذين يتطلعون الى دعم مكاسب الأرائمي التي احتلوها بالقوة عن طريق تدابير أذاتها خلفاؤهم ، انما يتآمرون ضد مصالحهم الخاصة وذلك بتأجيل وتعويق التوصل الى حل متكامل لهذه الأزمة ” . (A/32/IV.15)

اننا نعتقد أن تقرير مصير الفلسطينيين ينبغي أن يمارس بحرية تحت رقابة دولية وانه ينبغي أن يتعلق مباشرة بأقاليمهم وبمواردهم الطبيعية .

ان الشعبين اليهودى والفلسطيني يمثلان واقعين في الشرق الأوسط ، ولا يمكن تجاهل أحدهما أو تجاهل شرعية حقوق كل منهما دون الدخول في مخاطر جمة ليس لهما فحسب ولكن للعالم أجمع .

ان الجميع ينبغي أن يعترفوا بحق اسرائيل في أن تظل دولة مستقلة في حدود معترف بها دوليا ، ولكن على الجميع بما في ذلك اسرائيل ، أن يسهلوا ظروف الشعب الفلسطيني ليقدر مستقبله في الحرية وعلى أرضه دون أى شروط مسبقة وذلك وفقا لروح ميثاق الأمم المتحدة .  
اننا نعتقد أن الوقت قد حان لأن يقع هذا الاعتراف المتبادل وان ارجاه يعني التأخير في تحقيق المفاوضات التي قد تؤدى الى سلام عادل وشامل . ان هذا الاعتراف المتبادل قد يمكن تسهيله عن طريق تحديد فترة وقف لجميع أعمال العنف التي مازالت تعاني منها المنطقة . وجميع الأطراف ينبغي عليهم ألا يضعوا شروطا مسبقة وأن يظهرُوا ارادتهم السياسية نحو عدم الالتجاء الى القوة في أى شكل من أشكالها .

ان وزير خارجية الأرجنتين قال منذ بضعة أسابيع أمام هذه الجمعية :

" . . . ان حكومتي تعلن عن اقتناعها بأنه وحتى يتم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وتنفيذها ، فان فكرة سلام شامل في الشرق الأوسط سوف تكون فكرة مثالية".  
(A/34/PV.10,p.117)

ان تنفيذ هذه الحقوق يتطلب اشتراك جميع الأطراف لايجاد صيغة للحل السلمي للنزاعات ووفقا لميثاق الأمم المتحدة . ان القيادة الفلسطينية التي ستظهر في هذا الصدد ينبغي أن تتحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بهذا الاقليم بما في ذلك الموارد الطبيعية دون استثناء . وان ذلك ينبغي أن يتحقق دون أية شروط مسبقة ، وكذلك حق تقرير المصير كما هو مفهوم قانونيا وسياسيا من قبل المجتمع الدولي .

ولا يمكن أن يستبعد أحد أن يكون هناك حكم محايد في المرحلة الأولى من هذا التقارب بين الطرفين ، وشخصيته تعتبر محايدة يمكن أن تلعب بطريقة فير رسمية دورا كبيرا في تخطي الحدود في هذا الصدد .



وأى حل يمكن التوصل اليه بهذه الوسيلة أو بغيرها ينبغي بالضرورة قبوله من جميع الأطراف المعنية وأن تتلقى بعد ذلك موافقة المجتمع الدولي . هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن نتوقع منها أن تتسم نتيجة المفاوضات بطابع دائم وفعال . وفي هذه العملية فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا مركزيا ، ومؤتمرت تحت رعايتها يمكن أن يقرب بين جميع الأطراف في عملية المفاوضات .

وانه يقع على مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان اعتماد مبادئ قراره ٢٣٧ (١٩٦٧) فيما يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين ولضمان احترام القرارات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة . وقد يمكن لوكالة الأمم المتحدة لافائة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط بتفويض وتمويل كافيين أن تقوم بالمهام الادارية والفعلية الضرورية لتسهيل عملية تنفيذ الحقوق الفلسطينية .

وجميع الجوانب التي أشرت إليها خلال هذا البيان تمثل كلا لا يتجزأ ينبغي أن يتم السعي الى حله في نفس الوقت . ان أى أسلوب جزئي للمشكلة قد يؤدي الى زيادة تدهور الأزمة . ولكن أيا كانت الطريقة التي يتم السعي خلالها الى حل سواء كانت خطوة خطوة أو بطريقة شاملة ، فان النية السياسية الطيبة لجميع الأطراف تعتبر شرطا أساسيا مسبقا . وطالما لا تظهر هذه النية الطيبة فاننا لن نستطيع أن نصل الى السلم . وطالما أنه تم تنفيذ سياسات من طرف واحد فان العنف سوف يستمر .

ان الاعتقاد بأن الأمن يمكن أن يتحقق عن طريق الاعتماد على المكاسب العسكرية المؤقتة أو بتجاهل الحلول السياسية ذات الطابع العام والدائم ، يعتبر تجاهلا للواقع وسوف تعاني منه جميع شعوب المنطقة .

اننا نعتقد أن الادراك الدولي قد أصبح يتخذ شكلا نحو ايجاد تفاهم كامل ، ومن الحكمة أن يتم تشجيع أولئك الذين يظهرون الرغبة في الحديث وعليهم أن يفعلوا ذلك حتى يتم التوصل الى سلام نهائي تقبله جميع أطراف النزاع .

السيد كوماتينا (يوفوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان التطورات فيما يتعلق بالشرق

الأوسط تقدم الدليل كل يوم على أن قضية فلسطين تعتبر لبأزمة الشرق الأوسط ، وأن تحقيق الحقوق التي لا يمكن التصرف فيها للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستقلاله الوطني انما هو جزء لا يتجزأ من هذه المسألة . لقد كسب الشعب الفلسطيني حاليا هذا الحق بتضحياته بالأرواح البشرية ، وبادراكه الوطني الرفيع ، ولهذا فان المجتمع الدولي لا يمكن أن يستمر في تجاهله لهذه الأمور لا من وجهة النظر الأخلاقية أو السياسية . لقد ثبت هذا في المناقشة العامة في الدورة الحالية ، هذه المناقشة التي عكست بوضوح تطورا ايجابيا في الرأي العام العالمي فيما يتعلق بقبول حقيقة أنه ليست هناك من تسوية لأزمة الشرق الأوسط دون تحقيق حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته الوطنية ، ودون الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ومما له أهمية خاصة هو حقيقة أن هذا التطور ملحوظ بصفة خاصة بين عدد متزايد من بلدان اوربا الغربية . ولا يمكن لأحد أن يبقى غير مبالي في مواجهة كفاح شعب من أجل بقاءه على قيد الحياة ، لأن هذا يتعلق بالتزام أخلاقي ومسؤولية سياسية تجاه السلم والأمن .

ومن المشجع أيضا أن العالم يتزايد ادراكه بأن مثل هذا الحل لقضية فلسطين يمكن أن يوجد فقط ضمن اطار تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط من جميع مظاهرها ، وان الخطوات المنفصلة والجزئية لن تؤدي الى هذا الهدف ولكنها على العكس تزيد من حدة أزمة الشرق الأوسط بكاملها . ان مثل هذه الخطوات تتم خارج الاتفاق العام للمجتمع الدولي ، وتستخدمها اسرائيل ليس فقط لانكار الحقوق الوطنية لشعب فلسطين بل أيضا لشن اعتداءات جديدة ضد البلدان العربية .

وما من أمة تعتز بكرامتها يمكنها أن تقبل أن يكون التمتع بحقوقها الوطنية محل مفاوضات أو مساومة مع أطراف ثالثة . وبالتالي فان قبول حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية فقط هي التي بوسعها أن تتفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة ، هو شرط مسبق لأي خطوة واقعية تجاه تسوية هذه المسألة . وحاليا ، لم يثبت فقط دون أي ظل من الشك أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، بل تزايد الأمر وضوحا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي عامل مسؤول يسهم في الجهود الهادفة الى تسوية سلمية لمسألة فلسطين ، كما أنها تسهم بشكل بناء في الحياة الدولية عموما . وفي الواقع فان منظمة التحرير الفلسطينية تتعاون في اتخاذ القرارات الهامة خلال اطار منظومة الأمم المتحدة ، بصفتها مراقبا ، وكذلك بصفتها عضوا في الكثير من الوكالات المتخصصة وتشارك في المؤتمرات الدولية . ان منظمة التحرير الفلسطينية هي عضو كامل العضوية في حركة عدم الانحياز ومكتب تنسيق هذه الحركة وتقدم اسهاما ايجابيا في أنشطتها . ومن خلال منظمة التحرير الفلسطينية ، فان الشعب الفلسطيني قد حقق نهضته الوطنية وأصبح مدركا لقوته الذاتية ، وأخيرا أصبح شخصية دولية لها حقوق مساوية .

ولا شك أن أزمة الشرق الأوسط تشكل واحدة من أكثر بؤر التوتر حدة ، ولا أجد داعيا اليوم للتحديث عن أبعادها وآثارها فهي معروفة تماما من وجهة نظر تهديداتها الاقليمي والشامل للسلم والأمن الدوليين ومن وجهة نظر المسؤولية عن مثل هذا الموقف . وكأمر واقع فاننا سوف نجرى مناقشة خاصة بشأن الشرق الأوسط . ان سياسة اسرائيل التي لم تتخبر في الاعتماد على القوة وحدها واستمرار العدوان والتوسع السافر ، كما تشهد على ذلك الاعترافات المتكررة من جانب اسرائيل ضد لبنان ، لا تشكل فقط عائقا أمام التسوية السلمية ولكن تمثل أيضا تهديدا للسلم في المنطقة

وما وراء ذلك . وبالتالي فان مسؤولية اسرائيل وجميع أولئك الذين يعاونونها سواءً بطريقتة مباشرة أو غير مباشرة ، انما هي مسؤولية ضخمة .

ان خطورة الموقف في الشرق الأوسط والذي يتدهور في بعض مظاهره ، خاصة الخطر المهيمن على الشعب الفلسطيني ، تجعل من الضروري اتخاذ خطوات عاجلة تجاه تسوية شاملة لأزمة الشرق الأوسط ونirman ممارسة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بصفة خاصة . ولاكثر من ثلاثين عاما ، فان هذا الشعب الذي يزيد تعداداه على  $\frac{1}{2}$  ٣ مليون نسمة ، شأنه شأن شعوب قليلة في التاريخ الحديث ، قد حرم من حقوقه . ان مجرد وجود هذا الشعب يجرى انكاره ، كما أنه موضع احتلال ، ومعرض لسياسة التشريد والاستعمار ، واقامة المستوطنات وأساليب أخرى ، كل هذا يحرم الشعب الفلسطيني من شخصيته الوطنية والثقافية والدينية . ونحن نشهد حدوث مثل هذه الأعمال كل يوم . ان مجلس الأمن سبق أن ناقش هذه الموضوعات عدة مرات ، وأخيرا ، فان الجمعية العامة وبلدان عدم الانحياز قد أدانت اعتقال عمدة نابلس . وبالتالي فان مسألة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف هي احدى أعظم الاختبارات للتمسك من الدولي ، اختبار لجميع بلدان وشعوب العالم ، ولكنني أود القول انه اختبار " لضمير العالم " . ويجب أن نتخلص من وهم أن أى شيء محدد ودائم يمكن أن يتحقق في الشرق الأوسط دون حل تلك المسألة أولا ، وهو أمر أفضل بالنسبة الينا جميعا وأفضل لسلم وأمن العالم . لقد تضمن التاريخ عددا كبيرا من الأمثلة التي تشهد على أنه لا توجد قوة يمكنها أن تحول دون تحقيق التحرر الوطني لشعب يدرك حقوقه ومستعد للدفاع عنها بغض النظر عن التضحيات . لقد أصبح كفاح الشعب الفلسطيني جزءا من الصورة الحقيقية لعالم اليوم وواقعها يتزايد اعتراف المجتمع الدولي بأسره به .

ان سياسة عدم الانحياز تقدم بالنسبة الى هذه المسألة أساسا شاملا لحل المشكلة الفلسطينية وذلك في اطار تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . وابتداءً من رفض أية سياسة تنطوي على العدوان والاحتلال والتدخل ، وانطلاقا من الدفاع عن الحقوق فير القابلة للتصرف ، وحق تقرير المصير والسيادة بما في ذلك حق كل شعب مستعمر أو خاضع لسيطرة أجنبية في اقامة دولته الخاصه فان بلدان عدم الانحياز قدمت مساندتها الذاتية وأيدت كل جهد بذلته الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ولا سيما القرار ٣٦٣٦ (د - ٢٩) . وفي نفس الوقت قدمت دعمها الكامل ومساندتها للشعب الفلسطيني تحت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحييد للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل الوصول الى حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، واقامة دولته الخاصة ، والعودة الى وطنه ، وفقا للمبادئ والقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة . ان البلدان فير المنحازة قد أكدت هذا في مناسبات عديدة ، وقدت أكبر دعم ، وأصبحت أقرب حليف للشعب الفلسطيني فيما يتعلق بتحقيق تطلعاته الوطنية التاريخية .

ان مواقف يوفوسلافيا فيما يتعلق بهذه المسألة معروفة تماما ، ونحن نعتبر أن الاطار الذي لا غنى عنه لحل دائم وعادل كان وما زال يتفشل في انسحاب اسرائيل من كل الأراضي المربيمه والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وتحقيق الحقوق الوطنية فير القابلة للتصرف لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في العودة واقامة دولته الخاصة ، والاعتراف بحق كل شعوب وبلدان هذه المنطقة في التنمية المستقلة والأمنة . ان هذا هو الأساس الرئيسي الذي وافق عليه المجتمع الدولي . ان اتباع هذا الاساس هو الأمر الوحييد القادر على خلق الظروف لتسوية شاملة ، كما يمكنه أن يحول دون الانزلاق الى موقف قد لا يمكن السيطرة عليه ، حيث سيعتمد على ظروف تمثل جزءا من المواجهة القائمة خارج هذه المنطقة ، والتي قد تصبح أكثر حدة وعمقا وشمولا في هذه المنطقة .

ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف والذي اشتركنا في صيافته كعضو في هذه اللجنة يوفر الرد على كل الاسئلة الهامة المتعلقة بتسوية أزمة الشرق الأوسط ، وبكل تأكيد فنحن نؤيد التقرير بكامله . ونود أن نركز على أن اللجنة قد انجزت مهمتها تماما ، وبالتالي فهي تستحق الثناء من الجمعية العامة . ومن المهم الآن ، كأمر ملح ، أن نقوم بتنفيذ التوصيات والتدابير المقترحة ولا سيما فيما يتعلق بمجلس الأمن ، لأن عدم القيام

بذلك قد تكون له آثار وخيمة على السلم والأمن الدوليين . ان أى تأجيل أو أى سكوت — عن عمد — أو عن غير عمد — على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه واستمرار هذا الوضع ، قد يمس — استقلال وحرية وكرامة كل منا الى الخطر .

ان يوفوسلافيا كانت منذ البداية تقف الى جانب سياسة احترام حق كل الشعوب والدول في الاستقلال والتنمية الوطنية والاجتماعية الحرة ، وتعارض أى عدوان وأى احتلال في أى مكان من قبل أى أحد ، وتتضامن مع تطلعات الشعب الفلسطيني من أجل التحرر واقامة دولته الخاصة . ولقد طالبنا دائما بالتوصل الى حل شامل ودائم وعادل وسلمي لأزمة الشرق الأوسط ، وسنستمر في تأييد كل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف .

وبالنسبة الى ما قاله الرئيس تيتو في خطاب أخيرانه :

” مما لا يمكن ففرانه في عالم اليوم الذى تتشابك وتتكامل فيه مصائر الشعوب جميعا ، أن يجادل أحد في حق شعب فلسطين في اقليم خاص به ، وفي سلامة هذا الاقليم ، والحرية والاستقلال ، وهو ما تتمتع به اليوم كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ” .

ثم يضيف فيقول :

” وهذا يجعل لزاما علينا — لمصلحة السلم والتفاهم الدولي — أن نبذل قصارى جهودنا من أجل دعم كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي التي تهدف الى تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني دون أى تأخير ، لأنه بغير تحقيق هذه الحقوق لن يكون هناك أى حل شامل ودائم لأزمة الشرق الأوسط ” .

السيد كرافتس (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : ان

الجمعية العامة ومجلس الأمن وهيئات عديدة أخرى تابعة للأمم المتحدة قد كرست جلسات كثيرة لدراسة قضية فلسطين . ان الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مقتنعة تماما بأن حل قضية فلسطين يمثل أهمية قصوى بالنسبة الى تسوية شاملة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط ، وبالتالي لدعم السلم والأمن الدوليين . ان قضية فلسطين تعتبر لب مشكلة الشرق الأوسط ، ومن المستحيل حل تلك المشكلة دون مراعاة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وأخيرا فان المبادئ التي ينبغى أن تحل على أساسها مشكلة فلسطين مبادئ معروفة ، وقد أعترف بها على نطاق واسع .

ومع ذلك فان هذه المشكلة لم تحل حتى اليوم . ان الأوساط الحاكمة في اسرائيل مازالت تواصل — كما كانت تفعل في الماضي — تجاهلها للحقوق فير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني . ان المحتلين الاسرائيليين يفعلون كل ما في وسعهم لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الأساسية التي تعتبر وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي معترفا بها من جميع شعوب العالم . ان اسرائيل تفعل كل ما في وسعها لخلق الظروف التي تسمح لها بتحقيق خطط التوسع التي تهدف الى تصفية الشعب الفلسطيني وفي المقام الأول تصفية الصفوة المتقدمة للشعب الفلسطيني وهي منظمة التحرير الفلسطينية .

ان هذه الجهود المدوانية قد تكثفت في الآونة الاخيرة ولا سيما بعد اتفاقات كامب ديفيد وابرام صفقة منفصلة بين اسرائيل ومصر تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية .

ان الارهاب والقمع يمارسان في الاراضي العربية المحتلة ، كما أن الحقوق الأساسية للانسان تمتعن أشد امتهان . ويقوم الغزاه الاسرائيليون بطرد السكان العرب من أراضيهم وأراضي اجدادهم جماعيا ويفرضون انشاء مستوطنات اسرائيلية جديدة ، ويسلبون اقتصاديات الاقاليم المحتلة بأمل تهويلها الى أراض تضم الى اسرائيل .

ان الطابع الوحش وفي الانساني لسياسة اسرائيل ازاء الشعب الفلسطيني يظهر أيضا من خلال الهجمات الوحشية التي تشنها القوات الاسرائيلية ضد معسكرات اللاجئين في لبنان مما يسمح لهم بتجربة احداث الاسلحة التي تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل وان مواصلة احتلال اسرائيل للاراضي العربية المحتلة هو الذي ترمي اليه المحادثات المصرية الاسرائيلية التي يطلق عليها محادثات الحكم الذاتي الفلسطيني على الضفة الغربية وقطاع غزة .

ومن الواضح تماما أن التلاعب بالالفاظ مثل الحكم الذاتي أو الادارة الذاتية بالتفسير الذي تعطيه لها اسرائيل ، لا يخفي نية تل ابيب لاهرام صفقة من وراء ستار ترمي الى حرمان الشعب العربي الفلسطيني من حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به . وليس هناك شك في أن المحاولات التي تدور حاليا لتقرير مصير الشعب العربي الفلسطيني من وراء ظهره ودون اشتراك كامل من قبل ممثله الشرعي وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، سوف تبوء بالفشل بلا أدنى شك وهذه هي الفكرة التي انعكست بوضوح تام في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الوارد في الوثيقة (A/34/35) التي تعتبر أساسا لدراستنا لهذا البند من جدول الأعمال في الدورة الحالية للجمعية العامة ، وكما يبدو من التقرير ، فخلال سنة ١٩٧٩ بذلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف جهودا كبيرة للاضطلاع بالمهمة التي كلفت بها ، وقد وجهت الجهود الرئيسية للجنة الى أن تجعل مجلس الأمن يستأنف دراسة توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة الواردة في القرار ٣١ / ٢٠ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لتسوية مشكلة فلسطين واقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . والواقع وخلال دورات عديدة في شهر حزيران / يونيه ، تموز / يوليه ، آب / أغسطس من هذا العام فان مجلس الأمن قد درس مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولكن ، وكما قالت وفود أخرى هنا وبسبب الموقف المعروف لبعض أعضاء مجلس الأمن الذين يحمون اسرائيل ، فان هذه الاجتماعات لم تؤد الى اعتماد المجلس لقرار ما وان مشروع القرار الذي اعدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لم يتم التصويت عليه بالرغم من أن احكام مشروع القرار هذا كانت محل تقدير عدد كبير من أعضاء مجلس الأمن — لاسيما جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية — وكحل وسبب فقط ، كهد أدنى يمكن من خلاله الاسهام في اعادة العدالة ازاء الشعب الفلسطيني .



ان الجمعية العامة للامم المتحدة ينبغي عليها أن تدلى برأيها في هذا الموضوع مع مراعاة الوضع الحالي . ان التوصيات المتصلة بذلك واردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقد سبق أن اشرت الى الفقرات من ٥٢ : ٥٥ . وقد أعدت هذه الاحكام وفقا لتفويض الجمعية العامة الوارد في القرار ٣٣ / ٢٨ في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ . ان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد هذه التوصيات . وان الامم المتحدة يتعين عليها ان تبذل جهودا جديدة لاعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني من أجل الوصول الى سلام حقيقي ودائم في الشرق الأوسط وللتوصل الى سلام لا يقوم على صفقات منفصلة استسلامية تتم وراء ظهر الفلسطينيين وضد مصالحهم الحيوية . ولكن بابرام تسوية سياسية شاملة باشتراك جميع الاطراف المعنية على نفس قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وان هذه التسوية في رأى وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ينبغي ان تنص على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، وتحقيق الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني - بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به وضمان استقلالها - ووجود وأمن جميع دول المنطقة .

السيد سورينهو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) : مرت

خمس سنوات منذ قامت الجمعية العامة بحكمتها وبإغلبية ساحقة باعتماد القرار التاريخي رقم ٣٢٣٦ (د - ٢٩) الذي اكدت فيه بأكبر قدر من الوضوح الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني لاسيما حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية ، والحق بالنسبة للفلسطينيين الذين نزحوا أو اقتلعوا في أن يعودوا الى ديارهم والى ممتلكاتهم . ان العالم كله قد حيا هذا القرار بصفته اسهاما كبيرا في قضية السلم والعدالة في الشرق الأوسط لأنه حدد مرة أخيرة المشكلة الفلسطينية في ابعادها الحقيقية الكاملة التي حاول ممثلو اسرائيل وحلفائهم التقليديون بكل جهد ولقراة ربع قرن ان يخرقوها في المظاهر الانسانية في حين أن الامر يتعلق في الواقع بمشكلة سياسية في المقام الأول يعتبر حلها الشرط الذي لا فنى عنه لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط .

ومنذ اعتماد القرار السابق ذكره ، بذلت جهود مكثفة من قبل منظمة الأمم المتحدة لتطبيقه . ولهذا الخرض أنشئت طبقا للقرار ٣٣/٧٦ ( د - ٣٠ ) للجمعية العامة ، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، تلك اللجنة التي من مهمتها كما يشير الى ذلك اسمها ، التحقيق الكامل للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي ممارسة مهامها - التي قامت بها بكل إخلاص رغم الصعوبات العديدة - فان اللجنة قدمت الى الجمعية العامة سلسلة من التوصيات العادلة والمناسبة التي أكدتها الجمعية العامة بقراراتها ٣١/٢٠ و ٣٢/٤٠ و ٣٣/٢٨ . ان تلك القرارات ، علاوة على ذلك قد أيدت ودعمت بواسطة مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمر الاسلامي ، كما اعتبرت أيضا من قبل المجلس الوطني الفلسطيني ، كما قال السيد طرزي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة أنها " خطوة ايجابية وبناءة نحو اقامة السلم " . (S/PV.2155, P.43)

وبالتالي ، فان هذه التوصيات نظرا لقبولها الواسع ، ورغم التحفظات والتعريفات التي صاغها البعض بشأنها لأسباب معروفة للجميع ، فانها تشكل أساسا متينا لحل المسألة الفلسطينية . ان عدم احترام هذه التوصيات يعني عدم احترام التطلعات العميقة والمشروعة للشعب الفلسطيني ، ويعبارة أخرى ، انه يعني اطالة حالة التوتر السائدة في الشرق الأوسط .

ان المناقشة الجارية للجمعية العامة بشأن المسألة الفلسطينية حتى تكون ايجابية ، يجب أن تصبح من وجهة نظر وفد بلادى مركزية حول الصعوبات والمشاكل التي تعوق حتى الآن تطبيق توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ولهذا فان وفد بلادى ، يود أن يعرب عن تقديره لسعادة السفير ميدون فال رئيس اللجنة ، للأسلوب الواضح والنيّر الذي قدم به تقرير اللجنة بالأمس ، وكذلك نظرا للإدارة الرشيدة التي قام بها خلال ثلاث سنوات في رئاسة هذه اللجنة التي تضم في عضويتها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

ويبدو من تقرير اللجنة (A/34/35) وهو التقرير المعروف على الجمعية العامة ، ومن التقديم النيّر لرئيسها ، أن الجهود الهادفة الى تطبيق توصيات اللجنة وفقا للفقرة ( ٩ ) من القرار ٣٣/٢٨ ( ألف ) للجمعية العامة ، قد اصطدمت - كما كان الحال خلال عام ١٩٧٩ - وكما كان الحال أيضا بالنسبة للعامين السابقين - بشلل مجلس الأمن الذي بسبب الموقف السلبي لأحد

أعضائه الدائمين لم يتمكن من أن يتخذ موقفا بشأن تدابير محددة اقترحت من قبل اللجنة . وهذا الموقف المؤسف يجب أن يوضع له نهاية بأى ثمن ، لأنه يشكل تحديا خطيرا للأمانى الحارة للغالبية العظمى لأعضاء هذا المحفل الموقر ، وسيء بشكل كبير الى الثقة في منظمة الأمم المتحدة .

وبالإضافة الى ذلك ، فان اعاقا كل حل للمشكلة الفلسطينية ، التي تعتبر ويعترف بها كقلب ولب مشكلة الشرق الأوسط ، تعرّض السلم والأمن الدوليين في تلك المنطقة من العالم ، بل والعالم أجمع لخطر جسيم . وعلاوة على ذلك ، فان هذا الأمر يشجع اسرائيل على الاستمرار في تكثيف سياستها في نسف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وضد كل الوطنيين الفلسطينيين الذين يتعاطفون مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف بناء ما تدعيه من حكم ذاتي داخلي على الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة ، وذلك بالاعتماد على عناصر موالية لها .

ولتحقيق أهدافها السوداء ، فان اسرائيل لم تتورع عن شن هجمات اجرامية ضد معسكرات اللاجئين الفلسطينيين الواقعة على أراضي الدول المجاورة ، لاسيما في لبنان ، مدّسة بذلك استقلال وسيادة ووحدة أراضي ذلك البلد المسالم . ان جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تدين هذه الهجمات التي سببت الموت والآلام للسكان المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء ، وتعلن ان على اسرائيل أن تتحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بالدمار المادي الضخم الذي حدث في لبنان . وفي الأراضي المحتلة ، فان الاستنتاجات التي خلصت اليها مختلف الأجهزة التي أقامتها منظمة الأمم المتحدة للتقاضي بشأن الممارسات الاسرائيلية ، قد أظهرت حالات التعذيب والانتهاك الجماعي لحقوق الانسان التي ترتكبها سلطات الاحتلال ، وكذلك سياستها المستمرة والمتكررة في اقامة المستعمرات الاستيطانية ، وذلك رغم الميثاق والقرارات المعنية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ، ورغم المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . ان أفضل ايضاح لتلك السياسة قد تم التعبير عنه في القرارات الأخيرة التي اتخذتها حكومة اسرائيل ، وذلك رغم الادانة العالمية ، تلك القرارات الخاصة باقامة مناطق استيطانية جديدة ، وبالفاء النصوص التي كانت تحظر على الشركات والمواطنين الاسرائيليين شراء الأراضي في العربية المحتلة .

وعن طريق هذه التدابير الجديدة يخشى أن يتم اجبار جميع الفلسطينيين بصورة أو بأخرى على أن يهربوا من أراضيهم وذلك لصالح المحتلين الذين سيتكونهم يتكدسون في معسكرات اللاجئين .

وفي هذا الصدد ، فان الاعتقال الأخير التصفي لعمدة نابلس ، وهو اعتقال تم في ظل ظروف صعبة وعن طريق تدابير لترحيله ، يشكل دليلا هاما على ما سبق أن قلته .

ان جميع هذه الأفعال ، تشكل تحديا خطيرا لمنظمتنا وللمجتمع الدولي بأسره .

وفي الظروف الحالية السائدة من العنف والتوتر في الشرق الأوسط والتي تعود الى سياسة الهيمنة والتوسع التي تتبعها اسرائيل ، فاننا نتساءل الى متى سيظل مجلس الأمن - أو بالأحرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي هددت باستخدام حق الفيتو للدفاع عن اسرائيل - تقوده سلطات ذلك البلد من أنفه ؟ وكم من الوقت أيضا سنغمض فيه أعيننا أمام آلام وامتهان الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ضحايا العدوان الاسرائيلي ؟ ان كل تأخير في تقديم الحلال العادل والدائم للمشكلة الفلسطينية لن يؤدي الا الى زيادة الآلام والتوتر في ذلك الجزء من العالم . واعتمادا على الواقع والأحداث التي حدثت في الأراضي العربية المحتلة خلال الأشهر الأخيرة ، فان منظمتنا يجب ألا تنخدع بالاحتمالات الخادعة لاتفاقيات كامب ديفيد ، والاتفاقيات الجزئية السلمية الأخرى التي رفضت بحزم ، وأدينت من قبل الغالبية العظمى للدول العربية وممن مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز ، والتي لن يكون لها من أثر الا تعزيز واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة ، والتأجيل الى ما لا نهاية لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، لا يمكن اقامته الا اذا أخذت في الاعتبار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وكذلك الحقوق المشروعة لباقي البلدان العربية المعنية فسي تلك المنطقة . ان تحقيق تلك الحقوق ، يكون دون أدنى شك بالانسحاب الكامل وغير المشروط لاسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما فيها القدس ، وكذلك بالاشترار الكامل وعلى قدم المساواة لمنظمة التحرير الفلسطينية في جميع مفاوضات السلام التي يجب أن تجري وفقا لقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد .

هذه العناصر كلها التي تتطوى على الحل الشامل والعادل والمنصف للمشكلة تتعكس في توصيات لجنة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، التي تم تأكيدها ثلاث مرات من قبل الجمعية العامة . وخلال هذا العام ، وبالإضافة الى التأكيد الرابع الجديد لها ، فان الجمعية العامة عليها أن تنظر في الطرق والأساليب التي من شأنها أن تدفع مجلس الأمن الى اتخاذ تدابير ايجابية ، بهدف التطبيق العملي لهذه التوصيات .

ان وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على استعداد لتأييد أية مبادرة تسير في هذا الاتجاه .

السيد نسيه ( الأردن ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان قضية فلسطين كانت محور اهتمام الأمم المتحدة بعد سنتين من مولدها . ان التزييف والتشويه الذي تسلل الى المناقشات العامة طوال العقود الثلاثة الماضية ، لم يجاريه سوى الفشل الذي لا يمكن تفسيره ، من جانب هذه المنظمة التي لم تتمكن من اتخاذ خطوة محددة واحدة لاستعادة الشرعية ، أو التوصل الى أي خلاص للشعب الفلسطيني الضحية والذي تعتبر مأساته فريدة في نوعها في تاريخنا المعاصر .

لذلك ، فهني نسمة غير ملوثة من الهواء المنعش أن ينشر تحت قيادة اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، كتيب يسرد بطريقة موضوعية واضحة ، مأساة الشعب الفلسطيني بأبعادها الحقيقية والتاريخية ، واستمرار بشاعتها ، كما خططت لها اسرائيل والمنظمة الصهيونية العالمية ومؤيدوهما لتحقيق القضاء على قومية الشعب الفلسطيني في أرض أجداده . ان بحث الحقائق ، هو تحية مناسبة يستحقها جدارة السيد الموقر " ميدون فال " سفير السنغال الذي فعل الكثير من أجل ايضاح الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في كفاحه المتصاعد ضد ظروف بالغة الصعوبة . ان مجرد ذكر تعبير الحقوق الفلسطينية كان يعتبر أمرا محرما من جانب بعض القطاعات المضللة في أجزاء من العالم بسبب عملية غسيل المخ والسيطرة الصهيونية . انني على ثقة من انكم سوف تتفقون معي عندما أقول ان الأمم المتحدة ستذكره يوما كواحد من أخلص وأشجع ساستها ، وذلك حينما تنتهي مدة خدمته الممتازة قبل نهاية هذا العام .

ان هذا الكتيب الممنون " قضية فلسطين " يستحق أعظم الثناء لأنه لخص في حوالي ٣١ صفحة تتابع الأحداث التي دفنت أو طمست تحت تلال من الأنقاض ، وعن طريق حملة ضخمة للتصويب

والتشويه ، لا تكشفها الا القرارات المستفيضة . ولكن كم هم القادرون في العالم أن يبحثوا وينقبوا في مجلدات ، أو أن يتوفر لديهم الدافع لعمل ذلك للوقوف على الحقيقة ؟  
حيث انني آمل في أن جميع السادة المندوبين المحترمين سيكونون قد أنعمشوا ذاكرتهم بقراءة هذا التقرير الموهج الشيق ، فاني سوف أقصر حديثي على التقدم بتصحيح لحقيقتين سقطتا سهوا :

أولا ، حينما ننظر في ماضي التاريخ الفلسطيني الطويل ، نجد أن السرد التاريخي بالرغم من أنه يشمل كل فلسطين التي كانت تحت الانتداب ، فإنه يتركز أساسا على أرض كنعان - حاليا الضفة الغربية المحتلة والقدس نادرا ما يذكر السكان الأصليين لأربعة أخماس فلسطين ، التي كانت موطن الفلسطينيين وحدهم لآلاف السنين ، والتي لم ينتزع منهم الاسرائيليون بوصة واحدة من الأرض . انهم عنصر أساسي في بوتقة الانصهار الفلسطينية ، وأخذت فلسطين اسمها منهم . وهم بطبيعة الحال صانعو حضارة منوعان العظيمة . ان أربعة أخماس فلسطين هذه لا علاقة لها حتى بخرافة " أرض الميعاد " وبالتالي لا علاقة لها ب " ارتزاسرائيل " ، ومع ذلك ، فقد كونت الجزء الأعظم مما عرف باسرائيل في عام ١٩٤٨ .

ان التصحيح الثاني يتعلق بالحائط الغربي للحرم الشريف الذي يضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة . ان السرد الوارد في صفحة ٢ من التقرير الذي يشير الى تدمير المعبد بواسطة تيتوس في سنة ٧٠ قبل الميلاد يشير الى الحائط الغربي باعتباره ما تبقى فقط من المبنى . وفي الواقع ، فان المصدر ذاته المستخدم في التقرير ، ألا وهو نتائج بحث اللجنة الدولية التي عينت في عام ١٩٣٠ ، بموافقة عصبة الأمم وتحت رئاسة رئيس محايد ووزير خارجية أسبق في السويد ، للتحقيق في الادعاءات اليهودية والاسلامية فيما يتعلق بهذا الموقع ، يؤكد بقوة ان الحائط والأرضة تنتمي دون أدنى نزاع لهيئة الأوقاف الاسلامية . ويعترف بحق اليهود في الصلاة في هذا الموقع ، وهو حق منحه لهم صلاح الدين في القرن الثاني عشر .

ان الحفريات التي تمت في الموقع وحوله على نطاق واسع خلال الاثني عشرة سنة ، لم تسفر عن دليل واحد على أن للحائط الغربي أية علاقة بالمعبد ، فهو ببساطة جزء من الحائط التاريخي الذي كان يحيط كلية بهذا الحرم الاسلامي المقدس . أما فيما يتعلق بحق اليهود في الصلاة والتعبد

هناك ، فان موقفنا هو انهم قد تمتعوا دائما بذلك الحق ولكن أية ادعاءات غير قانونية لحق التملك هي ببساطة باطلة .

لقد نسف التقرير الخاص بقضية فلسطين خرافات عديدة . وقد تم حقائق لا يمكن دحضها ، ولكنها كانت موضع تجاهل حتى الآن والى حد كبير في المناقشات العامة ، وسوف أبرز بعض هذه الحقائق : أولا ، بالرغم من ادعاءات اسرائيل بالشرعية على أساس اعلان بلفور السرى في عام ١٩١٧ فان بريطانيا نفسها اعترفت في عام ١٩٣٩ بما قرره مصدر ثقة من ان :  
 " من أهم الحقائق التي لا يمكن مجادلتها ان الاعلان في حد ذاته يعتبر عقبا من الناحية القانونية ؛ ذلك لأن بريطانيا العظمى لم يكن لها حقوق سيادية على فلسطين ولم تكن لها سلطة التصرف في الأرض ، ولم يكن الاعلان سوى اعلان عن نوايا بريطانيا ، لا أكثر من ذلك " .

ثانيا ، ان مبدأ تقرير المصير أكد عليه بصفة خاصة الرئيس وودرو ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق ، وان التأكيد على الأهمية الأساسية لـ " موافقة المحكوم " ورد في ميثاق عصبة الأمم . لقد نص الميثاق على انه في حالة البلدان الأكثر تقدما بما في ذلك فلسطين والتي كان ٩٠ في المائة من سكانها عربا يمتلكون ٩٥ في المائة من أراضيها :  
 " يمكن الاعتراف بوجودها كأمم مستقلة بصفة مؤقتة بشرط تقديم المشورة والمساعدة الادارية لها من جانب الدولة المنتدبة حتى تتمكن من الوقوف بمفردها " .

حتى واضح اعلان بلفور نفسه اعترف بما يلي :

" فيما يتعلق بفلسطين ، فان الدول المتحالفة لم تقرر واقعا لا يعترف بأنه خطأ " .  
ثالثا ، ولتشجيع الهجرة الصهيونية ، نشر المخططون الصهاينة الشعار في الخارج وهو -  
" أرض بلا شعب لشعب بلا أرض " . وقد قيل نفس الشيء عن جعل الصحراء تزهر بالرغم من أننا نعرف  
انه في معظم أجزاء فلسطين توجد أمطار كثيرة ، فعلى سبيل المثال في الجليل الأعلى نجد أنها  
منطقة خضراء فعلا ولا تحتاج الى أي جهد ، والصحارى لازالت مجرد صحراء لعدم وجود المياه  
التي تجعلها خضراء . ومع ذلك قيل في جميع أنحاء العالم ، " جعل الصحراء مزدهرة " وقد كان  
هذا بغض النظر عن حقيقة انه كان هناك ٨٠٠ ألف مواطن فلسطيني - وهذا عدد كبير لبلد صغير -  
في أوائل القرن العشرين . فكم كان عدد سكان بريطانيا في القرن الثامن عشر ، كان خمسة مليون ،  
وكم كان عدد سكان أمريكا ، لقد كان خمسة مليون في القرن الثامن عشر ، في حين كان عدد سكان  
فلسطين ٨٠٠ ألف في أوائل نفس القرن ، ومع ذلك يزعمون أن فلسطين كانت أرضا بلا شعب ، وان  
هناك شعبا بلا أرض .

رابعاً ، ان لجنة كينج - كران المكونة من امريكيين قد أوضحت في تقريرها للجنة المتحالفة  
" ضمن أمور أخرى " ما يلي :

" حيث ان السكان غير اليهود في فلسطين الذين يمثلون حوالي تسعة أعشار  
المجموع ، يعارضون بالتأكيد البرنامج الصهيوني ، فان تنفيذه سيكون انتهاكا لمبدأ تقرير  
المصير وحقوق الشعوب بالرغم من انها في اطار أشكال القانون " .  
خامساً ، ان كلا من لجنة هايكرافت في عام ١٩٢١ ، ولجنة شاو في عام ١٩٢٩ ، ولجنة  
هوب سيمبسون في عام ١٩٣٠ ، ولجنة بيل كانت متطابقة في تحليلها لأسباب المقاومة الفلسطينية .  
ان اللجنة البريطانية الملكية التي قامت بتحقيقات واسعة النطاق في عام ١٩٣٧ ، أعلنت  
ما يلي :

" بعد دراسة مجريات الأحداث في فلسطين منذ الحرب ، لا يخالجنا شك في أن  
الأسباب الخفية لهذه الأحداث كانت :

" - رغبة العرب في الاستقلال الوطني ؛

" - كراهيتهم وخوفهم من اقامة وطن قومي لليهود ؛



” وكانت هي نفس الأسباب الخفية التي أدت الى اضطرابات عام ١٩٢٠ ، (١٩٢١ ،

١٩٢٩ و ١٩٣٣ .

” ان هذه الأسباب كانت وستظل مرتبطة ببعضها البعض باستمرار ” .

لقد توصلت هذه اللجنة الى نفس النتيجة في عام ١٩٣٧ ، كما ذكر الأستاذ توينبي في عام ١٩٦٨ ، فيما يتعلق بتحويل فلسطين الى دولة يهودية ضد ارادة العرب ، وبذلك تم حجب حق تقرير المصير القومي حينما كان العرب أغلبية في فلسطين ، واعترف بهذا الحق فقط حينما أصبح اليهود أغلبية . ان جوهر القضية الفلسطينية كما لخصه في عام ١٩٦٨ ، الأستاذ أرنولد توينبي ، أحد أعظم المؤرخين على مر العصور ، وأقتبس عنه :

” على مدى هذه السنوات الثلاثين سمحت بريطانيا بالقدوم الى فلسطين العام تلو

الآخر بحصة من المهاجرين اليهود ، اختلفت وفقا لقوة ضغوط العرب واليهود في ذلك الوقت ، وهؤلاء المهاجرون ما كانوا يستطيعون الهجرة لو لم يكونوا موضع عناية من البريطانيين . واذ كانت فلسطين قد ظلت تحت الحكم العثماني ، أو أصبحت دولة عربية مستقلة في عام ١٩١٨ - كما كان ينبغي أن يكون - لما سمح بقدوم المهاجرين اليهود الى فلسطين بأعداد كبيرة تمكنهم من التغلب على الفلسطينيين العرب في ذلك البلد العربي . ان السبب في وجود دولة اسرائيل اليوم ، والسبب في وجود مليون و ٥٠٠ ألف لاجئ فلسطيني ، هو انه على مدى ثلاثين عاما فرضت الهجرة اليهودية على الفلسطينيين العرب بواسطة القوى العسكرية البريطانية حتى أصبح هؤلاء المهاجرون من القوة العددية والعسكرية التي تمكنهم من الدفاع عن أنفسهم بدباباتهم وطائراتهم ” .

أذكر انه في عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ كان للبريطانيين أكثر من ١٠٠ ألف جندي في أرض فلسطين الصغيرة .

” ان مأساة فلسطين ليست مجرد مأساة محلية ، بل هي مأساة للعالم بأسره ،

لأنها ظلم يهدد السلم العالمي ”

لقد ذكرنا دائما انه بالرغم من عدم رضائنا عن تقطيع أوصال فلسطين بموجب قرار التقسيم

الصادر عن الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر عام ١٩٤٧ ، فان الاسرائيليين هم الذين نسفوا تنفيذ القرار ، في حين احتج الفلسطينيون ليومين او ثلاثة أيام فقط ، لكن استغل الاسرائيليون

الأحداث القليلة لتنفيذ خططهم الاستراتيجية والتي سميت " خطة دالت " ، والتي أعد لها مقدما وبعناية ، وهي لا تهدف فقط الى فرض السيطرة على المناطق المخصصة للدولة اليهودية ، ولكن مد سيطرتها الى المناطق المخصصة للدولة العربية .

لقد شاهدنا الهجمات العسكرية الواسعة النطاق منذ الأسبوع الأول ، ولقد شنت كل هذه الهجمات لاحتلال أراضي دولة فلسطين . ونفذ كل هذا بمجرد ضعف السيطرة البريطانية بدرجة كافية لتحقيق النجاح ، ولقد استولى الاسرائيليون على أربعة أخماس فلسطين حتى قبل نهاية الانتداب في ١٥ أيار/مايو . وان دخول بعض القوات العربية النظامية بعد نهاية الانتداب كان الدافع اليه المحافظة على الخمس الباقي وسكانه الفلسطينيين ، وان يشير بن فوريون وبيغن الى هذه العملية ، فان بن فوريون يصف الهدف " بأن تكون دولة تزداد رقعتها وتصبح يهودية بالهجانا " .

لقد جرت عملية فسيل مخ للعالم كي يصدق أن الجيوش العربية دخلت فلسطين لوأد الدولة اليهودية في مهدها . فاذا كانت هناك خطة مدبرة فهي خطة اسرائيل للاعتداء على الشعب الفلسطيني وابتلاعه .

وانا كان ثمة شك في ان هذا هو الحال ، فقد ثبت ذلك في أيار/مايو عام ١٩٤٩ ، حينما اتفق الجانبان على بروتوكول لوزان والذي كان يمكن أن يحل مشكلة فلسطين على أساس حدود قرارى التقسيم ١٨١ ، ١٩٤ اللذين يعترفان بالدولة الفلسطينية والحق في العودة . وتراجعت اسرائيل بعد التوقيع على البروتوكول وبعد رفض قبول عضويتها في الأمم المتحدة ، حيث أكد المندوب الاسرائيلي من فوق هذا المنبر للأمم المتحدة رغبة حكومته في احترام القرار ، وشرح سياسة حكومته بشأن التقسيم كما يلي :

" فيما يتعلق بوضع قرارات الجمعية العامة في القانون الدولي فهذا أمر معترف به ، ان أي قرار يمس السيادة الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة تكون له صفة التوصيات غير الملزمة . ومع كل فان القرار الخاص بفلسطين كان مختلفا بالضرورة لأنه يتعلق بمستقبل أراض كانت خاضعة لوصاية دولية " .

وهي نفس الحالة بالنسبة لناميبيا .

" ان الأمم المتحدة ككل هي التي كانت لها صلاحية تحديد مستقبل الأراضي ، ولذلك فان لقرارها قوة ملزمة " .

انكم رأيتم مدى التزام اسرائيل بهذا القرار ، لاستكمال " مخطط دالت " شنت اسرائيل في ٥ حزيران / يونيه ١٩٦٧ هجمات جوية وبرية اعترفت بأنها مدبرة ضد ثلاث دول عربية أعضاء في الأمم المتحدة . ان أي عدوان على أي منا يعتبر هجوما على الجميع ، بموجب الالتزام القومي ، ونظام الضمان الجماعي الذي يقره الميثاق .

وبعد ذلك ، في ٢٦ حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، ناشدناكم اقامة سلام على أساس العدالة ، التي بدونها لا يمكن أن يكون السلام الا وهما عابرا . ان حكماء الماضي علمونا أن القوة لا تعني الحق . ان العدالة هي جوهر الانسجام في العلاقات الوطنية والدولية ، وسلامة قيمها . ان أي انتهاك لها يبذر البذور التي تؤكد فناءه في النهاية . لقد حذرنا ضد الرضا بالسماح لعدوان أن يجني ثمرات عدوانه ، انتهاكا لقانون الأمم ، وقدسية ميثاق الأمم المتحدة وسلامة حقوق الانسان الأساسية على المستوى الوطني والدولي ، والمعايير والحوافز .

ان أتحدث أماكم اليوم ، فان كل الانتهاكات تجاوزت كل حدود العقل . وفي الواقع نحن الآن في حالة تيهان .

وعلينا أن نتحمل اثني عشر عاما من المأساة التي لا تحتمل . وان أية بادرة للأمل في البحث عن حل عادل ودائم وكل الجهود تلاشت في الأزمة المظلمة لمجهول خبيث مرعب . ان الاتجاه الى الانكماش والتدهور كان مأساة اليوم وكابوس الليل . وبالتنحية جانبا لأحكام اتفاقية لاهاي ، واتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ ، لحماية المدنيين ، ضحايا العدوان ، فان المحتلين الاسرائيليين كانوا يعاملون ضحاياهم كعقبات يجب أن تزال ، وليسوا كبشر ، لهم حق بارثهم في حقوق الانسان ومن بينها قدسية الحياة والحرية وموارد الأرض والمياه والعمل ، التي بدونها يتعرض بقاؤهم في أراضي أجدادهم للخطر .

ان الحكم السيئ القائم على العدوان هو أسوأ أنواع الطغيان لأن الضحية البريئة لن يعرف ما يخبئه له الغد . هل تصادر أراضيهم ؟ هل ستقطع عنه المياه ؟ هل ينزج بابنه أو ابنته في الزنزانات ، وهل سوف يظل جائعا وهل يعاقب وينفى خارج خط وقف اطلاق النار لمجرد تفوهه باحتجاج ؟ ان عمدة نابلس كان آخر ضحية . وقد أضرب عن الطعام في السجن لمدة اثني عشر يوما .

ماذا يبقى بعد ذلك ، ان الانسان ليعجب مما يسمى بحق حقوق الانسان المدنيّة ،  
لندع الحقوق السياسية لتقرير المصير والاستقلال التي تعتبر حقاً مكتسباً لكل شعب على هذا  
الكوكب .

ان الحقائق تعتبر أبلغ من أية كلمات ؛ وان الحقائق مظلمة للغاية . وقبل ذلك في تموز/  
يوليه من هذا العام ، فان لجنة مجلس الأمن قد أوضحت بطريقة لا تدع مجالاً للشك أن ٢٧ في المائة  
من الأراضي العربية المحتلة في القدس وفي غزة وفي الضفة الغربية قد تم استعمارها ؛ بينما طرد  
٢٧ في المائة من السكان ، دون أن يؤخذ في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٤٥٢ الصادر في  
١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ ، والذي يدعو الى اعادة توطينهم فوراً ودون شروط .

ان مئات الآلاف من سكان القدس ، والضفة الغربية وقطاع غزة قد وجدوا أنفسهم مضطربين  
للبحث عن أعمال يقاتون منها هم وأبنائهم خارج البلاد ، عندما لم يترك لهم أي مورد للرزق . كما  
أن عشرات الآلاف من السكان الآخرين يبحثون عن مأوى ومورد رزق لهم ، بعبورهم نهر الأردن كل عام  
دون أمل أو أي هدف على مرمى البصر . لقد كانت فترة من أطول فترات الاحتلال التي شهدتها  
عالمنا المعاصر . وبدون مبالغة أو تهويل ، فان ما يحدث هو عملية موت بطيء يعاني منها الشعب  
كله ، جسدياً ونفسياً .

وبالطبع ، كاحتلال أجنبي يتسم بطابع كرهه ، فانه يصبح أكثر كرهاً عندما يتحول بشكل سافر  
الى سلب منتظم واستعمار استيطاني في كل ركن من أركان الأرض المقدسة . وأنه في مرتفعات  
الجولان ، وفقاً لما قالته لجنة مجلس الأمن ، شبه كامل .

ومع تزايد العنف المنظم ، الذي يتلقاه المحتل الاسرائيلي من الخارج على نطاق واسع،  
فان الاحتلال الاسرائيلي يقوم من جانب واحد بتنفيذ ما يتعارض مع ما نص عليه قرار مجلس الأمن  
٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بعد أن يتم ذلك عن طريق مفاوضات متعددة الأطراف وعن  
طريق الاتفاق ، وتحت رعاية الهيئات الملائمة للأمم المتحدة ، ومع اشتراك جميع الأطراف المعنية .  
ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) قد تجاوز مجرد تصفية آثار العدوان الاسرائيلي  
ضد الدول العربية الثلاث ، واكتسب أبعاداً أوسع تماماً في محاولته لحل مأساة ما يقرب من أربعة  
ملايين فلسطيني تحت الاحتلال وفي المنفى . ولذلك ، فمن غير المفهوم ، ومن الأمور التي لا يمكن

الدفاع عنها أن نجد أن الشعب الفلسطيني الذي يعتبر معنيا بالدرجة الأولى وبصفة مباشرة ، والذي يتعرض مصيره للخطر ، ينبغي استبعاده من الاشتراك في تقرير مصيره . وانني لا أحتاج لأن أؤكد أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تم الاعتراف بها على الصعيد العالمي بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وان هذه الحقيقة قد أكدتها هذه الجمعية الموقرة مرارا .

الواقع ، ان قرار البرلمان للتوحيد بين الضفتين الشرقية والغربية ، الذي صدر بالاجماع في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٥٠ ، أعلن عن قيام دولة موحدة للمملكة الهاشمية للأردن وتنص المادة الثانية منه على ما يلي :

" يطلب الحفاظ على جميع حقوق العرب في فلسطين ، والدفاع عن هذه الحقوق بكل الوسائل المشروعة ، وبالايمان الكامل بهذه الحقوق ، وبدون المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة ، في اطار التطلعات القومية ، والتعاون العربي والعدالة الدولية " .

ان مصير جميع حقوق العرب الفلسطينيين تتم دراسته حاليا في اطار التسوية النهائية . انه يعتبر مهزلة للعدالة أن تتخذ هذه التسوية النهائية شكل حديث من طرف واحد بدلا من أن تأخذ شكل حوار ، وذلك باستبعاد الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني في اختيار مصيرهم وتقرير مستقبلهم .

ولا حاجة بنا هنا الى أن نكرر أن المعضلة الفلسطينية هي قلب النزاع في الشرق الأوسط . وبمجرد حل ذلك النزاع في اطار من الشرعية والأخلاقية والعدالة والقبول فان النزاع الأوسع نطاقا سوف يتم حله أيما . وهذا هو السبب الذي يجعل الجهود الحالية نحو حل عادل لم تعجز فحسب عن احراز تقدم ولكنها جعلت الوضع الصعب أكثر صعوبة .

ان التزام الأردن بسلام عادل ودائم كان مستمرا ومتواصلا . ولا يمكن لأحد أن يجادل هذا الواقع . لماذا ان قامت الأردن ، بالتنسيق مع جميع العالم العربي ، بالاحجام عن الاشتراك في مجهودات السلم التي تجرى خارج اطار الأمم المتحدة ؟ ان الاجابة واضحة تماما . ان الاردن لم تجد أمامها أى بديل آخر الا رفض اتفاقيات كامب ديفيد بسبب اعتبارات هامة للغاية ولا مفر منها .

ان الأسباب متعددة الجوانب ولكن يمكن تلخيصها على الوجه التالي : أولا ان الاطار الذي يتم وضعه لحل مشكلة الأراضي المحتلة ، وأهمها القدس ، يتسم منذ البداية بأوجه نقص عديدة نظرا لأنه يسمح باستمرار الاحتلال العسكري الى ما لا نهاية . وهذا يعتمد كثيرا عن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) والذي تأكد في القرار ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) والذي ينص بعبارات لا تدع مجالاً للخطأ عدم جواز الحصول على الأراضي بالقوة ، ويطالب في فقرات المنطوق بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ ، بما في ذلك بالطبع القدس العربية . ان أحكام اتفاقيات كامب ديفيد الخاصة باعادة توزيع القوات الاسرائيلية الى مناطق محددة في داخل الأقاليم المحتلة لا تتجاوز كونها تسهيلات عسكرية وقد تكون سياسية ولا يمكن أن تنهي الاحتلال العسكري . ويمكنكم أن تسيروا في شوارع نيويورك ولندن وباريس ولا تلتقوا بجندى واحد . هل يعني ذلك أنه لا توجد قوات عسكرية في البلدان الثلاثة الكبرى لحمايتها ؟

بالطبع هناك جنود لحمايتها ولكنها تعسكر في المكان المخصص لها لحماية بلادها ومواطنيها . ان اعادة توزيع القوات العسكرية الاسرائيلية ، من ناحية أخرى لا يرمي الا الى استمرار اغتصاب الشعب المحتل في الأراضي المحتلة مثل " الأخ الأكبر " الذي يراقب سلوك رعاياه الخاضعين . وانا كانت قد قدمت أسباب للأمن ، ينبغي أن نشير هنا ، بطريقة واحدة ، الى أن الضعيف هو الذي يحتاج الى الأمن أكثر مما يحتاج اليه القوى . وبالإضافة الى ذلك فان قواعد سلام دائم لا يمكن أن تستند الى أسنة الرماح ولكنها يجب أن تستند الى النية الطيبة والصداقة والقبول الطوعي المتبادل على قدم المساواة .

وثانيا ، ان الأردن رفضت كل اقتراح يقلل من كرامة الفلسطينيين واستقلالهم تحت الرعاية الاسرائيلية . ان هذه سبة للكرامة الانسانية ولشعب كانت بلاده مهددا للحضارة والنور لأجيال عديدة .

ان استقلالهم السيادي المؤقت على فلسطين قد اعترفت به عصبة الأمم منذ نحو ٧٠ عاما . والآن وبعد تصفية الاستعمار يطلب منا أن نقبل ما يطلق عليه بالحكم الذاتي المزعوم في مناطق تخصص لنا مبتورة ومقطعة ، دون أية حرية أو تماسك جغرافي أو تقرير مصير أو استقلال .

ان هذا يعد استعمارا عنصريا في أقبح صوره نظرا لأنه يسمح بوجود مستعمرين اسرائيليين ينعمون بحقوق خاصة على حساب المواطنين الأصليين . ان الاحتلال الاسرائيلي سوف يتحمل المسؤولية ليس فقط بالنسبة للأمن الخارجي ولكن أيضا بالنسبة للنظام الداخلي العام .

والأدهى من ذلك أن مثل هذا الحكم الذاتي المزعوم والتسوية الداخلية سوف تنطبق على السكان الموجودين والذين تناقص عددهم بشكل كبير وليس على أراضيهم . ان السيد بينغين يرفب في السيادة على هذه الأراضي . ان هذا يعني بوضوح أنه عندما تبدأ العملية الحتمية للفنساء النهائي ، كما سيحدث بكل تأكيد ، فان المعتدى الاسرائيلي سيكون منتظرا لكي يرث الأرض .

ثالثا ، وبالرغم من القرارات المتكررة للأمم المتحدة والمعايير المقبولة لحقوق الانسان فان النازحين واللاجئين في تشتهم المستمر ومعاناتهم المفرطة سيفرض عليهم البقاء بمعددين الا القليل الذي قد يقع عليه اختيار المستعمر للعودة الى هذه الأراضي .

وحتى في ظل هذه الظروف ، فان الذين يعودون بانتهاء فترة انتقالية تبلغ خمس سنوات لن يجدوا أي أرض يمكنهم أن يعيشوا عليها اذ ما استمر الاسرائيليون ، كما يصرون الآن ، فسي سياساتهم المعلنة وممارساتهم في مصادرة الأراضي والاستعمار والضم . وباختصار ، فان الفلسطينيين الملاك الشرعيين للأرض والذين عاشوا عليها منذ فجر التاريخ لمدة ٧٠٠٠ سنة ، قد عوملوا كأنهم أدوات يمكن التخلص منها في الوقت المناسب ، وليس كمواطنين أحرار وشرعيين في بلاد أجدادهم .

رابعا ، ومن سخريات القدر هو ذلك الدور الذي عهدوا به الى الاردن ، دون معرفتها ودون موافقتها ، وهو أن تقوم مع قوات الاحتلال بمساعدة وحماية قوات الاحتلال خلال فترة الانتقال ليس نحو التوصل الى حقوق الشعب الفلسطيني فير القابلة للتصرف في الحرية وتقرير المصير والكرامة ولكن لتحقيق شكل جديد من الخضوع الصارخ .

ان هذا الدور لا يمكن للأردن ، تحت أية ظروف ، أن تقبله ، ذلك لأن الاردن لديها ميراث كبير من التراث الاسلامي والعربي . ان الأردن لا يمكن أن تكون أبدا شريكا في اخضاع شعوب أخرى ولا سيما الأشقاء والشقيقات الذين نشاركهم قومية واحدة ، وتراثا واحدا واشتركننا معهم في السيادة في ظروف من الكرامة والعدالة والمساواة الى أن كان ذلك المصير المظلم .

ولطالما سألنا هذا السؤال : انا ما كانت عملية السلام هذه فير مقبولة بهذا الشكل فما هو البديل الايجابي الذي يمكن أن نقدمه ؟ وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أؤكد أن مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، ومؤتمر القمة العربي العاشر الذي عقد في تونس منذ بضعة أيام ، كل هذه المؤتمرات قد أدانت اتفاقيات كامب ديفيد ولكنها لا تستبعد حلا سلميا للنزاع ، انها رفضت ما رفضته الدول العربية الحادية والعشرين وما رفضه ممثلو الشعب الفلسطيني ، لأنها رأت أن هذه الاتفاقيات فير عادية وتمتبر من طرف واحد ، وتيسر تحقيق أهداف اسرائيل النهائية في التوسع والضم والسيطرة وتجاهل الحقوق المقدسة وفيير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . وبالرفم من أننا لا ندعي أننا يمكن أن نقدم حلا سحريا لهذا النزاع فان ردنا الايجابي هو أن جهود السلام ينبغي أن توضع على الطريق الصحيح وأن تستوحى خطوطا توجيهية تنبثق من العدالة الطبيعية والمبادئ التي تنص عليها القوانين الانسانية والأخلاقية وقرارات الأمم المتحدة للجمعية العامة ومجلس الأمن التي عبرت وجسدت هذه الموازين الخالدة للعدالة .



ولكن من الشروط الأساسية لتحقيق السلام أنه ينبغي أن يكون هناك طرفان ، ولذلك فإنه من الأهمية الأساسية أن تبدأ القيادة الاسرائيلية والشعب الاسرائيلي في اعادة تقييم أساسياتهم لأهدافهم الفعلية ، ذلك أن وقت الحقيقة قد حان حيث ينبغي اتخاذ قرارات أساسية دون أي لبس. وكما قلنا منذ ١٩٦٧ ان الاسرائيليين اما أن يحتلوا الأراضي أو أن يحصلوا على السلام ، ولكن لا يمكن لهم تحقيق الاثنين . ان اختيارهم ينبغي أن يكون العيش في سلام وصدافة تتم في ظروف من المساواة والعدالة مع جيرانهم . وانا ما اختاروا ذلك ، فان كل الموضوعات الأخرى ، بما في ذلك الأمن ، يمكن مناقشتها بطريقة رشيدة مع جميع الأطراف المعنية وتحت رعاية الأمم المتحدة . ويمكن أن تكون هذه هي الفرصة الأخيرة لحل سلمي ولمدة طويلة في المستقبل .

وعلى العكس من ذلك ، اذا ما اختارت اسرائيل هدف الضم والمهيمنة على فلسطين بأكملها ، وفيما يتجاوز فلسطين بعطيات ضم عسكرية متزايدة ، فإنه لا يمكن أبدا أن نصل الى السلام المنشود . اننا لسنا هنا لنخدع شعوبنا ، وان هذه الآثار سوف تحول نزاع عشرات السنين الى كفاح أجيال . ومن ناحيتنا ، فاننا سوف نعيد النظر في اختياراتنا بالاتفاق مع مصالحنا القومية والأمنية ، ومع بقائنا . اننا واثقون من تأييد الأقلية الساحقة للبشرية كما هي ممثلة في هذه الجمعية . ان ثقتنا نابعة عن عدالة قضيتنا واعتدال موقفنا ، ومن التزام الأمم المتحدة بمبادئها النبيلة وميثاقها وقراراتها . ولا يمكن أن يكون هناك أي تسامح للدول في أن تضع لنفسها قوانينها وسياساتها الطامحة مع تجاهل التيار الرئيسي للقيم العالمية للبشر .

ولا داعي لأن أكرر أن ذلك لا ينطبق فقط على مسألة فلسطين والصراع في الشرق الأوسط ، ولكن بنفس الدرجة على آلام أشقائنا في ناميبيا وزمبابوي ومناطق أخرى لا يزال يتحصن فيها القمع العنصري . وفي كلا الحالتين فكما يقول المثل العربي " للباطل جولة وللحق ألف جولة " .

وبالنسبة لأي طلب لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، فانني أشعر بأنه من الضروري أن أركز الضوء على نقطة أساسية ذات أبعاد اقليمية وعالمية تثقل على أذهاننا وقلوبنا بشكل كبير ، كما تفعل بالنسبة لقلوب وعقول مئات الملايين من جنسنا البشري ، وهي مصير القدس المقدسة بالنسبة لأتباع الأديان الموحدة الثلاثة . ان طابعها المقدس قد سبق قيام هذه الأديان الثلاثة عند ما أنشأها الساميون العرب من قبيلة جيوزيت منذ حوالي خمسة آلاف عام وقاموا بالتفريق بينها وبين المدن الأخرى ، وأطلقوا عليها اسم أورو - ساليم أو مدينة السلام . وقد أصبحت مدينة الرب والسلام ،

وبالتالي فانه من فير المقبول ومن المقزز ، ومن الالحاد أن تصبح مسرحا للصراعات البشرية ، وذلك عن طريق مطالب البعض الذين ينكرون مطالب الآخرين .

وبالنسبة لأكبر مقدساتهم ، يجب أن تكون مرفأ للخير والطيبة والاخلاص في ظل البركة الالهية . ويجب أن تكون مكان التقاء عالمي لمن يؤمنون بالطيبة الكامنة في البشرية التي أمر خالق الكون بها . ان التقسيم الديني والطائفي والمطالب الدنيوية والطموحات ، لا يجب أبدا أن تسيء الى رسالتها العالمية .

انني أشعر أنه من الضروري أن أعلن أنه فيما يخص شعبنا ، فاننا نفضل الموت عن معاناة الافتراب . ان أى حل دائم لا يجب أن يتجاهل أو أن يقلل من المشاعر الجياشة ذات الجذور العميقة التي يكنها مواطنونا ، سواء المسيحيون أو المسلمون منهم ، وباقي اخواننا في الدين من العالم الاسلامي ، ازاء هذه المدينة العظيمة مدينة الرب والانسان .

ان الانسحاب العسكري الاسرائيلي من القدس العربية هو شرط مسبق لأى حل عادل ودائم . ان حرية ممارسة العبادة والانتقال والافتتاح يمكن ضمانها وتأكيد ها لأصحاب كل الأديان في ظل رمز من السلم والالتزام الدولي الجماعي .

هناك عالم يمكن كسبه ، وعالم آخر يمكن فقده ، وذلك عن طريق أسلوب ذكي وحذر لتناول مشكلة القدس المقدسة . ولا يمكن للعالم أن يتجاهل مصيرها ورسالتها الفريدة وتأثيرها الفريد على السلم في العالم والتوافق الروحي . ماذا يمكنني اضافته بالنسبة لمشكلة فلسطين ؟

هناك فقط عدة ملاحظات أود اضافتها . أود أن أذكر ممثل اسرائيل الذي تحدث صباح اليوم بأنه اذا كان أحد شأنه صناعة الدعاية ، كما اتهم الدول العربية صباح اليوم ، فانها اسرائيل ومؤيدوها . ان اسرائيل لديها الكثير لتتعلمه ، ولكنها تلقي علينا الدروس لأنها ، مع المنظمة الصهيونية العالمية ، تملك هذه الصناعة ، وقد تلاعبت بها في واحدة من أكبر عمليات الخداع التي شهدتها التاريخ . وحيث أن الأمر كذلك ، فان ممثل اسرائيل قد وصف بخبرة صباح اليوم ما تقوم به صناعة الدعاية وما يجب القيام به . وحيث أننا تلاميذ ، فانني أعتقد أنه ينبغي علينا أن نستفيد من نصائحه . وفي كلماته من أجل خداع العقول حتى يخدر المشتركين ، وحتى يكونوا طبعين من أثر الارهاق ، فانه يكرر الشعارات في الوقت المناسب . وعموما أقول لمندوب اسرائيل

ان هذا الأسلوب لم يفلح في الأمم المتحدة . لماذا ؟ لأن أعضائها على دراية واسعة ويعلمون أين الصواب وأين الخطأ ، وبالتالي يقاومون أية محاولة مكثفة للتلاعب بهم ، ولا يمكنهم أن يتعلموا احدى أكبر الأخطاء في التاريخ . ويمكن لمدوب اسرائيل أن يسب قدرتهم على التقييم ، ولكنه لا يستطيع أن يسب نزاهتهم وكفاءتهم .

ان كون فلسطين ، عبر معظم التاريخ المسجل ، مركز ونقطة تجمع واسعة تشترك فيها الطوائف والمجتمعات ، فان هذا لا يعني أن فلسطين وشعبها لم يكن لهما وجود . ان كـيون نيوجرسي جزء من الولايات المتحدة ، لا يعني أن نيوجرسي أو شعبها لا وجود لهما . ان فلسطين وشعبها كانا دائما موجودين ، ولكنهما فضلا من المجتمع العريض عن طريق الألفاظ الاسرائيلية لتسهيل قيام اسرائيل بسلب أرض أجدادهم . ان اتفاقية سايكس بيكو ، كانت احدى الأدوات التي استخدمتها اسرائيل لحياء الانقسامات لتسهيل تحويل فلسطين بالقوة الى دولة يهودية . وأود أن أسأل ، بأي أسلوب أبقى الاسرائيليون - وقد قال ممثل اسرائيل صباح اليوم " ابقوا فقط " - على أواصر لم تنقطع مع فلسطين لمدة ثلاثة آلاف عام ، في الوقت الذي لم تقم فيه دولتهم الا منذ مدة قصيرة للغاية . اننا جميعا نعلم ذلك لأننا قرأنا التاريخ .

ماذا عن الفلسطينيين الأصليين الذين لم يبحروا فلسطين لمدة سبعة آلاف سنة من التاريخ المسجل ؟ هل كانوا غير مرتبطين ؟ هل استخدموا الأتقنة لاخفاء وجودهم ؟ أم هل كانوا حاضرين غائبين كما يتمنى لهم الاسرائيليون أن يكونوا ؟ وخلال اقامتهم المحدودة وغزوهم لفلسطين ، ألا تشير سجلات الاسرائيليين الى قتالهم في أرض كنعان التي أطلقوا عليها أرض " اللبن والعسل " وهي " فيليستيا " ، ساحل وسهل فلسطين ، أم ان علينا أن نفهم ان الاسرائيليين كانوا يقاتلون الأشباح والسراب ، أم ان التاريخ هو مجرد أساطير ؟ اذا كان ممثل اسرائيل يرغب في نقض كتابه المقدس ، فاننا لسنا على استعداد لذلك ، لأننا ننظر اليها باعتبارها كتابا مقدسة .

انني أتفق مع السفير بلوم عندما أشار الى أنه على الرغم من أن قطاعا عريضا من السكان قد نفي فلقد بقي العديدون . نعم ، لقد بقوا وهم حاليا جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني . وأصبح الكثيرون منهم مسيحيين أو مسلمين خلال الأجيال التي لا تحصى . لكن هذا لا ينطبق بالطبع على يهود شرق أوروبا - الكازار - والذين اعتنقوا اليهودية كما أثبت كوستلر ، منذ ثمانية أو تسعة قرون مضت ، ولكن ليست لهم أية جذور في أرض فلسطين ، وليست لهم أية علاقة بالساميين . وهؤلاء هم الذين صمموا عملية اقتلاع الشعب الفلسطيني من خلال العقيدة الصهيونية .

اننا نأسف كثيرا وندين تعديبهم في أوروبا ، تماما كما نأسف وندين حقيقة أن هناك طرفا ثالثا بريفا هو الشعب الفلسطيني قد أختير ليدفع الثمن .

ان اشارة السفير بلوم الى الملك فيصل ملك العراق الراحل لم تحرف ببشاعة فقط ، بل هي غير صحيحة . ان سكرتيره الخاص المرحوم عوني عبدالهادي ، في اجتماعاتي العديدة معه في مكتبه بالقاهرة منذ بضعة أعوام خلت ، أنكر القصة برمتها ، والتي أسيء عرضها بواسطة الصهاينة . ان الملك فيصل لم يعترض على نهاب اليهود الى فلسطين بأعداد معقولة ليعيشوا فيها مثلما فعل العرب عبر التاريخ . على انه كلما عذب اليهود ، قال العرب لهم : " اننا نرحب بكم لتجدوا الملجأ ولتعيشوا بيننا " . وليس هذا بأمر فريد . ولكنه لم يوافق أبدا على حضور الصهاينة لكي يحلوا محل الشعب الفلسطيني . بل ان والده المرحوم الملك حسين فضل أن يفقد عرشه ، وأن يرسل الى المنفى في قبرص ، ليموت وحيدا . بل انه رفض حكم الأراضي العربية الموحدة التي تشير اليها مراسلات حسين - ماكماهون بدلا من التفريط في شبر واحد من فلسطين بصفتها بلدا عربيا .

أما فيما يتعلق بما ذكره السفير بلوم من أن انتداب عصبة الأمم قد اشتمل على ضفتي نهـر الأردن ، فهل لي أن أذكره بأن الانتداب قد منع في عام ١٩٢٢ تنفيذ اعلان بلفور المشين وغير المشروع على الأردن التي أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٤٦ .

وكما سبق أن قلت ، فلقد كانت لدى البريطانيين السلطة القانونية عام ١٩١٧ للوعد بهـا أيضا . لكن حتى المانحين غير الشرعيين سحبوا ذلك فيما يتعلق بالأردن ، وذلك بموافقة عصبة الأمم عام ١٩٢٢ .

وبما أن السفير بلوم قد تقدم بمقارنات واهية بين اتساع رقعة العالم العربي ، وبين ما يعتبره المساحة المحدودة لاسرائيل ، فاني أود أن أذكره بأن المقارنة الحقيقية يجب أن تكون بين البلدان الشاسعة التي ينتمي اليها أصلا معظم المهاجرين اليهود ، وليس مع الوطن الصغير للشعب الفلسطيني الأصلي . بل وكأنه - اذا ما تحدثنا أخلاقيا - يقول لرجل أو امرأة أخـرى " لديكم تسعة أطفال ، ولدي ولد واحد . لماذا لا توافقون على اعطائي أحد أبنائكم ؟ " .

ومن حق شعب فلسطين أن تكون له علاقاته التي لا يمكن فصمها بوطنه فلسطين ، بنفس النظر عما اذا كانت مساحة العالم العربي ١٥ مليون ميل مربع أو ٥ آلاف ميل مربع فقط . ان الموقف الاسرائيلي يتجاهل تجاهلا تاما القيمة الحقيقية للفرد وللشعب الصغير كما هو الحال بالنسبة للفلسطينيين . ولماذا لا يشكو الفلسطينيون من أنه يوجد بين عشرة ملايين وخمسة عشر مليونا من الأمريكيين من العقيدة اليهودية ، أو من وجود ثلاثة ملايين يهودى يتبعون دولة عظمى أخـرى أو من شرائهم أو من نفوذهم المقيت في دوائر السلطة في كافة أنحاء العالم .

وعندما يبدأ الاسرائيليون في التفكير في المأساة الفلسطينية بطريقة انسانية ، فعندئذ فقط ستلوح فرصة اقامة سلم دائم .

السيد عصمت عبدالمجيد (مصر) : ان الاهتمام الذى توليه الأمم المتحدة

للمشكلة الفلسطينية ليس أمرا طبيعيا فحسب ، ولكنه هام ورئيسي في عملية اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط ، ان هناك اقتناعا عالميا ومتزايدا بالمبدأ الذى نادى به مصر دائما ، بأن هذه المشكلة هي لبالموقف ، وحلها العادل هو أساس السلام الدائم في المنطقة . ولقد أصبح من الأمور المعترف بها ، ان الشعب الفلسطيني لا يقل عن بقية شعوب العالم الأخرى التي

حظيت بحريتها . ولذلك فان منح هذا الشعب حريته وحقه في تقرير مصيره أمر لا نزاع فيه . ولقد كانت الأمم المتحدة دائما ومنذ عام ١٩٤٧ على اهتمام بالمشكلة الفلسطينية ، وهو الأمر الذي انعكس في العديد من قراراتها والمبادرات التي قامت بها للتوصل الى حل سلمي وعادل لهذه المشكلة الجوهرية .

لقد مضت أربعة أعوام تقريبا منذ وقف الرئيس محمد أنور السادات على هذه المنصة مخاطبا شعوب العالم ممثلة فيكم ، عارضا لوجهة نظر مصر في أهم القضايا الدولية وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي هي بالنسبة لمصر قضية جوهرية ، قضية حق وعدالة ، قضية مصير ومستقبل أمة ، وقد كان الرئيس السادات قاطعا في توضيح موقف مصر من ضرورة التوصل الى حل للقضية الفلسطينية ، قضية الشعب الفلسطيني الذي لا يجوز أن يستمر في الحياة مشردا ، ولا بد له من استرجاع كيانه لتمكينه من الاسهام البناء في تطوير مجتمعا دولي وتقدمه .

ومن حسن الطالع أن اهتمام المجتمع الدولي بالقضية الفلسطينية ، ممثلاً في الجمعية العامة ، يجسئ في وقت سيحتفل فيه العالم بعد يومين بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني ، وهو اليوم الذي سيشارك فيه شعب مصر ومؤسساتها شعوب العالم الأخرى في الاعراب عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني الشقيق . وان احتفال منظمتنا الدولية بهذا اليوم ليعمد تعبيرا عن اهتمام الأمم المتحدة بالقضية الفلسطينية ، حيث أن على الأمم المتحدة تقع مسؤولية خاصة في حماية شعوب العالم وتمكينها من استخلاص حقوقها وخاصة الشعب الفلسطيني . ولقد شاركت مصر في احتفال العام الماضي الذي أقيم في الأمم المتحدة بهذه المناسبة ، وستشارك مرة أخرى في احتفال ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر الجاري . وقد عبر الرئيس السادات عن موقف مصر في احتفال العام الماضي في الرسالة التي بعث بها الى الأمين العام ، والى رئيس لجنة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، واسمحو لي أن أقتبس الفقرة التالية من هذه الرسالة :

" لقد تعرض الشعب الفلسطيني الشقيق خلال تاريخه الحريق لمحاولات القضاء على هويته الوطنية ، بل ان هذه المحاولات وصلت الى حد انكار وجوده ومحاولة القضاء ماديا ومعنويا على هذا الوجود . وكانت هذه المحاولات ، علاوة على مجافاتها لأبسط قواعد الشرعية والعدل والانصاف هي السبب الرئيسي لما تعرضت له منطقتنا من مأساة انسانية فريدة ، أدت الى أن تعرضت شعوب المنطقة كلها لأعوام طويلة من التوتر والحرب والدمار ، أهدرت خلالها موارد انسانية ومادية ، كان الأحرى بها أن توجه الى تحقيق التنمية والرفاهية والرخاء .

" ولقد حملت مصر طوال هذه الفترة ، مدعومة بتأييد الشعوب العربية كلها ومساندة جميع الدول والشعوب المحبة للسلام ، داخل الأمم المتحدة وخارجها لواء الدعوة الى ضرورة حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الوطنية ، حتى يمكن اقامة السلام العادل والدائم الذي يصون لجميع شعوب المنطقة حقها في أن تعيش في أمن داخل أوطانها دون تهديد أو اعتداء " .

ان وقوف مصر في وجه الاستغلال والاستعمار القديم والجديد بكل أنواعه أمر مقرر وثابت لا رجعة فيه ، كما أن وقوف مصر في وجه العنصرية والتفرقة ، وفي وجه الاحتلال الأجنبي والاستعمار

الاستيطاني ، هو مسألة مبدأ . وان نضال مصر لانها هذه الأضلاع الظالمة هو نضال لا هوادة فيه ، فمصر جزء من العالم الثالث وركن من أركانه ، عانت من الظلم ما عانى منه الجميع ، وعانت من هجمات التسلط والاستعمار ما ناضلت في وجهه عشرات السنين حتى كانت حرب عام ١٩٦٧ والتي مثلت قمة الهجوم الاستعماري على قلعة النضال المصري في سبيل المستقبل الأفضل لأمتها العربية وقارتها الافريقية والعالم الثالث كله . وقد أوضح وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية أماكم هنا خلال هذه الدورة أنه ما من شعب في الشرق الأوسط تحمّل بما تحمّلت به مصر ، وشعب مصر وشعب فلسطين ، أو عانى ما عانى منه شعب مصر وشعب فلسطين .

ولقد استمرت مصر في نضالها منذ حرب عام ١٩٦٧ في جميع المجالات ، وكما خاضت بكل شجاعة معارك الحرب ، فانها تخوض الآن معركة السلام ومعركة استرجاع حقوق الشعب الفلسطيني . ان معركة السلام لكل مقدّر وزين للأمر أشق من معركة الحرب ، لأنه ليس أسهل من اشعال الحروب بكل ويلاتها ، ولكن معركة السلام بكل مسؤولياتها التاريخية ، أصعب وأشق وتحتاج الى نفس القدرة والقوة التي تحتاجها معركة الحرب . ولقد أثبتت مصر في كلا المعركتين ايمانها بمسؤولياتها واستعدادها لتحملها . ولقد فرض ايمان مصر بتلك المبادئ أن تتصدى لاسرائيل في مواجهات عديدة ، فكما قبلت القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) وتعاونت مع السفير جونار يارنغ ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة لتطبيق القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، استخدمت مصر حقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها ورحبت في نفس الوقت بكافة المبادرات السلمية التي أخذت طريقها السنوات الست الأولى من الاحتلال الاسرائيلي ، وعلى رأسها لجنة الحكماء الأفرقة ، وقامت مصر بعد ذلك بحرب تشرين الأول / اكتوبر المجيدة في مواجهة مؤامرة فرض الأمر الواقع وتكريس حالة اللاسلم واللاحرب .



وقد أكد لكم وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية في بيانه ان مصر كانت دائما مخلصـة للسلام في الحاليتين ، فهي لم تتعاون مع المبادرات السلمية لأغراض تكتيكية أو للحصول على مغانم أو مكاسب دعائية أو وقتية ، وانما عن قناعة بما نادى به ميثاق الأمم المتحدة من انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب ، ولم تقم بالحروب رغبة منها فيها ، وانما قامت بها كوسيلة لمواجهة الجمود الذي حاولوا فرضه .

وتذكرون ، ولا شك ، ان الرئيس السادات والقوات المصرية تدمر خط بارليف وتعتبر قنـاة السويس ، نادى بعقد مؤتمر دولي للسلام يشترك فيه كافة الأطراف المعنية بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني ، ليشارك الجميع في اقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط . كما كانت حرب أكتوبر المجيدة هي التي أتاحت للقضية الفلسطينية أن تتبوأ بالفعل ، ما هو حقها ، فتوضع في المكان اللائق بها والصحيح ، أي في قلب النزاع وبؤرة الصراع .

ان مصر تعمل بصبر ودأب من أجل استعادة الحقوق العربية والفلسطينية من الاحتلال الاسرائيلي ، وما الانسحاب من سيناء الا جزء من الطريق نحو الانسحاب الشامل من كل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، فما تسعى اليه مصر هو تسوية شاملة ، فاسرائيل لا تستطيع ادعاء السيادة في أي أرض عربية أو فلسطينية محتلة ، ان أن السيادة لمن يقيمون فوق هذه الأراضي ، السيادة هي لأبناء الشعب الفلسطيني ، ولهذا جاء النص في وثائق كامب ديفيد بتطبيق قرار مجلس الأمن بكل أجزائه ونصوص ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، واشتراك جميع الأطراف المعنية من أجل حل المشكلة الفلسطينية بكل أبعادها ، وقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وفي هذا الاطار تستعيد مصر أراضيها ، وتستعيد سوريا أراضيها ، ويستعيد لبنان وحدته الإقليمية ، والأهم من كل هذا هو استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه في أرضه وتقرير مصيره . كما تحصل اسرائيل على أمنها في نطاق أمن متبادل ، وليس على حساب حقوق الغير .

ولم تكن مصر تتدخل في ذلك الخضم كله ، الا لأنها أخذت في الحسبان العوامـل

المهمة الآتية :

أولا ، ان القضية الفلسطينية هي لب الصراع وجوهر النزاع ، ومن ثم فلا بد من حلها اذا أردنا حقا أن نصل الى حل لهذا النزاع الشامل .

ثانيا ، ان القضية الفلسطينية قضية متعددة الجوانب والزوايا ، الأمر الذي يتطلب ألا نترك فرصة الا وننتهزها ، حتى لا نسهم مرة أخرى في سياسة الفرص الضائعة .  
ثالثا ، ان ما يتفق عليه انما يتعلق باقامة اجراءات انتقالية تمهد للحل ، وترفع بعض المعاناة عن اخوتنا في الأرض المحتلة ، وتعطي فرصة الاعتراف المتبادل ، وتفتح الباب لمفاوضات بين الأطراف المعنية .

رابعا ، ان مصر في كل ذلك لا تتحدث باسم الشعب الفلسطيني - وأكرر ان مصر في كل ذلك لا تتحدث باسم الشعب الفلسطيني - ، فليس لها أى حق تدعيه للتحدث باسم هذا الشعب ، الذي له وحده حق التحدث فيما يتعلق بمصيره أو في اختيار ممثليه .  
خامسا ، ان للشعب الفلسطيني في كل الأحوال الكلمة النهائية في كل ما يتعلق بقضيته من حيث الشكل والموضوع \*.

ان مصر على بيّنة من أن الاطار الذي تم التوصل اليه في كامب ديفيد لا يشكل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية ، ولكن الذي لاشك فيه هو أنه :

- ١ - قد كسر الجمود الذي أحاط بالقضية الفلسطينية .
  - ٢ - قد انتزع من اسرائيل التزامات حقيقية لصالح الشعب الفلسطيني .
  - ٣ - قد وضع أول خطوة بتأية على الطريق الصحيح لحل القضية الفلسطينية .
- ان القضية الفلسطينية تنتزع كل يوم تأييدا متزايدا ، ولننظر فقط الى السنة الأخيرة فنجد على سبيل المثال :

أولا - بيان الدول الأوروبية التسع في ١٨ حزيران/يونيه الماضي وهو في الوقت الذي أكد على القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، قد أعرب عن ضرورة الاعتراف بحقيقة أن اقامة السلام العادل والدائم تستلزم الأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في وطن لهم .  
واستنكر بيان الدول التسع دعاوى اسرائيل بالسيادة على الأراضي المحتلة وهو ما لا يتفق مع القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، كما استنكر أيضا سياسة اقامة المستوطنات .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سينكلر (غيانا) .

ثانيا - القرار الخاص بفلسطين الذي اتخذته رؤساء الدول الافريقية في مؤتمر القمة الافريقي في منروفيا هذا العام ، حيث أكد رؤساء الدول الافريقية من جديد تمسكهم بالحقوق الوطنية والثابتة للشعب الفلسطيني .

ثالثا - القرار الذي اتخذته المؤتمر البرلماني الدولي ، الذي عقد في كراكاس في أيلول / سبتمبر الماضي ، حيث عبّر ممثلو برلمانات العالم عن تأييدهم لقرارات الجمعية العامة ، وضرورة التوصل الى تسوية شاملة بين جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس العربية . وقد كانت مصر في اتصالاتها الدائمة مع ممثلي شعوب العالم تحت دأما على اتخاذ مثل هذا القرار .

هذه أمثلة بسيطة ، تعبّر عن التأييد المتزايد الذي تلقاه القضية الفلسطينية .

ان مصر لتستنكر بشدة ما تقوم به اسرائيل من اجراءات ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مثل الاستمرار في سياسة اقامة المستعمرات ؛ والسماح لمواطنيها شراء الأراضي الفلسطينية ؛ وطرد ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين مثل السيد بسام الشكعة عمدة نابلس والى غير ذلك من الاجراءات . ولم تتوان مصر عن تأكيد موقفها هذا ، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها ، وستستمر في كل جهودها من أجل الوقوف ضد سياسة الاستيطان ؛ التي لا تتفق مع السلام العادل والشامل ؛ وضد سياسة طرد ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين .

لن أتعرض هنا الى تفصيلات التقرير الذي أعدته لجنة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، ولو أن لنا بعض الملاحظات والتحفظات على ما جاء في بعض فقراته . وقد قدم السفير " فال " عرضا ممتازا للجهود التي تقوم بها اللجنة من أجل صيانة وتدعيم حقوق الشعب الفلسطيني ، لأنه - كما سبق أن ذكرت - فان على الأمم المتحدة مسؤولية تاريخية خاصة في هذا الموضوع . وقد قامت اللجنة بمبادرات هامة في عملها أهمها عند مناقشة تقريرها أمام مجلس الأمن في آب / اغسطس الماضي ، حيث قدم السفير " فال " - باسم اللجنة وبموافقة جميع أعضائها والمراقبين فيها - مشروع قرار متوازن يساعد على دفع الأمور الى الأمام والى تحقيق تقدم كبير في حل المشكلة . وهذا المشروع الوارد في الوثيقة S/13033/Add.33 يشير في أهم أجزائه الى المبادئ التالية :

أولا - ان المشكلة الفلسطينية هي لب النزاع في الشرق الاوسط .

ثانيا - التأكيد على الضرورة العاجلة للتوصل الى سلام عادل ودائم عن طريق تسوية شاملة تقوم على الاحترام الكامل لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وكذلك القرارات الخاصة بمشكلتنا الشرق الاوسط وفلسطين .

ثالثا وأخيرا - الاعراب عن القلق من تدهور الوضع في الشرق الأوسط نتيجة اصرار اسرائيل على احتلالها للأراضي العربية المحتلة ؛ بما فيها القدس ؛ ورفضها تطبيق قرارات الأمم المتحدة المعنية . وتأکید مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالتهديد أو باستخدام القوة . وتأکید قرارات مجلس الأمن حول الشرق الأوسط وفلسطين ، وخاصة القرارات ٢٣٧ في عام ١٩٦٧ ، و ٢٤٢ في نفس العام ، ٢٥٢ عام ١٩٦٨ ، ٣٣٨ عام ١٩٧٣ وكذلك القرارات المعنية الأخرى . والتأکید على أن الشعب الفلسطيني يجب أن يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية والثابتة بما فيها حق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة ، وكذلك حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم ، وحق هؤلاء الذين لا يرغبون في العودة في تلقي التعويض عن ممتلكاتهم طبقا للاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات الجمعية العامة وخاصة القرار رقم ١٩٤ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٤٨ .

هذه هي الخطوط العريضة للمشروع الذي وضعت له لجنة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في آب/اغسطس الماضي والذي يعتقد وفدى أنه يحوى المبادئ الهامة التي يمكن لمنظمتنا الدولية أن توافق عليها وأن تلتزم بها . وان مصر لتدعو جميع الدول ؛ سواء في هذه الجمعية العامة أو في مجلس الأمن ؛ الى اقرار مثل هذه المبادئ .

ان القضية الفلسطينية قضية عزيزة على كل مصرى ، ومصر لن ترضى عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بديلا ، فما هو حق لكل الشعوب لا يمكن أن ينكر على شعب فلسطين ، ولا يمكن بمسد كل التضحيات التي قدمها الشعب المصرى أن يقبل أى مساس بالحقوق الأصيلة للشعب الفلسطيني . وان ما قام به الشعب المصرى ؛ وما يقوم به وما سيقوم به ، ما هو الا واجب يشعر به نحو أخوته من الشعب الفلسطيني ؛ الذى من حقه الثابت أن يسترد أراضيه وأن تكون له دولته ، وأن يكون له أمنه ، وأن يرتفع علمه .

وأود أن أشير هنا الى ما أكده وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية أمامكم ، من أن مصر دأبت على دعم منظمة التحرير الفلسطينية حتى اعترفت بها معظم دول العالم ممثلاً شرعياً وحييداً للشعب الفلسطيني ، بناءً على جهود مصر ، وستستمر مصر في هذه الجهود بالرغم من كسل الانتقادات التي توجه اليها من البعض ، فمصر على استعداد دائم لدعم المنظمة والوقوف الى جانبها بالعمل الجدى بعيداً عن اطار المهادنات والمزايدات .

كلمة أخيرة عن قضية القدس التي تحتل مكانة خاصة ومقدسة لدى شعب مصر ، وموقفنا أن القدس العربية هي جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية ، ويسرى عليها مبدأ انسحاب القوات الاسرائيلية حتى تعود تحت السيادة العربية . ولهذا فان مصر تطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقدس .

ان القضية الفلسطينية هي الآن في مفترق الطرق وتحتاج الى دعم مادي من كل عاقل ورزين يدرك أن السلام في منطقتنا الحساسة بل في العالم أجمع ، لن يتم الا باقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واستعادته لحرية ووطنه .

السيد جاسم جمال (قطر) : يطيب لي في مستهل كلمتي أن أعرب باسم وفدي

للسادة رئيس وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف عن تقديراتنا للجهود التي بذلوها في اعداد تقريرهم لهذه الدورة وما يعكسه هذا التقرير من تجرد وأمانة فسي المسعى من أجل التوصل الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية .

ان الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة منذ قدمت اللجنة تقريرها الأول الى الدورة الحادية والثلاثين والذي اعتمده الجمعية العامة بالقرار رقم ( ٢٠ / ٣١ ) أثبتت صحة توصيات اللجنة ، وأن مرور الزمن لا يفقدها قيمتها بل على العكس يجعلها أكثر إلحاحاً . كما أن التطورات الجارية الآن على ساحة الصراع في الشرق الأوسط تؤكد على الحاجة الملحة الى التمهجيل بوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ .

اذا كانت التطورات الأخيرة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العامين الماضيين قد تمخضت عن شيء ، فقد ساعدت على بلورة حقيقتين لا يرقى اليهما الشك .

الحقيقة الأولى هي أن الحل العادل للقضية الفلسطينية هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط ، وان السلام في هذه المنطقة الهامة من العالم لا يمكن أن يتحقق ما لم تؤخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، أما الحقيقة الثانية فهي أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ان أى عمل وأى جهد لا يستند الى هاتين الحقيقتين الأساسيتين لن يؤدي الى السلام في الشرق الأوسط .

لا ريب ان أن توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي اعتمدها الجمعية العامة في السنوات الثلاث الماضية تقوم على أساس الاعتراف بهاتين الحقيقتين الأساسيتين ، ولذلك جاء القبول العالمي لهذه التوصيات تعبيراً عالياً عن رؤية الطريق الصحيح لحل النزاع حلالاً دائماً وعادلاً . فقد أكدت هذه التوصيات مؤتمرات منظمة الوحدة الأفريقية ، ومؤتمر الدول الإسلامية ، وحركة عدم الانحياز . كما يتجلى تزايد اعتراف العالم بهاتين الحقيقتين في تزايد اتساع رقعة الوجود الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على نطاق العالم ، وفي الحوار السياسي النشط بين قادة المنظمة ومسؤولي الدول الغربية بصفة خاصة ، مما يعزز الجهود الرامية الى تجنب هذه المنطقة الحساسة من العالم خطر صدام مسلح جديد لا يمكن التكهّن بنتائجه .

ومع ذلك ، فان حكومة قطر تناشد الدول الغربية بصفة خاصة التي تربطها بالدول العربية علاقات ثقافية واقتصادية وسياسية تاريخية تقوم على أساس المصلحة المتبادلة ، أن تتقدم بهيئة الحوار خطوة ايجابية أخرى عن طريق الاعتراف الدبلوماسي الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وحق تقرير المصير لهذا الشعب .

ان القضية الفلسطينية التي أصبحت من البنود الثابتة بجدول أعمال الجمعية العامة ما ينوف على ثلاثين عاماً ، لم تخف حدتها بالرغم من انقضاء تلك السنوات الطويلة ، بل على العكس من ذلك ، فقد أصبحت أكثر حدة وتعقيداً وخطورة على السلام والأمن الدوليين . وها هي منطقة الشرق الأوسط الآن ، نتيجة لاستمرار تمسك العدو والصهيوني باحتلال الأراضي العربية وانكار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، يسودها التوتر والقلق ، مما يهدد بمواجهة جديدة لا يمكن التكهّن بمواقبها ، لا على صعيد المنطقة فحسب ، ولكن على الصعيد العالمي أيضاً .

ان المجتمع الدولي ليدرك اليوم أكثر من أى وقت مضى أن المفتصب الصهيوني الذى فجر هذه المشكلة في الأصل ، قد أضاف أبعادا جديدة لها بعد وانه التوسعي على الأقطار العربية في حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ ، ولا شك أن اصرار اسراييل المستمر على انتهاك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها العديدة وعدم احترامها للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وتماديها في اتباع السياسات العدوانية التوسعية والممارسات العنصرية ، وعدم اعترافها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كل ذلك يحول دون حل هذا النزاع ويعرض بالتالي منطقة الشرق الأوسط للتوتر المتزايد ويهدد سلام وأمن شعوب العالم قاطبة .

ان قضية الشعب الفلسطيني هي قضية شعب يتعرض منذ اكثر من ثلاثين عاما لأبشع نوع من أنواع الاستعمار والعنصرية . لقد عرف العديد من الدول الاعضاء في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مآسي الاستعمار . ولكن ما يعانيه الشعب العربي الفلسطيني اليوم لم يسبق له مثيل . انه لا يقتصر على اغتصاب الارض واستغلال خيراتها واضطهاد شعبها . فالاستعمار الصهيوني الاستيطاني يحاول اقتلاع جذور هذا الشعب من ارضه وتدمير وجوده المادي والمعنوي ليحل محله مهاجرون يهود من مختلف بقاع العالم .

ومن أجل ذلك فقد نفذت العصابات الصهيونية مجازرها الرهيبة ضد ابناء الشعب الفلسطيني العزل في دير ياسين وغيرها ، ومن أجل ذلك تواصل القوات الاسرائيلية احتلالها العسكري للاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس وتستولي على الاراضي وتقيم المستوطنات الاستيطانية وتطرد السكان وممثليهم المنتخبين كما حدث مؤخرا مع عمدة نابلس وفيه من الزعماء الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، وتهدم بيوتهم وتخضعهم لأبشع أنواع الاضطهاد والقمع ، متحدية بذلك قرارات المجتمع الدولي وميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ان اسرائيل ، تنفيذ المخططها الصهيوني لتصفية المشكلة الفلسطينية بالقضاء على وجود الشعب العربي الفلسطيني ، لم تتورع عن شن الاعتداءات الوحشية المتكررة برا وجوا على لبنان . بل ان يد الارهاب الصهيوني تلاحق ابناء الشعب الفلسطيني وقادته في عواصم العالم . هذا بالإضافة الى أقسى صور الارهاب التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال .

ان أبناء الشعب الفلسطيني الذين وقعوا تحت الاحتلال منذ عام ١٩٤٨ ، والذي يعتبرهم الكيان الصهيوني رسميا مواطنين فيه ، لم يسلموا بدورهم من التعرض لأبشع أنواع الممارسات العنصرية . فقد قررت السلطات الصهيونية ، على سبيل المثال ، انه ليس من حق سكان النقب اللجوء الى المحاكم اذا قررت هذه السلطات مصادرة اراضيهم . كما يتعرض سكان الجليل العرب لحملة قاسية من الارهاب والسلب تحت اسم " تهويد الجليل " اما " قانون العودة " العنصري فيسمح لكل يهودي ، أن يصبح مواطنا اسرائيليا بمجرد كونه يعتنق الديانة اليهودية ، واما ابن البلاد الاصلي الذي اخرج منها عنوة فلا يسمح له بمجرد زيارتها . ويقول البروفسور اسراييل شحاك استاذ الفيزياء في الجامعة العبرية في القدس في نشرته : (The Shahak Papers) العدد ٢٤ - صفحة ٥٨ ) واقتبس :



" ان سياسة الفصل العنصرى في اسرائيل لها طابع مميز وهو الغموض . فمع أن هناك أوجه كثيرة للتمييز ضد السود في جنوب افريقيا تماثل أوجه التمييز ضد العرب في اسرائيل ، الا أنه يوجد فرق مهم . فقوانين الفصل العنصرى في جنوب افريقيا موضوعه بشكل صريح ومكشوف وبلغته واضحة . واما في اسرائيل فيوجد تمييز مماثل تماما ولكنه مموه ومتستر وفي رأيي فان التمييز المخادع والمموه يكون شره ضعف شر التمييز الصريح " .

ومن الأمثلة التي يقدمها شحاك ان قانون مساعدة الاطفال في اسرائيل لا يقول بصراحة أن الطفل اليهودى يستحق المساعدة والطفل العربى لا يستحق ، ولكنه يقول ان الطفل الذى خدم احد اقاربه في الجيش الاسرائيلى أو في منظمة عسكرية يهودية هو وحده الذى يستحق المساعدة . ويتساءل الاستاذ شحاك : ما هي العلاقة بين الحليب المقدم الى الطفل والخدمة في الجيش الا اذا كان المقصود هو حرمان الطفل العربى في اسرائيل من الحليب .

ان هذه الامثلة هي قليل من كثير مما يفضح التفرقه العنصرية في القوانين الصهيونية انتهاكا لقرار الجمعية العامة ( ١٩٠٤ ) بتاريخ ٢٠ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٦٣ ، والذى اعتمدت فيه اعلان الامم المتحدة بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى ، وهو برهان دامغ آخر يدعو الى التأكيد من جديد على قرار الجمعية العامة ٣٣٧ (د - ٣٠) والذى اقرت بموجبه ان الصهيونية هي شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

ان دولة قطر ، ان تتمسك بالاجماع العربى الذى يتمثل في قرارات مؤتمرات القمة العربية ، وبصفة خاصة قرارات مؤتمرات الجزائر ، والرباط ، وبغداد ، وآخرها مؤتمر القمة في تونس ، والذى أكد من جديد " ان قضية فلسطين هي جوهر الصراع الطويل الامد الذى يخوضه العرب ضد الصهيونية ، وما تشكله من خطر عسكرى وسياسى واقتصادى وحضارى يهدد مصير الامة بكاملها " . وتمشيا مع مواقف المجتمع الدولى التي عبرت عنها قرارات الامم المتحدة ومؤتمر القمة السادس لحركة عدم الانحياز لتؤكد من جديد على المبادئ الاساسية التالية التي بدونها لا يمكن ايجاد حل للصراع العربى الاسرائيلى . ومن ثم احلال السلام الدائم والعادل في منطقة الشرق الاوسط التي تؤثر على سلام وأمن العالم :

- أولا ، انسحاب اسرائيل انسحابا كاملا من جميع الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .
- ثانيا ، الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وممارسة هذا الشعب لحقوقه فيير القابلة للتصرف في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة في وطنه فلسطين كما نص عليها القرار ٢٢٣٦ (د - ٢٩) .
- ثالثا ، حق منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في المشاركة على قدم المساواة في كل المؤتمرات والمداولات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية ونزاع الشرق الاوسط على أساس أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الاسرائيلي . ويقول آخر لا يحق لأى طرف من الاطراف أو أية جهة أخرى ان تتحدث باسم الشعب الفلسطيني .

رابعا : بطلان وعدم شرعية أية اتفاقية وأية مفاوضات تتعلق بالقضية الفلسطينية ما لم تتم بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية كطرف كامل وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٣ / ٢٨ ، وهذا ينطبق بالضرورة على اتفاقيات كامب ديفيد التي تعتبرها حكومة قطر خروجاً على الاجماع العربي ، فضلا عن انها تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ، وتشكل خرقا لميثاق الجامعة العربية ، وتتكرر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتتجاهل مدينة القدس العربية .

لقد كشفت الأحداث أن هدف اسرائيل من وراء عقد صفقة جزئية منفردة هو الطلاق يدها ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة وجنوب لبنان . أما ما يسمى بمفاوضات الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، فقد تولت اسرائيل بنفسها مهمة اثبات أنها مجرد محاولات عبثية الهدف منها كسب الوقت وتكريس الاحتلال الاسرائيلي للبقية الباقية من فلسطين العربية .

ان دولة قطر تعتقد أن تبني الجمعية العامة لتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في دوراتها الثلاث الماضية دليل لا يقبل الجدل على أن المجتمع الدولي قد حدد الطريق الأمثل للتوصل الى الحل العادل لهذه القضية . وعليه ، فانه من المؤسف والغريب حقا ألا يضطلع مجلس الأمن حتى الآن بالتزاماته وصلاحياته بموجب الميثاق بعدم تبنيه لهذه التوصيات . ولا شك أن استمرار عرقلة عمل المجلس في هذا الشأن يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ، ان دولة قطر لتناشد جميع الدول الأعضاء بذل قصارى جهدها كيما يضطلع مجلس الأمن بالتزاماته ومسؤولياته تجاه هذه القضية بصورة عاجلة ، خاصة وأن أحداث هذه المنطقة المشحونة بكل عوامل التهديد بمواجهة عالمية لم تعد تعتمل مزيدا من الانتظار .

السيد هولاي ( هنغاريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : في رأى وفد بلادي فان عدم القضاء على جذور النزاع في الشرق الأوسط يشكل خطرا دائما على السلم في هذه المنطقة ، وخطرا بالغا على السلم والأمن الدوليين . ان هذا الموقف المتفجر ، الذي يقتضي حلا عاجلا في صالح جميع شعوب المنطقة ولصالح السلام قاطبة ، هو مصدر قلق بالغ لوفد بلادي . وان نأخذ هذا في الاعتبار ، أود أن أعرب عن ارتياحي لأن النقاش الحالي في هذا الاجتماع العام يتناول فعلا قلب المشكلة .

من المعروف لنا جميعا أن العامل الاساسي في نزاع الشرق الأوسط هو مشكلة فلسطين . ويمكن للمرء أن يحاول اخفاء الحقيقة لكنه لا يمكن أن ينكر امكانية عدم وجود حل لمشكلة الشرق الأوسط دون أن نأخذ في الاعتبار تماما التطلعات المشروعة لشعب فلسطين العربي . وما من أحد يمكن أن ينكر أن حركة التحرير الوطني الفعلية لشعب فلسطين العربي قد اعترف بها من جانب الدول الاعضاء في الجامعة العربية ، وحركة عدم الانحياز ، والعالم الاشتراكي بأسره وعدد من البلدان الغربية ، وأكثر من ذلك ، فان الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والعشرين اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . أليس هذا دليلا على الإجماع الدولي بأسره بأن شعب فلسطين العربي يتمتع بالحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وبأن تكون له هوية وطنية ووطن خاص به ؟ ان الاجابة على ذلك واضحة .

في عام ١٩٧٥ فان الجمعية العامة قد أنشأت لجنة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ان التوصيات التي قدمتها تلك اللجنة منذ ثلاثة أعوام مضت قد أيدتها الجمعية العامة . ان كل دورة لهذا المحفل السامي للأمم المتحدة قد دعا مجلس الأمن كي يتخذ اجراء من جانبه ، لكن لم يحدث ذلك حتى الآن بشأن هذه القضية . ان التوصيات تتضمن عناصر رئيسية للقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة ومجلس الأمن على مدى الثلاثين عاما الماضية بشأن مسألة فلسطين ، ألا وهي ، أولا - حق تقرير المصير دون تدخل خارجي ؛ ثانيا - الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية ؛ ثالثا - الحق غير القابل للتصرف للفلسطينيين للعودة الى ديارهم ؛ ورابعا - حق شعب فلسطين في استعادة حقوقه بجميع الوسائل وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولا يخالفنا أى شك في أن تنفيذ هذه المبادئ والقرارات من شأنه أن يخلق ظروفا موضوعية تسمح بايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين وهي جوهر مشكلة السلام والحرب في الشرق الاوسط .

اننا نأسف لأن بعض الدول قد حالت دون تنفيذ القرارات وحاولت أن تقسم الأمة العربية ازاء مشكلة شعب فلسطين العربي وتمثيله . ان مثل هذه المحاولات تعوق جهود السلام وتخففل مصالح شعب فلسطين العربي . مثل هذه المحاولات ، التي تتم في أى اطار ، وفي أية صفقة منفصلة نيابة عن بعض الأطراف في الشرق الأوسط وخارجه ، تضيف كثيرا الى تلك المؤامرة لتفتيت وحدة شعب فلسطين والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ناحية أخرى ، فاننا نرحب بحقيقة أن غالبية الدول الاعضاء في منظماتنا بما في ذلك دولتي ، لا تزال تقدم كل تأييد لشعب

فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في جهوده من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة فلسطين . وهذا هو السبب الذي يحدو وفد بلادى الى التصويت في صالح القرار الذي يتضمن المبادئ العادلة لحل ، ويدعو الى اتخاذ اجراء .

ان السبب الاساسي لهذا الموقف يكمن في انكار اسرائيل على شعب فلسطين العربي حقه في أن يكون له دولة وطنية وأن يقرر مستقبله ، وفي رفضها تنفيذ معايير القانون الدولي . ان الصلة بين انتهاك حق مجموعة من الأمم وبين الموقف المتفجر في المنطقة واضح جلي . ان اسرائيل ترفض سحب قواتها الى داخل الحدود التي كانت قائمة مع البلدان العربية قبل حرب عام ١٩٦٧ . وبدلا من ذلك ، فقد اتخذت تدابير فسالة لتغيير الطابع الجغرافي ، والتكوين الديمغرافي والوضع القانوني للأراضي المحتلة . ان هذه السياسة ، سياسة الضم ، هي انتهاك صارخ للمبدأ الاساسي الخاص بعدم السماح باكتساب اراض عن طريق الحرب ولا يساعد في السعي نحو ايجاد تسوية سلمية للنزاع . بل على النقيض من ذلك ، فانها لا يمكن الا أن تفضي الى نشر العداوة والكراهية . ومن ثم فنحن نعتقد أن سلاما حقيقيا في الشرق الأوسط يمكن أن يتحقق اذا تمت تسوية عوامل النزاع وانسحبت قوات اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ .

ان شعوب الشرق الاوسط قد دفعت ثمنا باهظا حتى الان يتمثل في معاناة لم يسبق لها مثيل خلال الثلاثة العقود الماضية . لقد آن الآوان لتحويل هذه البؤرة الساخنة التي شهدت رعى حروب لا تنتهي ، الى أرض سلام وعدل دائم لجميع شعوب المنطقة دون استثناء . لقد كان موقف حكومتي ولا يزال ، هو أن تسوية شاملة وعادلة للنزاع في الشرق الأوسط تتطلب جهودا جماعية من جانب جميع الاطراف المعنية بما في ذلك مندوبي منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة . ان مثل هذا العمل الجماعي من شأنه أن يسهم اسهاما ملموسا في ايجاد تسوية عادلة ودائمة للنزاع ، وذلك على النقيض من أى اطار آخر يسمح باتفاقيات مفصلة ويرتبط اى ترتيب شامل . ان نتيجة هذا الاجراء الجماعي يمكن أن تكون : ( أ ) التصفية التامة لآثار العدوان والمعسودة الفورية غير المشروطة لجميع الأراضي المحتلة الى الدول التي كانت تلك الأراضي تشكل جزءا شرعيا من اراضيها . ( ب ) الاعتراف التام لشعب فلسطين العربي بحقه القومي في تقرير المصير . ( ج ) التأكيد على حياة مستقلة لجميع دول وشعوب المنطقة . ان قرارات هذا المحفل الموقر ومجلس الأمن تتضمن خطوطا توجيهية لجميع نواحي هذه التسوية الشاملة . وهذا هو السبب الذي يحدونا الى عدم الموافقة على أية معاهدة تتناقض مع هذه القرارات .

السيد باليتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد البانيا يود أن يعيد تأكيد

المواقف المعروفة لحكومته حول قضية فلسطين وان يبرهن تأييده التوى وتأييد شعب البانيا جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية للتصحية العادلة لشعب فلسطين ، وان يقدم وبمبادرات دول بعض مظاهر المشكلة التي يجرى بشأنها النقاش .

ان تاريخ قضية فلسطين وتاريخ الآلام التي عانى منها الشعب الفلسطيني والتضحيات الضخمة التي أضطر الى تقديمها اثناء كفاحه ومقاومته الطويلة المثيرة للاعجاب من أجل البقاء كأمة ، واثناء كفاحه الطويل البطولي ضد العدوان الصهيوني ، ومؤامرات القوى العظمى الامبريالية وغيرها من الرجعيين . ان كل ذلك معروف ولا داعي الى الدخول في شرح تفاصيله .

ان الجرائم والمذابح وسياسة الابادة الجماعية العنصرية والاعمال الارهابية واسعة النطاق التي قام بها الصهاينة الاسرائيليون خلال عقود في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، تدينها كل الشعوب والرأى العام العالمي . ان مأساة شعب فلسطين الشهيد نشعر بها في كل الدول

المتقدمة والدول المحبة للمعدلة والسلام التي اثبتت دائما تضامنها مع شعب فلسطين . انه ليس من الضروري أن نذكر بأن اسرائيل يمكنها أن تعتمد فقط على دعم اسيا دها الاميراليين الامريكين ، وعلى مصالح القوى العظمى الاميرالية وعلى المعطف من بعض الرجعيين مثل المنصرين في جنوب افريقيا .

ولكن اذا ما طلب من الجمعية مرة أخرى أن تدرس هذه المشكلة الهامة والملحة ، وهي مشكلة فلسطين ، فذلك لان شعب فلسطين مازال يتعرض للمعداون الاميرالي الصهيوني وللمؤامرات والدسائس التي تحيكها القوى العظمى الاميرالية والاعداء الآخرين الذين يحاولون أن يقيّدوا مقاومتها .

وفي الوقت الحالي ، فانه ما من أحد باستثناء الصهاينة الاسرائيليين والاميراليين الامريكين والمتعاونين معهم ، يمكنه أن ينكر أن قضية فلسطين هي بمثابة القلب بالنسبة الى مشكلة الشرق الأوسط ، وأنه من المستحيل أن نبحث عن حل لمشاكل هذه المنطقة دون حل لمشكلة فلسطين .

ان المأساة التي يعيشها شعب فلسطين هي الأثر الأسوأ للمعدوان الاميرالي الصهيوني في الشرق الأوسط ، وأن الوضع في هذا الجزء من العالم لا يمكن أن يتحسن بأية صورة اذا ما لم يمح هذا الأثر . ان المعدوان والاحتلال الاسرائيليين في فلسطين — وهما أصل كل المصائب التي مازال يعاني منها الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين — ما كان يتاح لهما الاستمرار طويلا هذه المدة لولا التدخل المستمر للقوى العظمى الاميرالية في منطقة الشرق الأوسط لصالح اسرائيل دائما ، وعلى حساب الشعوب العربية وبخاصة شعب فلسطين .

ان الاميرالية الامريكية هي المصدر الأساسي الذي تستمد منه اسرائيل طاقتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والديبلوماسية من أجل الاستمرار في سياسة المعدوان والتوسع واحتلال الاراضي العربية وحرمان شعب فلسطين من وطنه . وبالوسائل الاقتصادية والمالية والاسلحة التي تقدم بها من الولايات المتحدة الامريكية ، والجنود والمستعمرين الذين يأتون من الاتحاد السوفياتي ، فان اسرائيل تستمر بصلافة في عدوانها على الشعوب العربية كي تجرد الاراضي العربية والفلسطينية المحتلة من شخصيتها وطبيعتها .

ان الدعم المستمر من قبل الولايات المتحدة والشجاعة التي تستمدها اسرائيل ، عند ما تدرك أن لعبة القوى العظمى الامبريالية في الشرق الأوسط في صالحها ، هما اللذان يفسران تعنت اسرائيل في انكار الحقوق الشرعية غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين ، وتحدي الرأي العام العالمي . ان اسرائيل تستخدم مصالح الدول العظمى في أن تظل كعامل للمعد وان وقلقلة الاستقرار في الشرق الأوسط ، وسلاح موجه الى الدول العربية . ان المطامع التوسعية والهيمنة للدول العظمى الامبريالية ، وتقاسمها ومطالباتها هي التي أدت الى الوضع الخطير المستمر في الشرق الأوسط والذي يعتبر العقبة الرئيسية في سبيل حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين .

ان الهدف الرئيسي لكل الاعمال العدوانية والمناورات والمؤامرات ضد الشعب العربي من الصهاينة الاسرائيليين والامبرياليين والاشتراكيين الامبرياليين وغيرهم من الرجعيين ، هو تصفية مسألة فلسطين . لقد فشلوا في ذلك حتى الان ، ولكنهم لم يتنازلوا عنه ، وهم يقومون بالمضاربات على اساس حقوق ومصالح الشعوب العربية والشعب الفلسطيني . ومنذ وقت طويل فان الامبرياليين الامريكيين قد احتلوا المسرح في الأنشطة الدبلوماسية ومؤامرات الشرق الأوسط ، ولكن الامبرياليين الاشتراكيين السوفييتيين قد أبعدها الى مؤخرة المسرح ، ولكنهم مستعدون للمهجوم بصورة أكبر اذا ساءت الأمور بالنسبة الى منافسيهم .

ان المفاوضات الامريكية المصرية الاسرائيلية في كامب ديفيد قد عقدت من المشكلة وزادت من صعوبة حلها . ان الشعوب العربية والرأي العام التقدمي قد اعتبر ان الوضع بعد توقيع المعاهدة المنفصلة بين اسرائيل ومصر ضربة لقضية شعب فلسطين ، ودعم لطموح الصهاينة الاسرائيليين . ان الامبرياليين الامريكيين والصهاينة الاسرائيليين يودون أن يذهبوا الى أبعد ما يمكن وبأقصى سرعة لتحقيق المؤامرات التي دبروها على حساب شعب فلسطين ، لانهم يعرفون أن الوقت ليس في صالحهم ، وأن المناورات والدسائس التي قاموا بها من أجل تفرقة الشعوب العربية واضعاف وحدتها ، ودعمها للشعب الفلسطيني ، يمكن أن تفشل تماما ، وأن صورة السلام الخادع في الشرق الأوسط لا يمكن أن تظل قائمة لمدة طويلة . وخوفا من عدم جني ثمار كامب ديفيد والمعاهدة المنفصلة ، وأن يقلقهم المثال الايراني ، فان الامبرياليين الامريكيين والصهاينة الاسرائيليين يحاولون أن يحققوا مؤامراتهم ضد شعب فلسطين ، وأن يوقعوه في الفخاخ التي نصبوها له .



ان الامبرياليين الامريكيين واسرائيل يحاولون بكل ثمن في الوقت الحالي أن يضعوا مسألة فلسطين في اطار كامب ديفيد ، وبمعنى آخر ، ليصفوا المسألة بحرية حتى يمنعوا قيام قلاقل ضد الامبرياليين والصهاينة في الشرق الأوسط .

ان الشعب الفلسطيني قد كافح كفاحا طويلا ومريرا ضد العدوان الامبريالي الصهيوني ، وفي أثناء هذا الكفاح ازداد قوة ولم يسمح لنفسه بأن يخدع . ان هذا الشعب البطل تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد قد واجه أكثر المواقف صعوبة وأفضل كثير من المؤامرات ، وظل محافظا على روح القتال فيه لكي يتغلب على اعدائه ، حتى عندما اعتقد أولئك الاعداء أنهم أوشكوا ان يقضوا على المقاومة الفلسطينية .

ان الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، قد أوضحا تماما أنهما لن يسلما في نضالهم لنيل حقوقهما وأنهما لن يخضعا للضغط أو القوة الصهيونية الامبريالية الغاشمة .

ان شعبنا يؤيد الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني لاستعادة جميع حقوقه الوطنية فـيـر القابلة للتصرف وللتحقيق الكامل لكل تطلعاته الوطنية وليقرر مصيره بنفسه في أرضه التي استولت عليها اسرائيل ، وكما قال الرفيق أنور خوجا قائد الشعب الالباني :

” ان دولة اسرائيل دولة أنشأتها الصهيونية والامبريالية الدولية على حساب

الشعوب العربية وبصفة خاصة الشعب الفلسطيني .

” ان محاولة لم شمل شتات القرون وازالة أمة عاشت عدة قرون وقومية عن طريق

خلق شتات جديد وطغيان ” حديث ” وابداء جماعية ، ومنع الحريات لأمة باسم وطنية

متنوعة ، كل ذلك تدينه الأمم والشعوب التقدمية في العالم ، وسوف يتحول فضبها عاجلا

أو آجلا الى كفاح تحرري وطني دموي ، كما يحدث الآن مع الشعب الفلسطيني البطل ” .

السيد احمد علي الحداد (اليمن) : السيد الرئيس تدخل القضية الفلسطينية

مرحلة حاسمة من مراحل تطورها السياسي على الصعيد الدولي وذلك بفضل التفهم الذي تبديه الاسرة الدولية لهذه القضية الهامة باعتبارها محك النضال المشروع للشعوب التي لم تنل بعد استقلالها وسيادتها الوطنية .

وتكتسب هذه القضية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب

الفلسطيني مواقع جديدة في مسيرتها النضالية من أجل استعادة حقها المشروع في العيش والسيادة الوطنية على أرض فلسطين ، وبأتي هذا التأييد الاجماعي العالمي ليؤكد حقيقة نضالية تاريخية ثابتة ، وهي ان الشعوب قوة لا تقهر مهما كانت شراسة الاحتلال وأساليب القمع التي يستخدمها الغاصبون ، ومهما كانت مساواة المعاناة والتضحيات التي يتحملها الشعب الفلسطيني بكل ثقة وتصميم على النصر .

والمتتبع لمؤامرة الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بال عام ١٨٩٧ لاحتلال فلسطين العربية وتشريد السكان العرب ، ليحل محلهم شرانم من مختلف بقاع العالم ، يدرك الطبيعة العدوانية لهذه الحركة وتفرد هذا العنف والارهاب كأسلوب لتحقيق مطامعها التوسعية وتنفيذ سياسة الاستعمار الاستيطاني ، كما يدرك المهتمون بهذه المأساة ان الصهاينة يقاومون أى جهود مخصصة بنسبة ، تهدف الى اقرار سلام عادل ودائم في المنطقة العربية ، ويكفي ان نلقي نظرة عابرة على ملف القضية الفلسطينية في الامم المتحدة لنرى الى أى مدى قاوم زعماء صهيون بكل الوسائل بما فيها الافتيـال لمبعوثي الامم المتحدة - كالكونت برناروت - ونسف الفنادق في القدس وتكثيف أعمال العنف والارهاب ضد السكان المدنيين لنرى كيف قاوموا الجهود الدولية التي بذلت لاحلال السلام على أرض السلام ، فالصهيونية كفلسفة سياسية قائمة على العنف والارهاب تتعارض مع طبيعة السلام ومقاومته ، الامر الذي دعا الاسرة الدولية ممثلة في الامم المتحدة الى اداة الصهيونية باعتبارها شكلا من أشكال العنصرية البغيضة ، وباتي هذا الاجماع الدولي ليؤكد الطبيعة العنصرية العدوانية للصهيونية ويكشف العلاقة الوثيقة بين الحركة الصهيونية في فلسطين ، والانظمة العنصرية في جنوب افريقيا وانتماء الحركتين الى ظاهرة الاستعمار الاستيطاني ، بل لقد وجدت الصهيونية في الانظمة العنصرية حلفاء طبيعيين ، ومن هنا نجد ان التعاون المتزايد بين هذه الانظمة يسير في اتجاه معاكس لجميع أهداف التعاون الدولي ، فالتعاون بين الكيان الصهيوني العنصري وبقية الانظمة العنصرية في جنوب القارة الافريقية قد اتخذ شكلا عدوانيا ، يقوم على تطوير صناعة الحرب وأساليب الدمار ، وكان الاتفاق الذي وقعته النظام العنصري في جنوب افريقيا مع الكيان الصهيوني لتطوير السلاح النووي ، هو احدى حلقات التآمر الاستعماري للابقاء على السيطرة واطالة امد الاحتلال .

ان الفلسفة السياسية او الايديولوجية الصهيونية التي يقوم عليها الكيان الصهيوني تتناقض كلية مع فلسفة ومبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان ومع كل القيم والاخلاقيات التي تعتنقها

المجتمعات المتحضرة ، ومن هنا فان الاجراءات الارهابية ضد السكان العرب في فلسطين والاراضي العربية الاخرى التي تميزت بها سياسة الصهاينة وتمثل امتداد الاعمال العنف والارهاب السابقة لقيام الكيان الصهيوني انما هو تجسيد وممارسة عملية للطبيعة العدوانية للايديولوجية الصهيونية القائمة على العنصرية .

ولقد تولى أبو الصهيونية العالمية تيودور هرتزل نفسه تأكيد الطبيعة العدوانية أو ظاهرة العنف والارهاب اللتين تتميز بهما الصهيونية . فقد ذكر في يومياته التي نشرت بعد مرور ستين وعشرين عاما على وفاته بأن على الصهاينة ان يستولوا على الارض التي يريدونها بقوة السلاح ، وقال ان استخدام العنف والتصفية الجسدية لتحقيق اطماع الصهيونية في احتلال فلسطين أمر حتمي . ومن جهة اخرى فقد افصح اموس كينان احد الصحفيين الاسرائيليين كشاهد عيان عن بعض جوانب الممارسات الارهابية التي تشنها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان العرب يقول الصحفي عن بلدة بيت نوبا وهذا اقتبس :

(ثم تحدث بالانكليزية )

" لقد أمرنا بأن نغلق مداخل القرية ونمنع السكان من العودة الى القرية من مخابئهم بعد ان سمعوا الانذاعات الاسرائيلية تحثهم على العودة لديارهم . وكان الأمر باطلاق النار فوق رؤوسهم واخبارهم عدم الدخول الى القرية .

" وعند الظهر وصل أول " بلدوزر " وهدم أول منزل على مشارف القرية . وفي خلال عشر دقائق تحول المنزل الى حطام بما في ذلك محتوياته كلها ، واقتلعت اشجار الزيتون والاشجار الاخرى المورقة . وبعد هدم ثلاثة منازل ، وصل الطابور الأول من اتجاه رام الله ، كانوا كهولا لا ينادون يمشون ، ونساء ينتحبن ، وأمهات يحملن اطفالهن ، واطفالا صغارا . بكى الاطفال وطلبوا ماء . كانوا جميعا يحملون اعلاما بيضاء " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

ويواصل الصحفي الاسرائيلي قائلا :

( ثم تحدث بالانكليزية )

" وقد اخبرناهم أن يذهبوا الى بيت صورا ، فقالوا لنا انهم قد طردوا من كـمـل مكان ومنعوا من الدخول الى أية قرية ، وأنهم يهيمون على هذا النحو لمدة أربعة أيام دون طعام ، ودون ماء ، والبعض منهم يموت في الطريق وطلبوا العودة الى القرية وقالوا اننا نفضل أن نقتلهم .

ان رجلا يحمل على ظهره جوالا من الدقيق وزنه . . . رطل قد سار معهم بهذا الحمل ، ميلا بعد ميل ، بل وكثير من الناس كبار السن ، وكثير من النساء ، وكثير من الرضع سقطوا في الطريق منهكين ، وقلنا لهم أن يستريحوا " .

ويستطرد السيد كينان :

" وسألنا الضباط لماذا يطرد هؤلاء اللاجئين من مكان الى آخر ، ويطاردون في كل مكان ؟ فأخبرونا بأن هذا أفضل لهم ، بل ومن الأفضل أن يذهبوا خارج ديارهم . وعلاوة على ذلك ، فقد قال الضباط لماذا نهتم بالعرب ؟

ان مزيدا من طوابير اللاجئين وصلت ، حتى لقد بلغ عددهم المئات . وفشلوا في أن يفهموا لماذا طلب اليهم أن يعودوا ، ولم يسمح لهم بالدخول ؟ ونحن لا نستطيع ان نؤيد طلبهم " .

وينتهي الصحفي روايته بالقول :

" لقد طردناهم وذهبوا يهيمون في الجنوب كالقطعان الضالة ، وقد كان الضعفاء منهم يموتون . ولقد اكتشفنا أنه ليس فقط في قطاعنا ، قد تم التشديد على حدوده لأسباب الامن ، بل لقد تم ذلك بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى . ان الوعد الذي أذيع بالراديو الذي كان يقضي بانقاذهم لم يتم الوفاء به ، كما ان السياسة المعلنة لم يتم الوفاء بها " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

ولذا فان معارضة الامة العربية للصهيونية ، فلسفة وممارسة ، انما هو دفاع مشروع عن الذات ، ولا نعتقد ان أمة أو شعبا يقبل ان تحتل أرضه ويشرد أبناءه ، ليحل مكانهم أناس غريباء ، جمعوا من شتى أنحاء المعمورة ، لا تجمع بينهم وبين الأرض العربية أى هوية أو انتماء حضارى ، اولفوى ، ولم يكتف الا سرائليون الصهاينة باحتلال فلسطين وتد نيس مدينة القدس الشريف التي تعد مصدر اشعاع للانسانية وللملايين من اتباع الديانات السماوية التوحيدية الثلاث ، بل امتد الاحتلال ليشمل أراضي دول عربية أخرى مجاورة لفلسطين ، الأمر الذى لا يدع مجالاً للشك في أهداف اسرائيل التوسعية وضم الأراضي بالقوة والارهاب .

ان اسرائيل التي قامت على الاغتصاب والارهاب تواصل اليوم عدوانها على جنوب لبنان والمخيمات الفلسطينية ، مستهدفة ضم الجنوب اللبناني لاشباع مطامعها التوسعية ، وتنفيذ مخططاتها الرامية الى احتلال الأرض العربية وفرض سياسة الامر الواقع ، ولذا فان الحديث عن السلام الذى تريده اسرائيل انما يعني الاستسلام والتنازلات على الطريقة الساداتية ومهزلة محادثات الحكم الذاتى المزعوم .

اننا حينما نقول بأن وجود اسرائيل في منطقتنا العربية ليس في مصلحة السلام ، انما نؤكد واقعا قائما تعزز وجوده جميع الدلائل والظروف التي تحيط بالمنطقة العربية ، فالممارسات الارهابية ضد السكان العرب في الاراضي المحتلة كالعقوبات الجماعية والسجن وهدم المنازل وتغيير المعالم الجغرافية والديموقراطية ، وأخيرا وليس اخرا ، الطرد لعمدة نابلس ، كل هذه الممارسات التي تمس حقوق الانسان ، الى جانب الاستمرار في اقامة المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة لا يمكن ان تكون عاملا يخدم مصلحة السلام العادل والدائم الذى يسعى المجتمع الدولي الى احلاله فـي المنطقة العربية . ومن هنا ، فان المطلوب هو تغيير جوهر السياسة التي ينتهجها حكام تل ابـيب والقائمة على العنصرية والاستعمار الاستيطاني .

ولقد أثبتت الأيام ان قادة الكيان الصهيوني منذ بداية احتلالهم لفلسطين العربية ، لا يرغبون في الاسهام في اقرار السلام العادل كما تدل على ذلك جميع وثائق الأمم المتحدة

وقراراتها المتعددة بهذا الصدد ، ولذا فان واجب الاسرة الدولية ان تتصرف بمسؤولية ازاء التعنت الاسرائيلي ، ومقاومته لكل الجهود السلمية التي تبذلها الامم المتحدة لتحقيق السلام العادل والدائم في المنطقة ، ونعتقد انه من غير المجدي اصدار قرار جديد لا يتضمن فرض عقوبات رادعة وفقا للفصل السابع من الميثاق .

ان معارضة وادانة الأمة العربية والعالم الاسلامي ودول عدم الانحياز لاتفاقيات " كامب ديفيد " ومعاهدة الصلح المنفردة بين نظام السادات والكيان الصهيوني ليست معارضة للحلـول الجزئية والخطوات الفردية الرامية الى عزل اكبر قوة عربية ضاربة فحسب وانما لان هذه الاتفاقيات تجاهلت عن عمد المسألة الفلسطينية التي هي جوهر الصراع ولبه ، وبالتالي تجاهلت الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وممتلكاته واقامة دولته الوطنية على أرض فلسطين ، كما تجاهلت مدينة القدس الشريف التي يدنسها الاحتلال الصهيوني ، وتعبث في معالمها الحضارية والثقافية آيادى الغزو والهمجية .

ان على المجتمع الدولي ان يقوم بواجبه اليوم نحو اقرار سلام عادل وشامل يضمن استقرار المنطقة العربية وتمتع شعبها بحقوقه الطبيعية ليواصل هذا الشعب العريق اسهاماته الايجابية في بناء الحضارة الانسانية . وشكرا السيد الرئيس .

السيد مارينسكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رومانيا يعتبر ان المسألة المطروحة مرة أخرى على المناقشة العامة في الجمعية العامة من طبيعتها ، ولأسباب مفهومها وأبعادها الاستثنائية ، أن تلزم المجتمع الدولي كله بالمسؤولية السياسية والخلقية وقدرة الأمم المتحدة على القيام بوظيفتها الأساسية في حفظ الأمن والسلم الدوليين . ورغم تعقدها ، فان مشكلة فلسطين تطرح نفسها في رأينا ، بعبارات واضحة تماما . ان الأمر يتعلق بممارسة الحق الأساسي لشعب في تقرير مصيره ، بما في ذلك اقامة دولته الخاصة به كأحد المبادئ الرئيسية المعترف بها بالاجماع في ميثاق الأمم المتحدة ، وفي القانون الدولي المعاصر . وكعنصر أساسي في مشكلة الشرق الاوسط ، فان قضية فلسطين مرتبطة تماما بمصير السلام في اقليم عرف أثناء جيل واحد أربع حروب مدمرة ، مما أدى الى تعريض الأمن والسلم الدوليين الى خطر متزايد . ان قضية فلسطين تتميز أيضا بحقيقة



ان السنوات الخمس التي انقضت منذ ذلك الحين ، قد أثبتت واقعية وحكمة هذه المقررات ، وكذلك أثبتت أهميتها الخاصة بالنسبة لاستمرار دعم المجتمع الدولي للقضية العادلة للشعب الفلسطيني .

والحقيقة ان المناقشات السياسية في الدورة الحالية للجمعية العامة ، قد أوضحت وجود توافق دولي عام في الرأي بالنسبة لضرورة ايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين ، اذا ما كنا نبغى التوصل الى اقامة سلام دائم في الشرق الأوسط ، ان حقيقة أن جميع دول العالم تعترف اليوم بأن لشعب فلسطين ، شأنه في ذلك شأن بقية شعوب العالم ، الحق الذي لا يمكن التصرف فيه في وطن له ، وبالتالي فان حقه في أن يشارك في جميع المحادثات التي تتعلق بالترتيبات المستقبلية للسلام في الشرق الأوسط يتسم بأهمية خاصة . وكما أعلننا دائما ، فان رومانيا تعتبر أن المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة ، هي الطريق الوحيد من أجل حل أي نزاع أو خلاف مهما كان معقدا . ان المناقشة العامة في الدورة الحالية قد أكدت مرة أخرى على أن المفاوضات بوجه عام ، هي الطريق الوحيد الواقعي من أجل حل جميع المشاكل بما فيها مشكلة الشرق الأوسط ، طبقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، شرط لا بد منه من أجل التوصل الى حل ممكن للموقف في المنطقة .

منذ بداية النزاع في الشرق الأوسط ، فان رومانيا قد ثبتت على مبدئها في جميع المناسبات من خلال رئيسنا ، وأيدت الحل السياسي للنزاع ، من أجل تحقيق سلام شامل يؤدي الى انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير بما في ذلك اقامة دولته المستقلة ، وضمان استقلال وسيادة جميع دول المنطقة . وفي التقرير الذي قدم في الاسبوع الماضي الى المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الروماني ، فان نيكولاى تشاوتشكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية وأمين عام الحزب قد عبر مرة أخرى عن اقتناع بلدنا الذي لا يتزعزع بأنه :

” دون حل مشكلة الشعب الفلسطيني على أساس حق تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولة مستقلة ، فسيكون من العسير التوصل الى السلام في الشرق الأوسط ” .



ان رومانيا قد أيدت بحزم وتواصل تأييدها لاشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في الجهود والمفاوضات الرامية الى ايجاد حل سياسي للنزاع في الشرق الأوسط . وولاها منها لهذا الموقف ، فان رومانيا كانت من بين الدول الأولى التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ونحن نشعر بسعادة ان نرى هذه الأيام أن الاغلبية الساحقة من دول العالم قد أصبحت تعترف بالحقيقة التي لا مراء فيها ، بأن السلام الدائم والعدل في الشرق الاوسط لا يمكن أن يتحقق دون حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، وهذا يتطلب مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات . ان الدعم الهام الذي حصلت عليه منظمة التحرير الفلسطينية من قبل كثير من الدول ، والارادة الواضحة لدى المنظمة في المساهمة البناءة في الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي لنزاع الشرق الأوسط ، تمثل في رأينا اسهاما قيما في الجهود التي تستهدف اقامة السلام في المنطقة . وان الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المنظمة في ايجاد حل شامل لمشكلة الشرق الاوسط تم التأكيد عليه مرات من قبل الجمعية العامة . ففي قرارها رقم ٣٣ / ٢٨ (ألف) في العام الماضي طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بأن تدعى منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الى المشاركة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المكرسة لمشكلة الشرق الأوسط والتي تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة .

وكما أوضح ذلك وفد رومانيا عدة مرات ، فان الخطر الكبير الذي يمثله الوضع في الشرق الأوسط بالنسبة لأمن وسلم المنطقة والعالم أجمع ، يجعل من الضروري في رأى بلادى أن تلعب منظمة الأمم المتحدة دورا أكثر نشاطا في حل النزاع ، وفي عملية تحقيق السلام . وفي هذا الصدد ، فان رومانيا تعتقد أنه من الأهمية بمكان أن ينظم مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، ورئيسا مؤتمر السلام في جنيف ، والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

ان رومانيا قد اتبعت لها فرصة اعادة التأكيد على أعلى مستوى ممكن - عندما زارها رسميا في آب/أغسطس الماضي ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية - لدعمها القوى للحل العادل لمشكلة فلسطين ، عن طريق تحقيق الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة خاصة به .

وبناءً على ذلك ، فان موقفنا المتعلق بالطرق والوسائل التي تؤدي الى حل المشكلة الفلسطينية قد أعيد التأكيد عليه في اطار اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي أعادت التأكيد في تقريرها الجديد ، المقدم الى الدورة الحالية للجمعية العامة على صحة توصياتها التي اعتمدها الجمعية العامة والتي تتعلق بالطرق التي يجب اتباعها من أجل تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ونحن بالتالي نعتبر ، كما جاء في خاتمة هذا التقرير ، ان عملاً ايجابياً من جانب مجلس الأمن طبقاً لتوصيات الجمعية العامة فيما يتعلق بقضية فلسطين ، يمكن أن يؤدي الى خلق الظروف الضرورية لاقامة سلام عادل في الشرق الأوسط .

ان الوضع الخطير في الشرق الأوسط يتطلب في رأى وفد رومانيا تكثيف الجهود من أجل المفاوضات للتوصل الى حل سياسي شامل في المنطقة ، ونحن على قناعة تامة بأن حلاً دائماً وعادلاً للمشكلة يستجيب تماماً مع المصالح الحقيقية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل دول وشعوب المنطقة ، وكذلك لصالح التعاون ، والوفاق ، والسلام والأمن الدوليين . ان مثل هذا الحل سوف يسمح دون شك لشعب فلسطين بعد سنوات طويلة من المعاناة ، أن ينظم حياته بحرية واستقلال .

ان الشعب الاسرائيلي معني كذلك بمثل هذا الحل ، فمن الواضح أنه لا يمكنه أن يضمن سلامه الحقيقي دون اقامة علاقات تقوم على حسن التفهم والتعاون السلمي مع الشعوب العربية المجاورة . وانطلاقاً من الضرورة الملحة لايجاد حل لنزاع الشرق الأوسط ، فاننا قد شجبننا وبالتالى رفضنا الممارسات غير الشرعية لاسرائيل في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية التي احتلتها ، بما في ذلك اقامة المستوطنات والقمع والتمييز ضد السكان العرب وطردهم . اننا نعتقد ان العدول عن مثل هذه التدابير يمثل بداية التقدم على طريق الحل الشامل للموقف في الشرق الأوسط .

اننا نعرب عن أملنا أن المناقشة الحالية والقرارات التي سوف تعتمد ، سوف تمكننا من الاسراع بتأكيد الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني ، وسوف تساهم في تكثيف الجهود التي تتم بوجه خاص في اطار الأمم المتحدة من أجل ايجاد تسوية شاملة للموقف في الشرق الأوسط بما في ذلك تسوية قضية فلسطين . ان رومانيا ستواصل تأييدها لأي عمل أو مبادرة من شأنها أن تؤدي الى اقامة سلام عادل ودائم في هذا الجزء من العالم الذي عانى كثيراً .

السيد شان يوران (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : باستئنــــــــاف دراسة مشكلة فلسطين اليوم ، فان الجمعية العامة - كما في السنوات الماضية - سوف تتاح لها دون شك مرة أخرى فرصة الاشارة بعزم وتصميم الشعب الفلسطيني البطل الذي واصل على مر العقود الماضية وبلا هوادة كفاحه الياسل والعدل لتحقيق تطلعاته المشروعة لاستعادة حقوقه الثابتة والشرعية في العودة الى وطنه ، وفي اقامة دولة فلسطينية مستقلة . كل هذه الحقوق ، ألا وهي ، حق العودة الى الوطن وحق تقرير المصير ، والحق في الاستقلال والسيادة الوطنية قد اعترف بها رسميا وأيدها المجتمع الدولي بأسره كما أيدتها منظماتنا ، التي حرصت على اثبات حقوق شعــــــــب وتنفيذ مبادئ الميثاق ، وعلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، لأنه من الواضح تماما انه لا يحق لأى شخص أن يتجاهل حقيقة انه بدون حل عادل ودائم لقضية فلسطين - التي هي لب مشكلة الشرق الأوسط - لن يكون هناك سلم في منطقة الشرق الأوسط أو في العالم أجمع .

انه من أجل تمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الثابتة التي اعترفت بها وأقرتها الجمعية العامة ، اتخذت قرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) ، بتشكيل اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف . وان الجمعية العامة ان تؤيد توصيات هذه اللجنة ، فانها تود أن تقدم دليلا على الثقة التي وضعتها في حكمة وكفاءة اللجنة في الاضطلاع بمهمتها ، وبالإضافة الى ذلك ، فان الجمعية العامة تريد في نفس الوقت أن تبين ادانتها الشديدة للسلطات الاسرائيلية التي بانتهاكها لمبادئ الميثاق والقانون الدولي وبتجاهلها للرأى العام ، تواصل بعناد وبعجرفة سياستها في العدوان والتوسع وضم الأراضي في فلسطين وفي الشرق الأوسط .

خلال هذه السنة ، من الجدير بنا أن نؤكد ان سلطات تل أبيب ، في اطار سياســــــــة العدوان والتوسع هذه ، قد هاجمت الجنوب اللبناني بغية احتلال أراضي دولة مستقلة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة وفي حركة عدم الانحياز . وفي نفس الوقت ، استمرت السلطات الاسرائيلية بانتظام في تطبيق سياسة اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، بالإضافة الى ممارسة القمع والقهر ضد الشعب الفلسطيني . وفي هذا المجال ، فان سلطات تل أبيب ، لم تتوقف عن مواصلة اجراءات الطرد غير الشرعية للممثلين المنتخبين من قبل الشعب الفلسطيني كما هو الحال بالنسبة لعمــــــــدة نابلس .

وفي تقريرها المرفوع الى مجلس الأمن في الوثيقة S/13450 ، ذكرت اللجنة المشكلة لدراسة الموقف المتعلق باقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيهم القدس ، ما يلي :

” ورأت الهيئة كذلك أن نمط تلك السياسة يحدث في تلك الأراضي ، بما في ذلك القدس ، تغييرات عميقة ونهائية ذات طابع جغرافي وديمقراطي ، وان هذه التغييرات من طبيعتها انها تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وللمقررات ذات الصلة المتخذة من قبل الأمم المتحدة ” . ( Para. 25 ، و A/34/35 )

ولقد اختتمت اللجنة تقريرها :

” . . . ان السياسة والممارسات التي تتبعها اسرائيل في اقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، لا صحة قانونية لها ، وتشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ” . ( المرجع السابق ، Para. 28 )

ان شعب وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية الذي تضامن مع شعب فلسطين في كفاحه العادل قد أكدوا ولا زالا يؤكدان ثقتهما في نجاح تلك القضية النبيلة التي هي أيضا قضية جميع شعوب العالم المحبة للمسلم والعدالة والاستقلال . ونحن لازلنا نتابع بصفة مستمرة بأكبر تعاطف واهتمام ممكن التضحيات التي يبذلها الشعب الفلسطيني وباقي الشعوب العربية الأخرى لضمان بقائها ، التي جانب النجاحات التي حققتها في كل مجال من مجالات كفاحها . ونحن الذين نكافح من أجل بقائنا كشعب وأمة وعرق ، نتأثر أيما تأثر - يمس صميم قلوبنا - بمأساة الشعب الفلسطيني .

اننا ننتهز هذه الفرصة كي نؤكد من جديد موقفنا الدائم ، ألا وهو ، ان مشكلة فلسطين هي مفتاح حل مشكلة الشرق الأوسط . وأي حل لهذه المشكلة يجب أن يأخذ في الاعتبار الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني المحول عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الشرعي الوحيد له . ان شعب فلسطين له الحق في العودة الى وطنه ، وفي اقامة دولة فلسطينية مستقلة . اننا ندين سياسة العدوان وضم الأراضي والقمع التي تمارسها اسرائيل ، وخاصة سياستها في اقامة المستعمرات في الأراضي العربية المحتلة . ان المجتمع الدولي يجب أن يرفض الاعتراف بالأمر الواقع

(السيد شان يـوران،  
 كمبوتشيا الديمقراطية)

الذى تحاول اسرائيل فرضه ، ويجب أن يجبر اسرائيل على اخلاء كافة الأراضي المصرية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بالكامل وبدون ابطاء .  
 وفي الختام ، يود وفد بلادي أن يهنئ بحرارة شديدة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ورئيسها السفير ميمدون فال ، لجهوده التي لا تعرف الكلل والتي تمثل مساهمة موضوعية في الدفاع عن القضية الفلسطينية وقضية السلم والأمن الدوليين اللتين تتهددهما اليوم تهديدا خطيرا سياسة العدوان والتوسع التي تنتهجها اسرائيل في الشرق الأوسط .

وأخيرا ، يؤيد وفد بلادي توصيات اللجنة الواردة في تقريرها السنوي المرفوع لجمعيةتنا .

السيد مومين (جزر القمر) (الكلمة بالانكليزية) : ان المشكلة التي نبحثها اليوم ليست بالجديدة علينا . ان هذه المشكلة "مشكلة فلسطين" قد عرضت لأول مرة على هذه الجمعية الموقرة في عام ١٩٤٧ . وقد مضت اكثر من اثنى وثلاثين عاما ولم نتوصل بعد الى حل عادل لهذه المشكلة . وان الانسان ليتساءل عن فاعلية هذه المنظمة في معالجة المشاكل التي لها هذه الطبيعة .

اننا جميعا نتفق على ان مشكلة فلسطين هي جوهر ولب نزاع الشرق الأوسط ، وهو النزاع الذى منذ عام ١٩٤٨ قد هدد السلم العالمي أربع مرات وجعل من هذه المنطقة أخطر بؤر التوتر الساخنة التي قد تنفجر في أية لحظة اذا لم يتم التوصل الى حل عاجل يرضي الشعب الفلسطيني .

اننا نعتقد كما أننا مقتنعون بأن حلا عادلا لهذه المشكلة يمكن أن يتحقق فقط اذا ما أجبر النظام الاسرائيلي الصهيوني على احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المشكلة ، وأن تعترف اسرائيل بالحقائق التالية : أولا ، ان مشكلة فلسطين هي بمثابة لب مشكلة الشرق الأوسط ولا يمكن أن نتصور أى حل لهذه المشكلة دون أن نأخذ في الاعتبار الحقوق الثابتة لشعب فلسطين غير القابلة للتصرف . ثانيا ، ان تنفيذ هذه الحقوق غير القابلة للتصرف - ألا وهي حق عودة الشعب الفلسطيني الى أراضيهم وممتلكاتهم ، وممارسة حقهم في تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة الوطنية والاعتراف من جانب اسرائيل وحلفائها بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست منظمة ارهابية ولكنها الممثل الشرعي الوحيد والمتحدث الوحيد باسم شعب فلسطين - من شأنه فقط أن يحقق حلا نهائيا لذلك المأزق الراهن في مشكلة الشرق الأوسط .

ان هذه المنظمة ، وبصفة خاصة هذه الجمعية ، تضطلع بمسؤولية جسيمة تجاه شعب فلسطين . وقد آن الأوان لأن تتحمل مسؤوليتها وأن تصحح الخطأ الذي لحق بشعب فلسطين بصفة خاصة وبالعرب بصفة عامة . ان أقل ما يمكن أن نفعله هو أن نجبر اسرائيل باستخدام جميع الوسائل التي في متناولنا ، على تطبيق القرار ١٨١ (د - ٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، والذي أقرته هذه الجمعية ضد ارادة ورغبات الملاك العرب لفلسطين . ان القرار ١٨١ (د - ٢) قد قسم أرض فلسطين الى اقليمين . وكان اليهود المهاجرون لهم نصيب الأسد من هذه الأرض ، وقد جاء معظمهم من أوروبا ممن تبقوا بعد اباداة هتلر لليهود ، وبقيّة الأرض كان ينبغي أن تشكل دولة فلسطين العربية ، وهي دولة لم تر النور بعد نتيجة للمعارضة المستمرة من جانب النظام الصهيوني لانشائها .

أليس من المفارقات أن نفس الشعب ، الذي أخذت هذه المنظمة في اعتبارها معاناته خلال الحرب العالمية الثانية ، وبذلت كل ما في وسعها من أجل ايجاد وطن له في فلسطين هو نفس الشعب الذي نسي الآن تلك المعاناة ويفرض الآن المعاناة على الملاك الأصليين للأرض التي تحتل الآن بالقوة ويستخدم كل الوسائل التي يمتلكها لمنع الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم الثابتة ؟ ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهجرة اليهود الأوروبيين الى فلسطين ، فان الشعب العربي في فلسطين قد تعرض لتعذيب وابعاد مستمرين ، كما صودرت أراضيهم وممتلكاتهم من جانب الصهاينة وأجبر الكثيرون منه على ترك ديارهم بحثا عن ملجأ في مكان آخر .

وإذا كانت هذه المنظمة قد شعرت بمثل هذا القلق ازاء مصير اليهود بعد الحرب العالمية الثانية ، فما الذى يمنعها ان الآن من أن تبدى نفس القلق ازاء الفلسطينيين الذين قتلوا وعذبوا كل يوم من جانب القوات الصهيونية المحتلة في فلسطين وفي الأراضي العربية الأخرى ؟ ومن حسن الحظ ، أن وفدى سعيد بأن يلاحظ ، من البيانات السابقة التي ألقيت هنا خلال هذه الدورة ، أن الرأى العام الدولى يبدى تعاطفا متزايدا لمحنة الشعب الفلسطينى ، ويبدى كذلك استياء كبيرا ازاء ذلك الاتجاه السلبي لنظام بيغين وتحدى اسرائيل الدائم للقرارات التي أصدرتها هذه المنظمة تأييدا لحل عادل للمشكلة الفلسطينية . ويحدونا الأمل في أن اسرائيل سوف تتعلم من هذا ، وسوف تنفذ القرار ١٨١ ( د - ٢ ) ، الذى ينص على اقامة دولة فلسطينية عربية في الأراضي التي تحتلها الآن بالقوة . ان عدم تنفيذ اسرائيل لذلك القرار ، يوضح بكل جلاء ازدراء سلطات اسرائيل لهذه المنظمة .

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أذكر مندوب اسرائيل بأنه اذا كان لدى حكومته أى تمسك بالمبادئ الأدبية والأخلاقية فلا يسمحها الا أن تنفذ القرار ١٨١ ( د - ٢ ) . لماذا أقول هذا ؟ ان الاجابة بسيطة ويمكن أن نجد لها في القرار ٢٧٣ ( د - ٣ ) الذى صدر في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ ، والذى اعتمده هذه الجمعية عندما سمحت لاسرائيل بالانضمام لعضوية الأمم المتحدة . ان دياجة هذا القرار تذكر بكل وضوح التزام اسرائيل بتنفيذ القرارين ١٨١ ( د - ٢ ) و ١٩٤ ( د - ٣ ) بشأن انشاء دولة فلسطينية عربية . ان نظرة الى سجلات الأمم المتحدة توضح لنا أن السماح لاسرائيل بالانضمام لهذه المنظمة قد ارتبط بقبول اسرائيل لشرطين هاميين ، وهما اللذان ، للأسف ، تغفلهما اسرائيل عن عمد حتى هذا اليوم وبكل اصرار وتعنت . ان هذين الشرطين هما التزام اسرائيل باحترام ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها وقبولها تنفيذ القرار ١٨١ ( د - ٢ ) . ان اسرائيل لم تف بهذه الالتزامات على الاطلاق ودأبت على ازدراء هذه المنظمة بانتهاك مبادئ الميثاق ومعارضة قراراتها بتعنت ظاهر .

وبعد يومين من الآن ، فان القرار ١٨١ ( د - ٢ ) الذى ينص على اقامة دولة فلسطين العربية في الضفة الغربية وغزة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة ، سوف يحتفل بمرور ٣٢ عاما على صدوره ، ومع ذلك فان دولة فلسطين العربية لم تخرج بعد الى حيز الوجود . ان النظام

الاسرائيلي التوسعي الصهيوني قد بذل ، ويبذل قصارى جهده لمنع انشائها . ان وفد بلادى كان يعتقد أنه بحد اتفاقية كامب ديفيد فان اسرائيل سوف تغير من اتجاهاتها المتعنتة وتتعترف بالحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين ، ولكن سياسة حكومة اسرائيل التي تصر على اقامة مستوطنات جديدة في الأراضي العربية المحتلة والتوسع في المستوطنات القائمة انتهاكا للقانون الدولي ، قد أثبت أننا على خطأ ، وان البيان الذي أدلى به وزير خارجية اسرائيل هنا في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ في الجمعية العامة يوضح هذا السلوك حيث يقول :

” ان هذا الاطار ينص على اجراء مفاوضات بشأن الفترة الانتقالية التي تبلغ خمسة أعوام ، وكذلك على المفاوضات اللاحقة بشأن معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن ، والتي سوف يتم فيها الاتفاق على وضع الحدود التي تفصل بين الدولتين ، وعلى ذلك فان حق اختيار انشاء دولة ثالثة بين اسرائيل والأردن أمر لم يبحث في اتفاقيات كامب ديفيد ” .  
(A/34/PV.12,p.71)

واسمحوا لي أن أقتبس مرة أخرى مما قاله ما يلي : ” ان حق اختيار انشاء دولة ثالثة بين اسرائيل والأردن أمر لم يبحث في اتفاقيات كامب ديفيد ” . ان هذا البيان دليل واضح على أن اسرائيل سوف تقوم بتخريب أية جهود سلمية من شأنها أن تفضي الى انشاء دولة فلسطينية عربية . ولكن فلتعلم اسرائيل أن شعوب العالم أجمع تقف وراء ذلك النضال الباسل لشعب فلسطين تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ، لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

ان وفد بلادى يعتقد اعتقادا راسخا أن شعب فلسطين سوف يخرج من هذا النضال منتصرا وأننا سوف نحتفل بشعب فلسطين العربي بيننا في يوم من الأيام .



السيد نيسيوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان مشكلة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط هي احدى المشاكل الخطيرة التي تواجه العالم اليوم ، واننا ندرك أن قضية فلسطين هي لب هذه المشكلة . وتعتقد اليابان أنه من أجل تحقيق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط ، فانه من الضروري تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) على وجه السرعة وبشكل كامل . ولكن تنفيذ هذين القرارين لا يكفي لحل المشكلة لأن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) يعرض قضية الفلسطينيين فقط باعتبارها قضية لاجئين . ونحن نعتقد أن الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، ينبغي الاعتراف بها واحترامها وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

ان حق تقرير المصير هذا ، ينبغي أن يشمل اقامة دولة مستقلة اذا رغب شعب فلسطين في ذلك . وفي هذا المقام ، فان اليابان تؤكد موقفها بأن السلم والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحققا الا اذا تحققت أماني جميع الشعوب بما في ذلك أماني الفلسطينيين ، والا اذا أخذت في الاعتبار في نفس الوقت مقتضيات الأمن المشروعة لجميع دول المنطقة .

ونود أن نؤكد من جديد اعتراف اليابان بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني . اننا نعتقد أن التطور المقبل للمفاوضات الجارية الآن بين مصر وبين اسرائيل بشأن موضوع الحكم الذاتي للضفة الغربية وغزة ، سوف يؤثر كثيرا على احتمال تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط . ومن هذا المنظور ، فاننا نأمل بكل اخلاص أن يتحقق اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلم الراهنة باعتبارها أحد الأطراف الكبرى في نزاع الشرق الأوسط ، وذلك باعتبار اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كل منهما بموقف الآخر .

وأود أن أوضح أنه الى حين انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة ، فانه من الضروري أن تحترم الحقوق الانسانية للسكان الفلسطينيين في هذه الأراضي .

السيد دوكور (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : من البنود الهامة للغاية المدرجة على جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، موضوع قضية فلسطين . وكلما مر الوقت ، كلما ادركنا الحقيقة الأساسية التي تجعل من قضية فلسطين لب مشكلة الشرق الأوسط .

ومنذ انشاء دولة اسرائيل حتى يومنا هذا ، قدم العديد من الحلول من أجل تهيئة جو من السلام في المنطقة ، ولكنها جميعها قد شابها القصور نظرا لتجاهلها المتعمد للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ان تحقيق هذه الحقوق بشكل كامل يسمح للفلسطينيين بالعودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم وتقرير مصيرهم وتحقيق استقلالهم وسيادتهم الوطنية ، يمثل شرطا لا بد منه في اطار الحل الشامل والنهائي للأزمة في الشرق الأوسط .

وبالنسبة لوفدي ، فان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين وذلك كما جاء في القرارين ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) اللذين يدعوان الى اسهامها في جميع جهود السلام وجميع المداولات والمؤتمرات تحت رعاية الأمم المتحدة ، وعلى قدم المساواة مع الأطراف الأخرى المعنية ، مما يعتبر شرطا ضروريا من أجل ايجاد حل عادل للنزاع .

ان تدهور وضع القدس بسبب السياسة التي تمارسها السلطات الاسرائيلية ، يمثل سببا للاهتمام والقلق العميق من قبل بلادى . ويجب على أن أقول هنا انه لا يمكن قبول اكتساب الأراضي بالقوة وأنه على اسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة وأن تضع حدا فوريا لممارسات اقامة السمطونات . ان هذه سياسة ذات نتائج خطيرة ، وقد تسببت ضمن ما تسببت ، في احداث تغييرات جغرافية وسكانية في هذه الأقاليم مما يعد انتهاكا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة بتاريخ أول آب/أغسطس ١٩٤٩ . ووفقا لقرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) ، فان :

” سياسة وممارسات اسرائيل في اقامة السمطونات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ليست لها أية شرعية قانونية وتعتبر عائقا للسلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط ” . (قرار مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) )

لقد اشتركت بلادى في المؤتمر الاسلامي من ٨ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٧٩ في فاس وفي مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية في منروفيا من ١٧ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ وفي مؤتمر القمة السادس لبلدان عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا في أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، وقد عبرت عن رأيهم بشأن قضية فلسطين ، وأعادت تأكيد تأييدها الذي لا يتزعزع لقضية شعب فلسطين ونادت بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره طبقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) وقرار مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) .

ان جمهورية غينيا الشعبية الثورية ، تعبر عن تضامنها مع جميع الشعوب المناضلة من أجل حقها في الاستقلال والسيادة الوطنية وتؤيد بلا تحفظ توصيات اللجنة ، كما تؤيد فكرة تفويض الأمم المتحدة المسؤولية التاريخية لتقديم العون الضروري لتشجيع التطور والرفاهية الاقتصادية للكيان الفلسطيني الذي سيقام بفضل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة .

ويود وفدنا أن يقدم ترحيباً صادقة للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وخاصة لرئيسها سعادة الأخ المحترم السفير فال من السنغال والذي بفضل تفانيه وشجاعته وحكمته ومعرفته التامة بالقضية الفلسطينية ، سمح للجنة بأن تقوم بعمل ممتاز يستجيب تماما الى المهمة التي وكلتها اليها جمعيتنا العامة .

السيد سيمبانايبى (بوروندى) (الكلمة بالفرنسية) : ما من شك في أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط. ولكي نقتنع بذلك يكفي أن نستطلع التاريخ ، فهو يلقننا بالفعل أن مشكلة الشرق الأوسط قد طرحت بكل أبعادها بمجرد أن استولت اسرائيل بالقوة في سنة ١٩٦٧ على سيناء المصرية حتى قناة السويس وعلى مرتفعات الجولان السورية وعلى الضفة الغربية الفلسطينية لنهر الأردن . كما يعلمنا التاريخ أيضا أنه قبل ١٩ سنة أي في سنة ١٩٤٨ فان اسرائيل ، بمساعدة الامبريالية الدولية ، قامت بتقتيل مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون مدن وقسرى فلسطين وأجبرت شعبا بأكمله على مفارقة وطنه .

وهكذا طرد الشعب الفلسطيني من أراضيه وأجبر على أن يعيش في أغلبيته ، في المنفى وفي مخيمات اللاجئين . هذا هو مصدر المشكلة الفلسطينية ، ومن ثم مصدر التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط . ان العدوان الاسرائيلي الذي وقع في عام ١٩٦٧ ضد الشعوب العربية الأخرى لم يكن الا تصعيدا جديدا لسياسة التوسع الاسرائيلية .

وعلى أساس هذه الحقائق التاريخية الثابتة ، فان وفد بوروندى يعلن ، من ناحية — أن مشكلة الشرق الاوسط لا يمكن فصلها عن قضية فلسطين ، ومن ناحية أخرى انه ما من حل يمكن أن يكون مقبولا أو سليما ان لم ينف بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني .

ان وفد بوروندى يعتبر أن اعطاء صفة اللاجئين للفلسطينيين ، ونعتهم بأنهم ارهابيون لضرر غير معلن وهو استبعادهم من أى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط ، يعتبر تجاهلا للتاريخ وتأمر على هوية الشعب الفلسطيني . ان هذا الشعب هو الذى جعل من فلسطين مهدا لأعرق الثقافات والحضارات . انه شعب ديناميكي عازم على الحفاظ على شخصيته وعلى ثقافته . انه شعب يقبل التضحيات القصوى لاستعادة دياره وديار أجداده . انه شعب يسهم في الحضارة العالمية بفضل كتابه وشعرائه وعلمائه . انه شعب متفتح على العالم وراغب في اقامة علاقات الصداقة والتعاون مع جميع شعوب العالم سواء من الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب ، شريطة أن تحترم هذه الشعوب وجوده ووطنه وحرية .

ان هذا الادراك للتضامن الانساني ، هو الذى جعل قائد شعب فلسطين يقول أنه لا يعارض التعايش في دولة ديمقراطية في فلسطين مع اليهود . ان هذا التطلع الى الصداقة مع جميع الشعوب هو الذى سمح للسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بمد يده للشعب الامريكى . وبالفعل ، فان قائد الثورة الفلسطينية أعلن أمام الجمعية العامة في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ ما يلي :

" انني لا يمكنني أن اضيع هذه الفرصة لكي أوجه من فوق هذه المنصة نداء للشعب الامريكى ، طالبا منه أن يؤيد شعبنا المكافح البطل . انني اطالبه بأن يؤيد الحق والعدالة ، وأن يتذكر جورج واشنطن البطل الذى كان هدفه حرية واستقلال بلاده ، وابراهام لنكولن بطل الفقراء والمحرومين ، وأن يتذكر أيضا وودرو ويلسون الذى تبنى شعبنا نقاطه الأربع عشرة واحترمها ومجدها " . (A/PV.2282,P.17)

وعلى أية حال ، يبدو أن هذا النداء قد بدأ يثير التعاطف من قبل الامة الامريكية الكبيرة . ان البعض يحاول نشر الفكرة التي تزعم أن الفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية والذين يكافحون من أجل بقائهم ووطنهم ، يمكن اعتبارهم ارهابيين . ان هذه الفكرة لا يمكن أن

تكون مقبولة لأن الحقائق التاريخية راسخة وثابتة . أى شعب في هذا العالم يرضى بوضع أسوأ من اليهودية ؟ ما هو الشعب الذى يمكنه ، في هذا العالم ، أن يتحمل دون رد فعل قصف مراكز لجوئه بالقنابل وكذلك مدارسه وحقوقه ومستشفياته ؟ من يستطيع أن يكر على هذا الشعب حق النضال ، كباقي حركات التحرر من أجل حقوقه الأساسية في البقاء وفي إقامة وطن له وخلد دولة مستقلة ؟

ان جميع شعوبنا في فترة من تاريخها قد قاومت القهر والعنصرية والاستعمار . وفضلا عن ذلك ، فانه من الخطأ بمكان الاعتقاد بأن كفاح الشعب الفلسطيني لا يتخذ الا شكل العنف . ان مقتضيات بقاءه ، قد دفعت هذا الشعب الى وضع وتنفيذ برنامج اقتصادى واجتماعي يحظى باعجاب يكاد يكون عالميا . ان هذا الشعب الذى أنتج آفا عديدة من الاطباء والخبراء والمحامين والعلماء والمدرسين الذين يكرسون جهودهم ليس فقط لخدمة قضية الشعب وانما أيضا لخدمة التعاون في العالم ، يجب أن يحذر المجتمع الدولي من تصديق هذه الافكار المنتشرة عنه في بعض الدوائر .

وانا لم يكن الشعب الفلسطيني منظم بما فيه الكفاية ، فان ذلك - في رأينا - يرجع الى المحن التي تعرض ويتعرض لها . ان حشد طاقات الشعب الفلسطيني لم يتحقق الا بفضل حركته الرائدة ، منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترف بشرعيتها من قبل جماهير الشعوب العربية ، والمثقفين الفلسطينيين ، والأمة العربية ، والجامعة العربية ، والمؤتمر الاسلامي ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة دول عدم الانحياز ، وأيضا ، كتتويج للنجاح ، من قبل الأمم المتحدة .

هل يمكن في هذه الظروف أن يتجرا أحد على اعلان أن هذه المنظمة ، منظمة ارهابية ؟ والا فكيف ننظر الى الحكومات التي قبلت فتح مكاتب اتصال لهذه المنظمة ؛ ما الذى نظنه بحركة عدم الانحياز التي منحت لهذه المنظمة صفة العضوية ؟ ما الذى يظنه المرء بالنسبة للأمم المتحدة التي اتخذت قرارا بقبولها بصفة مراقب ؟ ما الذى سنظنه بالنسبة لرؤساء الدول والحكومات البارزين ، والشخصيات البرلمانية والوزارية ، الذين أجروا مباحثات مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات أو مع ممثلين آخرين لتلك الحركة ؟ انني أتربس لأولئك الذين قدموا هذه الفكرة ، مهمة الرد على ذلك ، وفيما يخصني ، فاني أعتقد أن المشكلة ليست بسيطة بهذا القدر ، وأن الحل

الجرئ وحده هو الذى بوسعه أن يضع حداً لأزمة الشرق الاوسط . اننا نعتقد أنه يجب أن نطرح المشكلة أولاً في جميع أبعادها ، وأنه يجب وضعها في اطارها التاريخي الصحيح .

لقد استطلعنا التاريخ لكي نحدد في اطار الزمن مشكلة فلسطين ، ولكننا لم نتحدث عن قصد ، عن دور الامم المتحدة فيما يتعلق بمأساة الشعب الفلسطيني هذه . لقد لعبت منظماتنا دوراً هاماً في مأساة الشعب الفلسطيني عندما أوصلت بتقسيم فلسطين . وابتداءً من ذلك الوقت ، فان بقاء منظماتنا يرتهن ، بعض الشيء ، بايجاد حل عادل لمشكلة فلسطين والحفاظ على بقاء هذا الشعب ، كما يرتهن أيضاً بتصفية الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي .

وبعد التباطؤ بسبب المحاولات لدفن قضية فلسطين ، فان الجمعية العامة اعترفت فـي النهاية بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، أى بحقه في العودة الى دياره بمقتضى القرار ١٩٤ ( د - ٣ ) ، وبحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة .

ان الجمعية العامة ، في عدة مناسبات ، قد أدانت أعمال العدوان المتكررة التي ارتكبتها اسرائيل ضد الدول العربية ، وانتهاك اسرائيل لحقوق الانسان وضمها لمدينة القدس . وللاسف ، فان كل هذه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وتلك الصادرة عن مجلس الامن ، ظلت دون فاعلية لأن اسرائيل ترفض الامتثال لارادة المجتمع الدولي . ان اسرائيل ، في تحديها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، لا تزال مستمرة في احتلال الأراضي العربية الفلسطينية وتمارس سياسات الاستعمار والاستيطان في تلك الاراضي وفي بعض الاراضي العربية الأخرى المحتلة في ١٩٦٧ ، وبذلك تدخل تغييرات جذرية على الطابع الجغرافي والسكاني لهذه الأراضي .

لقد كان البعض يعتقد أن اتفاقيات كامب ديفيد ، ومعاهدة السلام الاسرائيلية المصرية سوف تقلل من التوتر في المنطقة ، وأنها سوف تضع حدا لسياسة اقامة المستوطنات التي تنتهجها اسرائيل مع منح الحكم الذاتي لسكان الاراضي المحتلة . ولكن لم يمر وقت طويل حتى ظهرت السلطات الاسرائيلية بوجهها الحقيقي . ان قرارها الأخير باستبعاد عمدة نابلس من الاراضي الفلسطينية المحتلة يثبت عزم اسرائيل على تجاهل ارادة السكان الخاضعين لسيطرتها الاستعمارية . وان تضامن عمد باقي المدن في الأراضي المحتلة مع زميلهم فلقد أوضحوا أن عملية تحرير الشعب الفلسطيني لا رجعة فيها . كما اثاروا انتباه الرأي العام العالمي الى الظروف اللاانسانية التي تفرض على شعب فلسطين .

واذا هذه الحالة الخطيرة ، فان الجمعية العامة خلال هذه الدورة قد أبدت قلقها البالغ . ولقد ذهبت الى أبعد من ذلك ، عندما طالبت سلطات اسرائيل بعدم تنفيذ قرارها بالطرد ، أي العدول عنه .

وقد حظي هذا القرار بتأييد يكاد يكون اجماعيا ولكن اسرائيل ، مرة أخرى ، صوتت ضده مما أثبت انها لن تعدل عن قرارها . وبعبارة أخرى ، فان هذا القرار للجمعية العامة سيلقى نفس المصير الذي خصصته جنوب افريقيا واسرائيل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، مما يؤكد عدم احترامهما لهذه الأجهزة . ان هذا الوضع يلحق الضرر ليس فقط بالشعوب المعنية ولكنه يلحق الضرر أيضا بسمعة الأمم المتحدة ويؤثر على فعاليتها .

لقد حان الوقت لمنظمتنا لكي تخرج من هذه المتناقضات ، فليس في صالحها أن تبقى على جو من النزاع والتناقض بين أجهزتها الأساسية . وهناك تجميد لقرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بالفصل العنصري وبقضية فلسطين . لقد قدمت اللجان المختصة التي أنشأتها الجمعية العامة لمتابعة هذه المشاكل ولتقديم تقارير عنها ، توصيات الى الجمعية العامة في عدة مناسبات ، وتعتمد ها الجمعية في كل دورة بالأغلبية الساحقة . ولكن هذه المقررات لا تنفذ لأن اسرائيل وجنوب افريقيا ترفضان دائما تنفيذها ، ولأن مجلس الامن لا يلجأ الى تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الميثاق ، لجعل هذه المقررات الزامية ولا جبار الدول على الامثال لها .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين ، فإن الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٠/٣١ قد تبنت التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وكما ذكر رئيس هذه اللجنة ، فإن الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين ، طلبت من مجلس الأمن دراسة هذه التوصيات بغية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيقها ، بحيث نتقدم بسرعة نحو حل مشكلة فلسطين ، واقامة السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط . ونحن نعلم ، في الوقت الحالي ، أن مجلس الأمن لم يتخذ أى قرار في هذا الشأن وفي هذه الظروف ، فإن وفد بوروندي يؤيد التدابير التالية : أولا - أن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته بالكامل ، عن طريق تطبيق أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، لفرض تنفيذ قرارات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين ، وبمشكلة الشرق الأوسط . ثانيا - أن تواصل الجمعية العامة السعي الى ايجاد حل عادل ومنصف لقضية فلسطين ، وفقا لقرارها ٣٢٣٦ الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين ، والذي حدد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، واعترف بحق منظمة التحرير الفلسطينية في المساهمة على قدم المساواة في أية مفاوضات أو مؤتمرات تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة بغية ايجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط التي تعتبر قضية فلسطين جوهرها .

ثالثا - أن تمتنع جميع الدول من الآن فصاعدا عن أية تسوية لمشكلة الشرق الأوسط دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . رابعا - أن تعقد الجمعية العامة دورة استثنائية في حالة عدم قدرة مجلس الأمن على ابداء رأيه بسبب عدم اجماع الدول الاعضاء الدائمين فيه ، كما طالب بذلك مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذي عقد في ها فانا في أيلول / سبتمبر ١٩٧٩ .

خامسا - وأخيرا أن تواصل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف مهمتها وأن تشجع على الاضطلاع بواجبها الصعب والمهم .

ويود وفد بوروندي أن يعبر عن تقديره لأعضاء هذه اللجنة ، وان يشيد ، بصورة خاصة ، برئيسها السفير ميدون فال الذي استطاع بفضل معرفته التامة بالمشاكل الدولية وتفانيه أن يقدم خدمات جليلة ليس للشعب الفلسطيني فحسب ، ولكن أيضا للشعوب الافريقية . والمجتمع الدولي بأسره .



وختاما ، يوجه وفد بوروندي نداء الى جميع الأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط وبقضية فلسطين لكي تبدى النضج اللازم بحيث لا تضحي بشعبه بأكمله لخدمة مصالح مادية واستراتيجية ، في الوقت الذي يكتسب فيه الاعلان العالمي لحقوق الانسان أهمية قصوى ليس بالنسبة للشعوب الغنية والقوية فحسب ، ولكن بالنسبة للشعوب المحرومة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها . ونود أن نقول لاسرائيل ، اننا ضد مناهضة السامية وضد العنصرية ولا نستطيع الا أن ندين سياسة اضطهاد الشعب الفلسطيني وتحالف اسرائيل مع جنوب افريقيا التي تمثل النازية في الوقت الحالي .

وبالنسبة للشعوب العربية ، فاننا نسمح لانفسنا بأن ندعوها الى ضم صفوفها ، وألا تعدل عن مساندة الشعب الفلسطيني طالما لم يوجد حل عادل ودائم لمشكلته ، وبخير ذلك لن يستتب الأمن في الشرق الاوسط . وبالتالي ، لن تكون الامه العربية قوية أبدا . ان الامبريالية سوف تبتث الفرقة في صفوف البلدان العربية الى حين اندلاع الحرب بينها مما يهدد الامه العربية ذاتها . ونناشد جميع الشعوب المحبة للسلم والعدل أن تعمل على اقامة دولة ديمقراطية يعيـش فيها المسيحيون واليهود والمسلمون ، في ظل المساواة والاخاء والتقدم .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان الدورة الحالية للجمعية العامة هي الدورة السادسة التي تناقش خلالها قضية فلسطين كقضية منفصلة في جدول الأعمال . ان تاريخ دراسة مختلف مظاهر مشكلة الشرق الأوسط في الأمم المتحدة سواء في دورات الجمعية العامة أو في مجلس الأمن يؤكد بصورة مقنعة أن الطريق الذي يوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يكمن في تسوية شاملة تتضمن حلا لقضية فلسطين على أساس احترام واضح للحقوق الشرعية للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في اقامة دولة مستقلة خاصة بهم .

ان الفشل في تسوية قضية فلسطين وحرمان شعب فلسطين العربي من حقوقه الوطنية الشرعية قد زاد من تفاقم الوضع في الشرق الاوسط وخلقا وضعاً يمكن أن يكون خطيراً على السلام والأمن الدوليين عموماً . وفي تقييم امكانيات حل مشكلة الشرق الاوسط ذكر الأمين العام بوضوح في تقريره عن أعمال المنظمة انه :

” لن يتسنى في النهاية احلال سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط الا عن طريق التوصل الى تسوية شاملة تغطي كافة نواحي هذه المسألة بما في ذلك ، على وجه الخصوص، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ومن الجلي أنه يجب اشراك جميع الأطراف المعنية ” . (A/34/1, P.5)

وكما هو معروف فان المبادئ الأساسية لحل قضية فلسطين وردت في سلسلة من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ دورتها التاسعة والعشرين ، واعاد القرار المعتمد في الدورة الثالثة والثلاثين التأكيد على أنه :

” لا يمكن اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط دون أن يتحقق ، في جملة أمور ، حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما فيها الحق في العودة والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية فسي فلسطين ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ” . (قرار ٣٣ / ٢٨ ، فقرة ٢ )

وفي هذا الصدد نود أن نذكر بالعمل القيم الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي كانت تقدم توصياتها كل عام الى الجمعية العامة لاقرارها وتهدف هذه التوصيات الى تمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اوضحتها واعترفت بها قرارات الجمعية العامة ومقرراتها ومنذ بضعة أشهر فقط فان مجلس الامن بناءً على طلب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، قام بدراسة توصيات هذه اللجنة . وفي تلك المناقشة عبر الوفد السوفياتي عن موافقته على توصيات اللجنة التي تنص فيما نمت عليه على أن يتخذ مجلس الأمن تدابير محددة ملموسة تهدف الى انسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي العربية المحتلة في سنة ١٩٦٧ ووقف سياسة اقامة المستوطنات في هذه الاراضي واحترام اسرائيل لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وكذلك نصت على منح مساعدة شاملة ودعم كامل لشعب

فلسطين حتى يتمتع كلية بحقوقه غير القابلة للتصرف على اساس القرارات التي اصدرتها الامم المتحدة بهذا الشأن .

ان وفد الاتحاد السوفياتي يعتقد أن مجلس الامن هو جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الاولى في الحفاظ على الامن والسلم الدوليين ، وأنه يجب أن يتخذ تدابير عملية من أجل إعمال الأحكام المحددة الواردة في توصيات اللجنة .

وأثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة نادت أغلبية الدول بايجاد حل عادل لمشكلة الشرق الاوسط ، وممارسة شعب فلسطين لحقوقه ولا يمكن لاحد ان ينكر اليوم هذه الحقيقة التي لا نزاع فيها وهي أنه ان لم تحل قضية فلسطين فلا يمكن أن يوجد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط . ومن الجلي أن مثل هذه التسوية لا يمكن أن تتحقق الا عن طريق مشاركة كافة الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين . ومع ذلك فانه يتعين علينا أن نسجل أنه بالرغم من ارادة المجتمع الدولي فان قضية فلسطين لم تحل بعد بصورة عادلة ومنصفة . ان اسرائيل قد وقّعت على ميثاق منظمتنا وما زالت مستمرة بصلف في عدم احترام الاجراءات الهامة للمنظمة التي تقضي بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف . فاسرائيل ترفض الاستماع الى صوت المجتمع الدولي .

وقد صعدت القيادة الاسرائيلية في الآونة الأخيرة أنشطتها السياسية بقصد الابقاء دوماً على نتائج العدوان الاسرائيلي على الدول العربية وسلب الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة ان اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المنفصلة بين مصر واسرائيل التي عقدت برعاية الولايات المتحدة تخدم هذا الغرض بالذات ، ومن وراء ستار هذه الاتفاقات تواصل اسرائيل اتباع سياستها التوسعية والعدوانية ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة .

وأخر الادلة على هذه السياسة التوسعية لاسرائيل كان تنحية الفلسطينيين المتعمدة عن مناصب العمد في مدن الأراضي المحتلة بالاضافة الى قرار الحكومة الاسرائيلية تمكين المواطنين الاسرائيليين من تملك الاراضي في الضفة الغربية وغزة وكذلك قرارها في تشرين الاول / اكتوبر من هذا العام بتوسيع سبع مستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بدون وجه حق .

ان المحادثات حول ما يسمى بالحكم الذاتي الاداري للفلسطينيين هي محاولة مفضوحة

لمنع شعب فلسطين العربي من ممارسة حقوقه الوطنية ولدعم احتلال اسرائيل للأراضي العربية بما فيها الأراضي الفلسطينية ولضم القدس الشرقية . وانه من الأمور ذات الدلالة أنه مع كل جولة من تلك المساومات من وراء الشعب الفلسطيني يزداد موقف اسرائيل صلابة . لقد حان الأوان ليفهم قادة اسرائيل أن أية أنشطة تدور في الدهاليز ، وأية مفاوضات تتعلق بما يسمى بالحكم الذاتي للفلسطينيين لا يمكن أن يقربهم بوصة واحدة من اقامة سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط . ان الحقائق القاسية للحياة الواقعية تؤكد قطعاً أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، وأن هذه المنظمة تتمتع بدعم الشعب الفلسطيني وثيقته وقد تم الاعتراف بذلك بصورة واسعة على النطاق الدولي في الأمم المتحدة . وفي مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز التي تمثل جزءاً كبيراً من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فقد أعلنت تلك الدول مرة أخرى دعمها الكامل لنضال شعب فلسطين تحت قيادة ممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية من أجل إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف بكافة الطرق والوسائل .

ولأسف فان الدوائر الحاكمة في اسرائيل لا تريد الاستماع الى رأى المجتمع الدولي . انها تحاول انكار وجود الشعب الفلسطيني وتواصل سياسة الارهاب والقمع ضده . وفي أيار/مايو من العام الحالي صرح رئيس وزراء اسرائيل ، السيد بيغين بأن تل ابيب لها "الحق" في ضرب مواقع الفلسطينيين في أى مكان وفي أى زمان وبأية طريقة . ان اسرائيل تنفذ هذه القرارات غير الانسانية وتواصل باستمرار أعمالها العدوانية ضد لبنان ، حيث سقط الآلاف من الفلسطينيين واللبنانيين ضحايا ، معظمهم من المدنيين .

ان محاولات فرض تسوية تحمل تنازلات ما زالت مستمرة وهي مرفوضة من الشعوب العربية . وكان هذا هو محور كل القرارات التي اتخذت في مؤتمرات بغداد . ان الكفاح العادل والبطولي لشعب فلسطين من أجل استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف والشرعية يحصل على دعم المجتمع الاشتراكي وكافة القوى المحبة للسلام والديمقراطية في العالم أجمع .

يقدر الاتحاد السوفياتي تماما الموقف البناء والمبدئي الذي تتبعه منظمة التحرير الفلسطينية في مسألة الشرق الأوسط . ونحن ندعم عملها على دعم وحدة الصف العربي بين تلك الدول التي تعارض الاتفاقات المنفصلة . ويعترف الجميع ان الاتحاد السوفياتي يمارس باستمرار سياسة مبدئية من أجل التوصل الى تسوية شاملة لقضية الشرق الأوسط يكون من بين أجزائها التي لا تتجزأ احترام الحقوق الشرعية الوطنية لشعب فلسطين العربي بما في ذلك حقه في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة خاصة به والعودة الى دياره طبقا لقرارات الأمم المتحدة .

وفي البرقية التي أرسلها الى رئيس اللجنة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٤ آب / اغسطس فان الرفيق ليونيد بريجنيف أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس المجلس الأعلى للاتحاد السوفياتي قد أبرز مرة أخرى أن شعب فلسطين والشعوب العربية الأخرى تجد في الاتحاد السوفياتي صديقا وحليفا مضمونا في كفاحها من أجل ممارسة حقوقها الوطنية الشرعية ومن أجل تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط على أساس تسوية شاملة بمشاركة كافة الأطراف المعنية .

السيد مافروماتيس (قبرس) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف حكومة جمهورية قبرس ازاء قضية فلسطين معروف وقد أعلن مرارا وتكرارا أمام المحافل الدولية المختلفة وكان آخرها مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذي انعقد في هافانا وكذلك أعلنه رئيس جمهورية قبرس السيد كبريانوف في بيانه أمام الجمعية العامة في أول تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩ ويسمح لي هذا بأن أتوخى الاجاز .

لقد رأينا دوما على تأييد شعب فلسطين وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ولم يكن هذا للقرب الجغرافي ، وليس بسبب العلاقات الأخوية القديمة قدم التاريخ بين شعب فلسطين وبيننا ، وليس لأوجه الشبه الصارخة بين قضيتنا وقضيتهم فحسب ، ولكن للناحية الاخلاقية

وعدالة هذه القضية . ان قبرص نفسها عضو في لجنة فلسطين ، ومن هنا لا يسعها الا أن تتعرب عن اسفها لعدم اتخاذ أية خطوات محددة لتنفيذ توصيات اللجنة التي أيدتها لثلاث مرات الجمعية العامة بأغلبية ساحقة .

تقع قبرص قريبا من الشرق الأوسط . ومن الطبيعي أن نشعر بالاكتزازات التي تحدث هناك ، وطالما تأثرت قبرص بالأحداث التي تجرى في هذه المنطقة الحساسة .

ان موقفنا ازاء المشكلة المطروحة على هذه الجمعية ينطلق من خمسة مبادئ . أولها ، أننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن قضية فلسطين هي لب نزاع الشرق الاوسط ومن ثم فانها تشكل جوهر هذه المشكلة الدولية الخطيرة .

ثانيا ، اننا نرى أن أية تسوية شاملة وعملية وعادلة لهذه المشكلة ينبغي أن تعترف اعترافا قاطعا بحقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة القومية وعودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم .

ثالثا ، اننا نعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين ، كما أننا نؤيد تماما قرارى الجمعية ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) و ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) وفي هذا الصدد فاننا نود أن نذكر أننا نقبل صلاحية ما ورد في الفقرة ٥٣ من تقرير اللجنة . ان الدور الفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية يجعل اشتراكها على قدم المساواة أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمسؤوليات والمؤتمرات الخاصة بالشرق الاوسط .

رابعا ، اننا نعتقد أن الحرب ينبغي أن تنتهي وأنه ينبغي احترام سيادة ووحدة أراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود معترف بها . هناك حجة تساق أحيانا ألا وهي أن هناك تعارضا كامنا بين الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين في دولة خاصة به ، وبين حق اسرائيل في الوجود كدولة مستقلة ذات سيادة . اننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ليس هناك تعارض بينهما وأن الاسرائيليين والفلسطينيين ينبغي أن يتعايشا في سلام .

أما المبدأ الخامس والأخير الذى تهتدى به بلادى في موقفها بشأن هذا الموضوع هو — مبدأ الاحترام التام لمبدأ عدم السماح بالاستيلاء على الاراضي بالقوة . اننا لا نعتقد ان القوة هي

الادارة الصحيحة واننا نعارض بشدة الحصول على الاراضي بالقوة ، ولا يمكن أن نتهاون في وجود الوضع الراهن ، وتثبيته في الاراضي العربية المحتلة . ينبغي على السلطات الاسرائيلية أن تكف عن ممارستها وأن تنسحب على وجه السرعة دون شروط من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ . علاوة على ذلك فان اسرائيل ينبغي أن تعترف بحق شعب فلسطين في دولة خاصة به . ومن المستحيل أن يكون هناك حل دون اقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة .

هذه هي الشروط الاساسية للسلام في المنطقة وسوف يضمن الاعتراف بها وتنفيذها دائما وعمليا للمشكلة . ان مهمة المجتمع الدولي ينبغي أن تتجه مرة أخرى نحو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وكذلك احترام المبادئ الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان قضية فلسطين هي احدى القضايا الدولية الخطيرة في عالم اليوم وتضطلع الامم المتحدة بمسؤولية جسيمة لكي تحاول ايجاد حل عادل لها ، ويمكن عن طريق اجراء حاسم من قبل مجلس الامن أن تكتسب قرارات الامم المتحدة العديدة بشأن هذا الموضوع معنى وجدوى وهذا هو السبب الذي يحدوني الى أن اقول بأنه ليس هناك مبرر لأي احجام من جانب مجلس الامن عن اتخاذ اجراء كما نصت على ذلك أحكام الميثاق ، وانا اخفق في القيام بذلك يكون على الجمعية العامة أن تبحث عن طرق أخرى يمكن أن تكون متاحة بموجب الميثاق مثل عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في الوقت الملائم .

وفي الختام ، فاننا بينما نؤيد " عملية السلام " الواردة في توصيات اللجنة فاننا نضم صوتنا الى تلك الاصوات الجماعية التي تحتج على أية تدابير قمعية غير شرعية وغير مقبولة في أية ارض محتلة من جانب اية دولة محتلة وهي التدابير التي تتنافى مع تصريحات الجمعية العامة ومجلس الامن وأن تصويتنا على مشروع القرار المعروض علينا في هذه الجمعية سوف يعكس ذلك .

السيد روا كوري (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : أمانا هذا العام وثيقة عمل بشأن قضية فلسطين المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو التقرير المقدم من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والوارد في الوثيقة (A/34/35) .

ان هذا التقرير مكثف نتيجة العديد من الدراسات والتحقيقات التي أجريت بشأن هذا الموضوع ، وليس هذا فقط هو السبب في أننا نود أن نشير الى أهمية هذا التقرير ، وانما يتعلق الأمر بشيء أهم من ذلك وقد ورد ضمنا في هذه المناقشات العامة ، ان الأمر يتعلق بجريمة بشعة تتزايد بالتدريج بصورة مأساوية ، وقد استمرت مدة واحد وثلاثين عاما . لقد حاولت الأمم المتحدة أكثر من ثلاثة عقود أن تحل المشكلة ، ولكنها وجدت نفسها عاجزة عن معاقبة مرتكبي هذه الجريمة .

ومنذ عدة أسابيع مضت ، فان الرفيق فيديل كاسترو ، رئيس مجلس الدولة ومجلس وزراء جمهورية كوبا ، عندما تحدث أمام هذه الجمعية باعتباره رئيسا لحركة دول عدم الانحياز ، نكسر بتشريد واضطهاد الشعب اليهودي ، الذي عذب من قبل النازي ، وأعاد تأكيد أنه :

" لا يمكن أن أتذكر شيئا يشابه ذلك في تاريخنا المعاصر ، سوى طرد واضطهاد وافناء الامبريالية والصهيونية للشعب الفلسطيني الذي جرد من أراضيه ، وطرد من وطنه ، وشرد في مختلف أنحاء العالم وطرد وقتل . ان الفلسطينيين الأبطال مثال رائع لانكار الذات والوطنية ، وهم الرمز الحي لأكبر جريمة في عصرنا " . (A/34/PV.31, P.16)

ان الجهود التي بذلت من أجل استعادة شعب فلسطين البطل لحقوقه التي انتزعت منه ، لم تكن قليلة . ولعدة قرون ما منذ أن بدأت جريمة اباداة الجنس ، وخاصة في السنوات القليلة الماضية عند ما أنشئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، وعند ما اتخذت مبادرات طيبة ، فاننا قد استمعنا الى سلسلة طويلة من المتحدثين البارزين الذين كان من بينهم رؤساء دول وحكومات ووزراء خارجية ، طالبوا باتخاذ تدابير ، واعربوا عن تضامنهم مع فلسطين وادانوا الأعمال التي يقوم بها المعتدون . لقد استمعت الأمم المتحدة الى هذا الضمير العالمي وكانت صدى له ، رغم أن الحصيلة التي خرجت بها مجموعة الأمم كانت فقيرة للغاية .



ومن ناحية أخرى ، فان الصلف العنصرى من قبل المستعمرين والمحتلين الاسرائيليين قد قلل من قيمة هذا المحفل العالمي ، بغض النظر عن المحافل الدولية الاخرى التي تحدثنا فيها دائما عن هذه المشكلة . وهذا عامل يتكرر في جميع تقارير منظماتنا . لقد زادت اسراييل من ممارساتها فير المشروعة ومن قمعها وسيطرتها على الأراضى المحتلة . ان اسراييل تعذب وتقتل سكان هذه الأراضى ، وتستمر في اقامة المستوطنات الجديدة وفي القيام باجراء التفجيرات السكانية والجغرافية ، وهي تحتل القدس بصورة فير مشروعة وترفض دخول لجان التحقيق التي تعينها الأمم المتحدة اليها ، كما ترفض تطبيق جميع قرارات هذه المنظمة ، ذات الصلة .

وليس من قبيل الصدفة ان نقول ان المجرم تتم ادانته غيابيا وأنه يعود الى تكرار ارتكاب جرائمه . اننا عندما نقول ذلك فانه ليس نابعا من أى حكم سياسي مسبق . ان الكيان الصهيوني - بصلفه وعنجهيته - يثبت ان اسراييل هي " روميلوس " ، أعيد بعثه حيا من جديد ، يبتلع المدورات والمعدات العسكرية التي تمده بها الولايات المتحدة . وبذلك فان الولايات المتحدة تؤيد اسراييل وتحول دون تحقيق حل سلمي ، وتعمل من أجل التوصل الى حلول جزئية في صالح الأهداف الصهيونية ولضمان ثمار العدوان الاسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني وكل الامم العربية .

وفي مقابل ذلك فان النظام الصهيوني يلعب دور رجل الشرطة الدولي بالنيابة عن الولايات المتحدة ، ويقوم قاداته بقمع الجماهير ، ويطردون ويعتقلون الممثلين الشرعيين المنتخبين في الأراضى المحتلة ، وهم يدعون أنهم يمارسون لعبة الحرب والسلام عندما يزعمون أنهم يستطيعون التدخل بالقوة في شؤون جميع بلدان المنطقة ، ويلعبون دور " الجوكر " في لعبة الامبريالية الأمريكية .

ولكن هذه السياسة الخبيثة ربما قد لا تظهر فقط ، في هذه الأمثلة التي ضربتها بالنسبة لاستعمال القوة ، ولكنها تكمن أيضا في المحاولات الخطيرة التي تلعبها اسراييل باعتبارها " طابورا خامسا " يندس في الشعب الفلسطيني والأمة العربية بأسرها .

انني أشير هنا الى حقيقة أن جميع المندوبين هنا يدركون سياسة الامبريالية الأمريكية وحليفتها الصهيونية لفرض حلول جزئية واعطاء أنفسهم الحق في تحديد مصير هذا الشعب البطل في غيبة الممثل الشرعي الوحيد له ، وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي هذا الاتجاه فان موقف كوبا - وهو موقف الدول غير المنحازة الذي صادق عليه مؤتمر القمة السادس - لا يدع مجالاً للشك ، وهو اننا نرفض أية اتفاقات لتسوية مشكلة فلسطين خارج الأمم المتحدة وفي فيئة منظمة التحرير الفلسطينية . اننا نعتقد أن هذه الاتفاقات باطلة وليست لها أية قيمة .

**وسواء** كان الأمر يتعلق بورق أو بورق البردي ، فان هذه الاتفاقات قد أدانتها شعوب المنطقة وشعب فلسطين وشعوب العالم أجمع ، سواء تم توقيعها في كامب ديفيد أو في الكنيست أو في أي مكان آخر .

ان المبادئ الرئيسية التي يجب أن تحترم بصورة دقيقة من أجل ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين ، التي تعتبر لب مشكلة الشرق الأوسط ، قد أشار إليها هنا عدد كبير من الوفود . انني لن أتحدث هنا مرة أخرى عن جميع العناصر التي يمكن أن يتم حل المشكلة على أساسها والواردة في جميع التوصيات التي وضعتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي قبلتها الجمعية العامة في دوراتها ٣١ و ٣٢ و ٣٣ ، ويكفي أن نقول أنه بالنسبة لوفدي فان هذه المبادئ يجب أن تحترم بصورة ملزمة حتى يمكن تحقيق تقدم في هذه المنطقة .

انني لا أود أن أختتم كلمتي دون أن أقول أننا نؤيد تماما الطلب الجديد الذي جاء في مشروع القرار (A/34/L.41) ومشروع القرار الآخر (A/34/L.42) اللذين تم توزيعهما فعلا من أجل أن يتخذ مجلس الأمن قرارا ، بأسرع ما يمكن ، بشأن التوصيات التي أقرتها الجمعية العامة في قراراتها ٣١ / ٢٠ و ٣٢ / ٤٠ ( ألف ) و ٣٣ / ٢٨ ( ألف ) ، والتي لم تطبق حتى الآن من قبل مجلس الأمن ، وبصفة خاصة الفقرة الرابعة من القرار ٣٢ / ٤٠ ( ألف ) .

اننا عندما نعبر عن تأييدنا لمشروع القرارين اللذين قدما الى هذه الجمعية العامة من قبل مجموعة من دول الانحياز من بينها كوبا ، فان بلدي يعرف أنه يقوم بتنفيذ واجبه المبدئي كدولة غير منحازة . ونحن نقوم بذلك بصورة قوية لأننا متأكدون من أن المستقبل لشعب فلسطين العربي ولروحته ولممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد أرشاد (ماليزيا) (الكلمة بالماليزية) قدم الوفد النص بالانكليزية : انني أتناول الكلمة في هذه الجمعية الموقرة لكي أعرب عن تعاطفنا ازاء تلك المحنة المأساوية لشعب فلسطين ، ولكي أعرب عن تأييد وفد بلادى ازاء نضالهم العادل . فعلى مدى ثلاثين عاما عانوا وطردوا من ديارهم ، وحرروا من ممتلكاتهم وحاجياتهم ، وأنكرت عليهم حقوق الانسان الاساسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

ان جهود الأمم المتحدة حتى الان من اجل ايجاد حل لمشكلة فلسطين قد ذهبت ادراج الرياح ويرجع هذا الى حد كبير الى ذلك الاتجاه المتعنت لاسرائيل التي استمرت في تجاهل تلك النداءات والاراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي . وعلى النقيض من ذلك ، وكما أشير الى ذلك بجلاء في تقرير اللجنة المعنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فان السلطات الاسرائيلية قد استمرت في رفضها الانسحاب من كافة الاراضي العربية التي احتلتها بقوة الحرب . وقد لجأت اسرائيل أيضا الى الاستيلاء غير الشرعي على الاراضي العربية واقامة مستوطنات يهودية . وأن مثل هذه الأعمال لا تنتهك مبادئ القانون الدولي فحسب ، بل أدت الى زيادة التوتر ومخاطر اندلاع نزاع مسلح . ولا يمكن أن نظل غير مهتمين ازاء هذه التطورات ومن ثم ، يود وفد بلادى أن يحدث هذه الجمعية على اعتماد قرار ملائم يعكس بحق استياء الدول الأعضاء تجاه أعمال اسرائيل . ان ماليزيا ، مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، تعتبر النضال الفلسطيني من أجل استعادة حقوقهم غير القابلة للتصرف ، التي أنكرتها عليهم السلطات الاسرائيلية ، نضالا عادلا جديرا بتأييدنا التام . وطالما ظل الشعب الفلسطيني محروما من حقوقه غير القابلة للتصرف ، ألا وهي حقه في العودة الى دياره وأراضيه وممتلكاته ، وحقه في تقرير المصير ، والاستقلال والسيادة ، فان السلم سوف يظل سرايا في الشرق الأوسط . وتكمن قضية فلسطين في لب مشكلة الشرق الأوسط .

وخلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، اتخذت هذه الجمعية الموقرة مقرا بمنح صفة مراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية مما مكن المنظمة من المشاركة في مداولات الأمم المتحدة وحقا كان هذا المقرر ملائما ، لأن منظمة التحرير الفلسطينية تمثل فعلا شعب فلسطين . ونظرا لذلك . فان أية مفاوضات من أجل السلم في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ينبغي بالضرورة أن تتضمن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى .

وخلال الدورة الثلاثين ، أنشئت اللجنة المعنية بممارسة شعب فلسطين لحقوقه فير القابلة للتصرف . وتفخر دولتي بالمشاركة في عمل هذه اللجنة وفي جهودها من أجل ايجاد طرق وسبل تمكن شعب فلسطين من ممارسة حقوقه فير القابلة للتصرف . ويعيد وفد بلادى تمام التأييد توصيات هذه اللجنة الواردة في الوثيقة A/34/35 . وأود أن أفنتم هذه الفرصة لكي أحث جميع الأطراف المعنية على أن تقدم تعاونها التام لتنفيذ توصيات اللجنة وذلك من أجل السلم والاستقرار في الشرق الاوسط . وأخيرا ، يود وفد بلادى مرة أخرى أن يحث اسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة - وأكرر أن وفد بلادى يود مرة أخرى أن يحث اسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة ، وأن تحجم عن ارتكاب تلك الفظائع ضد سكانها . ومن هذا المنطلق فقط يمكن ايجاد مناخ يفضي الى تسوية سلمية ويضمن الحقوق فير القابلة للتصرف لشعب فلسطين .

السيد راندياناريفيلو (مدفشر) (الكلمة بالفرنسية) : ان هذه المناقشة في

رأينا هي أكثر من مجرد فرصة متاحة للاعراب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ومع منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تلهم وتقود كفاح هذا الشعب . ان هذه المناقشة يجب أيضا ألا تقتصر على ابراز صفة الالاح التي ترتبط بايجاد حل عادل لقضية فلسطين ، وقد أكدت لجنة ال ٢٣ على طابع الالاح هذا باسترعاء الانتباه الى توصياتها التي لم تنفذ منذ اعتمادها في عام ١٩٧٦ . ومن الواضح أن الوقت قد حان للعمل ، حيث ان الخبرة قد أثبتت أن هذه القضية ليست من تلك القضايا التي تسوى بمرور الوقت .

ان هناك تصادم ما بين ارادتين متعارضتين هما : عزم الشعب الفلسطيني على التحرر ورفبة اسرائيل وحلفائها في السيطرة ، وأصبح هذا التصادم للأسف مألوفنا لنا منذ ثلاثين عاما . ويجب أن تنتهي هذه المأساة .

ولكي نتوصل الى هذه النتيجة ، هل يكفي أن نتحدث عن تمسكنا بالسلم وأن نبدي رغبتنا في التوصل الى تسوية سلمية ؟ الى أى حد تتمشى الأعمال والأحداث الأخيرة مع هذه الأهداف ؟ ما هي الأسس للحل العادل والدائم للمشكلة الفلسطينية ؟ ما هو الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تلعبه في ضمان الحقوق فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ؟ ان نتائج مداولاتنا يجب ، في رأينا ، ان توفر الرد على هذه الأسئلة .

اننا نتطلع جميعا الى استتباب السلام في فلسطين وفي الشرق الأوسط ، ما من شعب أكثر من الشعب الفلسطيني يستطيع أن يقدر قيمة هذا السلام ، لأنه دون غيره قد عاش منذ ٣٠ سنة في حالة من العنف ، والقهر ، والطرده ، والنفي ، والامتهان . ان تضحيات المناضلين من أجل الحرية وحماسهم في الكفاح وأعمالهم البطولية في كل يوم كانت ممكنة فقط لأن كل فلسطيني يتطلع الى مجتمع يضمن له الرفاهة والتقدم والكرامة ، أي بعبارة أخرى ، ان كل فلسطيني يتطلع الى أمة فلسطينية مستقلة تعيش في ظل السلام .

مهما كانت دعاية زعماء تل أبيب ، ان المناضل الفلسطيني يستوحي مثلا أعلى ، وتطلعا راسخا ومشروعا يقبله ويعترف به المجتمع الدولي ولا ترفضه الا اسرائيل ، مما يثبت بطلان تمسكها بالسلام . ان اسرائيل التي تولي أهمية كبيرة لمبادئها السلمية تشعر بالحيرة لأن الشعب الفلسطيني قد رفض عروضها . هل كان لها أن تتوقع فير ذلك قبل أن تحقق مسبقا تحولا نفسيا يقضي بأن تعترف بالهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وبشرعية كفاحه . ان لم تعترف اسرائيل بأن الشعب الفلسطيني له هو أيضا حقوقه الوطنية الثابتة فانها لن تخطو الا خطوات متعثرة ولن تتخذ الا مبادرات فير قابلة للنجاح . والا ما كانت سلطات تل أبيب قد أخطأت باقتراح تسوية على الشعب الفلسطيني بينما ترفض السماح له باختيار المتحدثين باسمه .

كيف أقدم الزعماء الاسرائيليون وحلفاؤهم على أن يقترحوا بجدية على الشعب الفلسطيني أن يوضع تحت وصاية اسرائيلية سوا ؟ ان كانت مؤقتة أو دائمة ؟ كيف صور لا اسرائيل ولحلفائها أن الشعب الفلسطيني يمكنه أن يقبل تجريدته من سيادته على أرض هي أرضه ، وعلى موارد طبيعية هي ملكه لبلاده ؟ كيف يمكن لشعب وعد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بأن يمنح الاستقلال في أراضيه ، أن يقبل مفهوما فامضا للحكم الذاتي على جزء صغير فقط من أراضيه ؟

ان المجتمع الدولي ينضم الى الشعب الفلسطيني ويرحب بالسلام وكي يساعده على ايجاد تسوية سلمية ، ولكن كي يفرض أيضا أي محاولات لتزيف الحقيقة ، وأية مبادرة تؤدي الى انكسار الحقوق فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

وما حدث هو أن المناورات التي صورتها اسرائيل وحلفاؤها على أنها مبادرة مشتركة لا تدخل في اطار الفراغ السياسي وتواكبها أعمال أخرى لا نستطيع بعقليتنا البسيطة أن نوفق بينها وبين

الرغبة الأكيدة في السعي الى استتباب الأمن في فلسطين وفي الشرق الأوسط . واننا نشهد من ناحية أخرى ، الى الأسلحة التي تدخل في اسرائيل وفي مصر بعد اتفاقية السلام ، ونتحدث أيضا عن الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة .

فيما يتعلق بالنقطة الأولى ان المنطق يفرض أنه بعد التوقيع على اتفاقية سلام بدور الحديث عن نزع السلاح الجزئي أو التام ، ولكن العكس هو الذي يحدث وذلك ليس له مثيل في التاريخ أو سابقة . وبطبيعة الحال اننا نتساءل هل المرحلة التي انتهت تسير في اتجاه السلام أو في طريق التصعيد العسكري في الشرق الأوسط ؟

ونحن ان نعلم حرص اسرائيل على أمنها وان نعرف اتجاهها الى استخدام الاسلحة الهجومية التي تمنح لها بذريعة الدفاع عن نفسها . فاننا نخشى مفاعلاتها العسكرية . وان أحداث لبنان تثبت ذلك . وحق المطاردة ليس له أي سند قانوني ، لأنه ليس من حق اسرائيل أن تطرد الفلسطينيين بينما هم مجرد لاجئين .

لا يكفي أن نتحدث عن مبادرات السلام ، بل يجب أن نؤمن بها كما يجب أن نجعل النوايا المعلنة متشبية مع المقترحات المقدمة والأعمال اليومية .

وهذا يقودني الى الحديث عن النقطة الثانية المتعلقة بالممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، هذه الممارسات معروفة وهي موضع تقارير ومناقشات مستمرة في الأمم المتحدة وخارجها . كما أنها تثبت الرغبة في الهيمنة على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري ، وتكرس لصالح هذه الهيمنة الموارد البشرية والثقافية والمادية لسلطات الاحتلال .

وان تحتقر اسرائيل مبدأ أساسيا هو عدم شرعية اكتساب الأراضي بالقوة فانها لا تخفي رغبتها في ضم بعض الأراضي المحتلة وتودّ منا أن نقبل بدون اعتراض أن نتصرف كسيد في الأراضي الأخرى .

ولسوء الحظ ، ليست هذه الا ممارسة اسرائيلية أدانها المجتمع الدولي في عدة مناسبات . نستطيع ان نرى أن نتحدث عن السياسات والممارسات التي لسنا في حاجة الى الإشارة اليها أو اثباتها ، انشاء المستعمرات ، وتوسيع نطاق المستعمرات القائمة في الأراضي التي يمتلكها العرب والأراضي الخاصة ، طرد السكان العرب من الأراضي المحتلة وانكار حقهم في العودة ، الاستيلاء على

الممتلكات العربية ، اجراء معاملات فير قانونية بواسطة مؤسسات قوات الاحتلال والمنظمات الصهيونية ، عمليات القا القبض الجماعي ، والسجن ، والمعاملة السيئة للمحتجزين ، ونهب التراث الثقافي والتاريخي ، عدم السماح بممارسة الحرية الدينية ، والاستغلال فير المشروع للثروات الطبيعية للسكان في الأراضي المحتلة .

عندما نتحدث عن ذلك فان ممثلي اسرائيل يتهموننا بتزييف الحقيقة عن قصد وباعطاسا \* صورة قاتمة عن بلادهم بل يذهبون الى القول بأن سكان الأراضي المحتلة يعيشون في جنة اقتصادية واجتماعية خلقتها اسرائيل ، ان الاحداث تدور كما لو كان هؤلاء الممثلون تماما كالسلطات الاستعمارية السابقة والزعماء العنصريين في الجنوب الافريقي . لا بد من الاعتراف بفضل السكان المحليين فيما حققوه بفضل جهودهم وتطلعهم الى التقدم الثقافي والاجتماعي . ان كل شي يجري في نظر هؤلاء الممثلين كما لو كان الشعب الفلسطيني على استعداد لاستبدال حقوقه في السيادة والاستقلال الوطني بالرفاهية المادية التي هي في الحقيقة ثمرة جهوده هو .

انذا كان الأمر يختلف عن ذلك ، لما كانت هناك المقاطعة ومظاهرات الطلبة والاضطرابات التي يحاول الممثلون الاسرائيليون الاقلال من شأنها بطريقة منتظمة .

وانذا كان المجتمع الدولي لم يتوصل بعد الى حل عادل ودائم لمشكلة فلسطين وهي لسبب مشكلة الشرق الأوسط ، فان ذلك لا يرجع الى افتقارنا للمبادئ التي يجب أن تطبق في هذه الحالة .

ان هذه المبادئ قائمة وقد أكدت عليها الجمعية العامة بانتظام منذ دورتها الثانية والثلاثين .

انها قائمة على الاقتناع بأنه لا يمكن تصور أي حل لا يأخذ في الاعتبار بالكامل التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ، ووفقا لتوصيات " لجنة ال ٢٣ " فانه من واجب ، بل من مسؤولية الأطراف المعنية تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع والثابت في العودة الى دياره واستعادة ممتلكاته وفي ممارسة حق تقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني .

ان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى وعلى أساس القرارات ٣٢٣٦ ( د - ٢٩ ) و ٣٣٧٥ ( د - ٣٠ ) لا غنى عنها في اطار الجهود ، والمداولات والمؤتمرات المنعقدة بشأن الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة . ولا يرجع ذلك الى حتمية قانونية ولكننا نعتبر أن أية مبادرة لا تفي بهذا الغرض سوف تفشل .

اننا نعتقد أنه يجب تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها للسعي الى حل كريم لمشكلة فلسطين . ان مجلس الأمن ، بصورة خاصة ، يجب أن يتخذ الاجراءات الملائمة لتسهيل ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف .

اننا لا نجهل أن هناك أزمة في منظماتنا لأن الارادة السياسية للأغلبية لا تمارس في مجلس الأمن بسبب الاستخدام المفرط لحق من المفارقات التاريخية . ان اعتراف به الميثاق ، وفي هذه الحالة ، يتعارض مع السعي من أجل السلم .

وللأسف ، عندما تتعلق القضية بمصير شعب ، وعندما يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر بسبب أزمات حادة تدور في فلسطين والشرق الأوسط ليس من حقنا أن نلعب لعبة برلمانية ونلجأ الى المناورات لارجاء اتخاذ مقرر على مستوى مجلس الأمن .





في الواقع لقد أكدت الأوساط القيادية في اسرائيل منذ البداية قولا وفعلا انهم يعملون - جاهدون من أجل طرد العرب الفلسطينيين من أراضيهم ، وحرمانهم من وطنهم ، وفي نفس الوقت الاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي العربية . ومنذ اعتماد القرار ١٨١ ( د - ٢ ) للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي نادى بإنشاء دولة عربية مستقلة في فلسطين ، ودولة يهودية ، فإن ملايين الفلسطينيين قد طردوا من أراضيهم من مسقط رأسهم ووجدوا أنفسهم في وضع اللاجئين . لكن هذا لا يكفي قيادة اسرائيل . ان شهيتهم ليست لها حدود . انهم يودون أن يطردوا جميع العرب عامة .

ان اللواء السابق الاسرائيلي دافيدى ، عندما أجاب على سؤال يتعلق بكيفية حل مشكلة فلسطين ، قال ما يلي :

" بطريقة أكثر بساطة وأكثر انسانية : هي نقل جميع الفلسطينيين من أماكن اقامتهم الحالية الى البلدان العربية " .

وعندما أجاب على سؤال يتعلق بما اذا كان هذا ما يوده الفلسطينيون أجاب اللواء بما يلي :

" انهم سيقبلون ذلك اذا لم يكن لديهم خيار آخر " .

(Journal of Palestinian Studies, Vol. IV, No. 3, Beirut, Spring, 1967, P. 7)

هذا هو المصير الذي ينتظر شعب فلسطين ، والذي أعدته له بعض الدوائر في اسرائيل ، مصير شعب بأكمله طرد من اراضيه وحرم من وطنه .

لكن الأمور قد أصبحت أكثر تعقدا من ذلك . فقد اضطر الى أن يأخذ في اعتباره مقاومة الشعوب العربية ضد هذه السياسة الغربية ، كذلك الرأي العام العالمي . عند ذلك اتبعوا وسيلة أخرى . لقد استولوا على أراضي العرب وأقاموا مستوطنات عسكرية يهودية . أما فيما يتعلق بالعرب الذين رفضوا الخضوع فقد كانوا هدفا للأرهاب . هذا ما جرى ، وهذا ما هو مستمر حتى الآن ، وهذا ما سمي بسياسة الضم . وهي وسيلة جديدة لدعم الاحتلال .

وهذه السياسات الاسرائيلية قد أدت عدة مرات من جانب الأمم المتحدة . وبصفة خاصة في تموز/يوليه من العام الحالي عندما اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٥٢ ( ١٩٧٩ ) الذي طالب اسرائيل مرة أخرى بوقف إنشاء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

(السيد فيرينوفيتش ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية )

ورغم كل مناورات القادة الاسرائيليين ومن يحمونهم من أجل تحويل مشكلة فلسطين الى مشكلة لاجئين ، فان العالم يفهم مع ذلك أن قضية فلسطين من القضايا الرئيسية وتعتبر أحد مفاتيح الحل لمشكلة الشرق الأوسط ، ويعترف بالحقوق فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في اقامة دولة مستقلة خاصة به والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لشعب فلسطين العربي .

ان قرارى الأمم المتحدة المعروفين وهما القرار ٣٢٣٣ ( د - ٢٩ ) والقرار ٣٢٣٧ ( د - ٢٩ ) اللذين أقر في هذه القاعة من خمس سنوات يعتبران من الشواهد التاريخية في هذا السجال . ومنذ ذلك الحين فان الجمعية العامة تؤكد كل عام بأغلبية ساحقة الحقوق الشرعية فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وتقوم بدورها في تعبئة الرأى العام العالمي من أجل ممارسة هذه الحقوق . ويجب أن نشير هنا الى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف التي عرضت تقريرها علينا بتوصياته . ان هذه اللجنة قد أدانت الاتفاقات المنفصلة بحق . ان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس الرئاسة الأعلى في ١٤ شباط/فبراير ١٩٧٥ قد حذر من اتخاذ اجراءات لتسوية جزئية وأقتبس ما قاله ما يلي :

" ان البعض يبدو أنه يود أن يقترح على الشعب العربي شيئاً يمكن أن يعتبر من قبيل المنومات بأمل أنه سيهدأ وينسى مطالبه المتعلقة باقامة العدالة وازالة آثار العدوان ، ولكن هذا المنوم له أثر محدود الوقت ، وبعد ذلك فان الانسان يفيق ويجد نفسه أمام الحياة ومشكلاتها" .

ان الذين وجه اليهم هذا التحذير لم يستمعوا اليه ولقد كانوا مخطئين ، وأثبتت الأحداث فيما بعد أن هذه الكلمات كانت في موضعها .

ان اتفاقات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل في (١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي تحسنت رعاية الولايات المتحدة ، وكذلك المعاهدة المنفصلة بين مصر واسرائيل التي وقعت في آذار/مارس من هذا العام ، وكما ذكر الكثير من المتحدثين قبلي ، بدلا من أن تخفف من التوترات في الشرق الأوسط فانها لم تؤد الا الى عكس ذلك ، أى الى زيادة التوتر . وحتى اذا ما كان هؤلاء الذين وضعوا هذه المساومات أو أوصوا بها يحاولون أن يصفوا عليها صبغة البراءة ، فانه من الواضح

أنها لا يمكن أن تؤدي إلى سلام عادل أو دائم في الشرق الأوسط لأنها تهدف في الواقع إلى دعم نتائج الاعتداءات التي وقعت ضد الدول العربية وشعب فلسطين العربي ، وهذه هي حقيقة الموقف . وفي ضوء ذلك تتضح الحقيقة إذا ما أردنا أن نواجهها ولا نحاول أن نخفي أنفسنا وراء بعض العبارات الفارفة كما يقوم بذلك أولئك الذين يحاولون إخفاء هذه الحقيقة . ان اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية ، تهدف إلى حرمان الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين العربي ، أي منظمة التحرير الفلسطينية ، من حق المشاركة في المفاوضات .

ان هذه الاتفاقات المنفصلة تضع عراقيل جديدة على طريق السلام في الشرق الأوسط ، كما تؤدي إلى زيادة التوترات ، وتبذر بذور الشقاق في هذه المنطقة . وقد يكون ذلك لصالح هؤلاء الذين يبحثون عن هذا الطريق لمنع وجود سلام شامل . ولكن هذا لن يؤدي إلى اعاقه الذين يبحثون عن السلام العادل في هذه المنطقة .

ان المحادثات الخاصة بالحكم الذاتي ، تهدف فقط إلى استمرار السيطرة الاسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة ، وإلى ابعاد الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، أي منظمة التحرير الفلسطينية .

ما هي حقوق شعب فلسطين فيم القابلة للتصرف التي يمكن التحدث عنها عندما يقول ممثل اسرائيل انها لن تقبل اقامة دولة فلسطينية اطلاقا في اطار اتفاقية كامب ديفيد ولن تحرر القدس الشرقية وان الجيش الاسرائيلي سيستمر في الضفة الغربية وفي غزة وان اسرائيل من حقها القبض على العمد والموظفين المنتخبين بواسطة الفلسطينيين ؟

ان هذه المحادثات تتجاهل تماما اعلانات منظمة التحرير الفلسطينية التي ذكرت أنها لن تسمح لأي شخص بأن يحل مشكلة فلسطين دون مشاركتها في هذه المحادثات . ويجب أن نلاحظ بارتياح التضامن المتزايد بين الشعوب العربية أمام هذه المحاولات التي تبذلها الامبريالية وحلفاؤها . ان كل الدول العربية تقريبا قد اعترفت بمخاطر الاتفاقات المنفصلة ، ولكنها فضلا عن ذلك تعارض هذه الاتفاقات كما اتضح ذلك من هذه المناقشات .

ان دول عدم الانحياز قد أدانت بشدة أثناء عقد مؤتمر القمة السادس في هافانا اتفاقات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية التي تعتبر في نظر حركة عدم الانحياز :

(السيد فيرينوفيتش ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

” تنازلا كاملا عن قضية الدول العربية وعملا يسهل من استمرار احتلال الأراضي العربية وعدم ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ” . (A/34/542 para.108)

ان هذه الاتفاقات المنفصلة قد أدانها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في مونروفييا في تموز/ يوليو من هذا العام كما جاء في الوثيقة A/34/552 . وانا حكمنا بمقتضى الاعلانات الرسمية ، فان عددا متزايدا من الدول العربية قد وصل الى استنتاج وهو أنه من الضروري أن نصل الى حل شامل في الشرق الأوسط ، وهذا الحل يجب أن يأخذ في اعتباره مصالح وحقوق شعوب فلسطين فير القابلة للتصرف وأن تسهم في ايجاده منظمة التحرير الفلسطينية . ان وفد بيلوروسيا يعتقد أنه لا يمكن حل مشكلة فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط الا اذا أسهمت فيهما جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يجب أيضا أن يتم تحرير جميع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ ، وان يحصل شعب فلسطين العربي على حقه الشرعي في اقامة دولة مستقلة وعلى حقه في تقرير المصير ، وأن يضمن لجميع شعوب المنطقة حق العيش في أمن ، وحقها في تنمية أكيدة .

رفعت الجلسة الساعة ٠٠ / ٢١